نزاعات الحدود في المنطقة العربية

١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

نزاعات الحدود العربية

(المجلد الثالث عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٣ نزاعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان: النزاع البحرينى - القطرى ينظر اليوم امام محكمة العدل الدولية			
أ.ف.ب	الرياض	١٧٧	٢٩-٠٥-٠٠
العنوان: مواجهة فى لاهاى اليوم بين قطر والبحرين			
احمد رشوان	الأنباء	١٧٩	٢٩-٠٥-٠٠
العنوان: امير قطر والبحرين اكد فى اتصال حرصهما على علاقات المودة بين الشعبين			
أ.ف.ب	الأنباء	١٨١	٢٩-٠٥-٠٠
العنوان: اليوم بدء مرافعات محكمة العدل الدولية فى الخلاف بين البحرين وقطر			
سامى كمال	الاهرام	١٨٢	٢٩-٠٥-٠٠
العنوان: الفصل الأخير من خلاف قطر والبحرين أمام العدل الدولية			
-----	الشرق الاوسط	١٨٣	٢٩-٠٥-٠٠
العنوان: الخلافات الحدودية والعلاقات الفاترة			
على عمر	العالم اليوم	١٨٤	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: الفصل فى الخلاف القطرى البحرينى ٢٩ يونيو			
-----	القبس	١٨٥	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: محكمة العدل تبدأ نظر النزاع بين قطر والبحرين			
-----	الاهرام	١٨٧	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: وكيل قطر : حكم المحكمة الدولية أساس لعلاقات ودية مع البحرين			
اسماعيل زاير	الحياة	١٨٨	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: فى محكمة لا هاى .. البحرين : ال مرافعة القطرية كلها مغالطات			
-----	القبس	١٩١	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: قطر بدأت مرافعتها فى لاهاى باتهام البحرين بانتهاك حدودها			
-----	الأنباء	١٩٢	٣٠-٠٥-٠٠
العنوان: البحرين : قضية الوطن دخلت مرحلة حاسمة			
وكالات الانباء	الاتحاد	١٩٣	٣١-٠٥-٠٠
العنوان: المنامة : مغالطات فى مرافعة قطر امام محكمة العدل الدولية			
-----	الحياة	١٩٤	٣١-٠٥-٠٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رئيس وزراء البحرين . لن نفرط بشبر			
حسن اللقيس	الحياة	١٩٦	٣١-٠٥-٠٠
المنامة تتهم الدوحة بتغيير الوقائع فى النزاع الحدودى			
سامى كمال	الاهرام	١٩٧	٣١-٠٥-٠٠
البحرين .. الخلاف مع قطر يهدد بشرخ فى الخليج			
هناء بوحجى	الشرق الاوسط	١٩٨	٣١-٠٥-٠٠
اجماع وطنى على عدم التفريط			
أ.ف.ب	الرياض	١٩٩	٣١-٠٥-٠٠
محامو قطر فى نزاعها مع البحرين يتهمون المنامة بتقديم خرائط منقحة			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٠١	٠١-٠٦-٠٠
البحرين تبدأ مرافعاتها فى قضية جزر حوار يوم الخميس المقبل			
سامى كمال	الاهرام	٢٠٣	٠١-٠٦-٠٠
المنامة .. شكوك حول القرائن التاريخية			
حسن اللقيس	الحياة	٢٠٤	٠١-٠٦-٠٠
مرافعات قطر .. امتيازات نفطية وراء انحياز بريطانى الى البحرين			
محمد المكى احمد	الحياة	٢٠٦	٠١-٠٦-٠٠
المجلس الوزراى الخليجى يناقش الخلاف البحرينى القطرى بطريقة ثنائية			
عقيل العنزى	الرياض	٢٠٨	٠٣-٠٦-٠٠
استمرار محكمة العدل الدولية فى نظر الخلاف بين قطر والبحرين			
العزب الطيب الطاهر	الاهرام	٢٠٩	٠٣-٠٦-٠٠
هل يهدد الخلاف البحرينى - القطرى مسيرة مجلس التعاون الخليجى			
نصر زعلوك	الاهرام	٢١٠	٠٣-٠٦-٠٠
الفيصل يطالب اسرائيل باحترام سيادة لبنان واستقلاله			
محمود المناوى	الاهرام	٢١١	٠٤-٠٦-٠٠
اتصال هاتفى بين اميرى قطر والبحرين			
أ.ش.أ	الاهرام	٢١٢	٠٤-٠٦-٠٠
البحرين تقدم الى محكمة العدل الدولية الخميس المقبل			
سامى كمال	الاهرام	٢١٣	٠٥-٠٦-٠٠
قطر تؤكد ان البحرين لم تمارس اى سيادة على منطقة الزبارة			
العزب الطيب الطاهر	الاهرام	٢١٤	٠٦-٠٦-٠٠
السعودية - الكويت : مفاوضات الحدود تركز على حقل الدرة النفطى			
تركى الدخيل	الحياة	٢١٥	٠٧-٠٦-٠٠

مجلد رقم ١٣ نزاعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قطر تنهى مرافعاتها امام المحكمة عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢١٧	٠٠-٠٦-٠٧
"الشرق" القطرية .. احالة الخلاف الى لاهاى وسيلة محايدة -----	الأنباء	٢١٨	٠٠-٠٦-٠٧
الدوحة .. لا سجلات تؤكد الدور الادارى للبحرين فى حوار خالد الزيانى	الأنباء	٢١٩	٠٠-٠٦-٠٧
البحرين .. المرافعات القطرية حول نزاع الحدود "فانتازيا تاريخية -----	القدس	٢٢١	٠٠-٠٦-٠٨
البحرين تبدأ مرافعاتها حول النزاع مع قطر امما محكمة العدل الدولية هناء بوحجى	الشرق الاوسط	٢٢٤	٠٠-٠٦-٠٨
البحرين تبدأ مرافعاتها اليوم امام محكمة العدل الدولية سامى كمال	الاهرام	٢٢٦	٠٠-٠٦-٠٨
البحرين تطالب محكمة لاهاى بوضع حد للتاريخ التوسعى القطرى عبد الحميد ابراهيم	الشرق الاوسط	٢٢٧	٠٠-٠٦-٠٩
البحرين وقطر عربى اصيل	المساء	٢٣٠	٠٠-٠٦-٠٩
رفع درجة الايتعداد فى جزر حوار خشية قيام قطر بغزوها و.ا.خ	الاخبار	٢٣١	٠٠-٠٦-٠٩
لن تفسد للود قضية -----	الاهرام المسائى	٢٣٢	٠٠-٠٦-٠٩
البحرين تعلن تاهب قواتها -----	القدس	٢٣٣	٠٠-٠٦-٠٩
البحرين فى مرافعتها ضد قطر حسن اللقيس	الحياة	٢٣٤	٠٠-٠٦-٠٩
البحرين : حكم ال ثانى غير موجود قبل ١٩٤٥ وكالات الانباء	القبس	٢٣٦	٠٠-٠٦-١٠
البحرين : الاتفاق البريطانى - العثمانى بم يؤكد ترسيم الحدود مع قطر -----	الحياة	٢٣٧	٠٠-٠٦-١٠
وكيل قطر : البحرين ما زالت تخرق اتفاق ١٩٩٠ محمد المكى احمد	الحياة	٢٣٨	٠٠-٠٦-١٠
البحرين : سيادتنا على حوار حسمت قبل ٦١ سنة اسماعيل زاير	الحياة	٢٣٩	٠٠-٠٦-١٠

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لاهاى : قطر تتهم البحرين بالاستفزاز العسكرى	عبد الحميد البحباوى	الشرق الاوسط	٢٤١	٠٠-٠٦-١٠
البحرين تنفى زيادة قواتها فى حوار	عبد الحميد البحباوى	الشرق الاوسط	٢٤٢	٠٠-٠٦-١٠
محكمة العدل الدولية تستانف نظر الخلاف القطرى - البحرينى الثلاثاء المقبل	سامى كمال	الاهرام	٢٤٣	٠٠-٠٦-١٠
وزير خارجية البحرين يعرب عن ارتياحه لمرافعات بلاده فى لاهاى	سامى كمال	الاهرام	٢٤٤	٠٠-٠٦-١١
البحرين مرتاحة لمرافعات طاقمها القانونى		الشرق الاوسط	٢٤٥	٠٠-٠٦-١١
لا عزاء لأهل الخليج !!	-----	الشرق الاوسط	٢٤٦	٠٠-٠٦-١١
قبل صدور الحكم	احمد الجندى	الاخبار	٢٤٧	٠٠-٠٦-١٢
عمان وباكتسان تستعدان لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود الحرية بينهما	أ.ف.ب	القدس	٢٤٨	٠٠-٠٦-١٢
عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود الحرية بين البلدين	أ.ف.ب	القدس	٢٤٩	٠٠-٠٦-١٣
عمان وباكستان توقعان اتفاقا لترسيمالحدود البحرية	محمد سيف الرحبى	الحياة	٢٥٠	٠٠-٠٦-١٣
سلطنة عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود	ق ن ا	الشرق الاوسط	٢٥١	٠٠-٠٦-١٣
توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين سلطنة عمان وباكستان	-----	الاتحاد	٢٥٢	٠٠-٠٦-١٣
توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين عمان وباكستان	محمد محمود عثمان	الاهرام	٢٥٣	٠٠-٠٦-١٣
البحرين تواصل مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية	سامى كمال	الاهرام	٢٥٤	٠٠-٠٦-١٣
عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية	-----	القبس	٢٥٥	٠٠-٠٦-١٣
البحرين : قطر تلاعبت بالخرائط واوقات المد والجزر	اسماعيل زاير	الحياة	٢٥٦	٠٠-٠٦-١٤

مجلد رقم ١٣ نزاعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
البحرين : جزر حوار لم تكن مناطق خالية ولا كيانا مستقلا			
اسماعيل زاير	الحياة	٢٥٧	١٤-٠٦-٠٠
البحرين تطالب المحكمة بتطبيق مبدأ استمرارية الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٥٨	١٤-٠٦-٠٠
الامارات تدعو البرلمانات العربية لمساندتها فى قضية الجزر			
-----	البيان	٢٥٩	١٤-٠٦-٠٠
حوار لم تتبع قطر ابدا			
-----	القبس	٢٦٠	١٥-٠٦-٠٠
تناقض تام بين الروايتين القطرية والبحرينية لتاريخ "حوار" البشر			
مازن حماد	القدس	٢٦١	١٥-٠٦-٠٠
الدفاع البحرينى فى لاهاى يركز على مبدأ "غلبة الأرض على البحر"			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٦٣	١٥-٠٦-٠٠
بدء المرافعات القطرية أمام محكمة العدل الثلاثاء المقبل			
-----	الاهرام	٢٦٥	١٥-٠٦-٠٠
بريطانيا تدعو البحرين وقطر لقبول قرار محكمة العدل الدولية			
-----	الاتحاد	٢٦٦	١٦-٠٦-٠٠
قطر تستند الى الجغرافيا والبحرين تستعين بالتاريخ			
-----	البيان	٢٦٧	١٦-٠٦-٠٠
البحرين تتمسك بقانون البحار وتطالب بصفة "دولة ارخبيل			
-----	الحياة	٢٧٠	١٦-٠٦-٠٠
قطر : نرفض مناصفة الجزر مع البحرين			
-----	الشرق الاوسط	٢٧١	١٦-٠٦-٠٠
قطر : قدمنا أدلة قاطعة تؤكد سيادتنا على جزر "حوار"			
-----	الاهرام	٢٧٢	١٧-٠٦-٠٠
البحرين : جزر "حوار" لم تكن كيانا مستقلاً .. ولا مناطق خالية			
-----	المساء	٢٧٣	١٨-٠٦-٠٠
تفاعل قضية الوثائق المزورة والجانبان يتمسكان بعدم التنازل عن مطالبهما			
-----	الاهرام	٢٧٤	١٨-٠٦-٠٠
قطر والبحرين : صراع التاريخ والجغرافيا يتحول الى المحمية والمستعمرة			
-----	القدس	٢٧٥	٢٠-٠٦-٠٠
قطر تستأنف مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية			
-----	الاتحاد	٢٧٧	٢١-٠٦-٠٠

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
الجامعة العربية تجدد عرض وساطتها لانهاء الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين			
على خميس	المساء	٢٧٨	٢١-٠٦-٠٠
الدوحة تؤكد أنها ستلتزم قرار "العدل الدولية"			
-----	الشرق الاوسط	٢٧٩	٢١-٠٦-٠٠
قطر : مطالبة المنامة بالزيارة كمطالبة العراق بالكويت وإيران بالبحرين			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٨٠	٢٢-٠٦-٠٠
قطر تتهم البحرين بتحويل حوار "قاعدة عسكرية"			
اسماعيل زاير	الحياة	٢٨٢	٢٣-٠٦-٠٠
قطر ترفض تهمة التوسع وتطالب محكمة لاهاى برد "حوار" اليها			
مازن حماد	القدس	٢٨٣	٢٣-٠٦-٠٠
قطر تطالب محكمة العدل الدولية بإعلان سيادتها على جزر "حوار			
-----	الاهرام	٢٨٨	٢٤-٠٦-٠٠
المنامة : إصرار الشقيق يجرح الكبرياء			
سامى كمال	الاهرام	٢٨٩	٢٤-٠٦-٠٠
الدوحة : اللغة العاطفية أم المنطق القانونى ؟!			
العزب الطيب الطاهر	الاهرام	٢٩٠	٢٤-٠٦-٠٠
قطر ترفض قرار تسوية الحدود لعام ١٩٣٩ والبحرين لا تقبل قرار عام ١٩٤٧			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٩١	٢٥-٠٦-٠٠
صحيفة بحرينية : شعور المحبة مع قطر فوق التقاضى لدى محكمة العدل			
-----	الاتحاد	٢٩٤	٢٥-٠٦-٠٠
ممثل قطر أمام محكمة العدل الدولية : الدوحة انت؟رت الحل السلمى ٦٠ عاما فى خلافها مع البحرين			
-----	الاهرام	٢٩٥	٢٥-٠٦-٠٠
جزر "حوار" أمام محمكة العدل الدولية			
-----	الشرق الاوسط	٢٩٦	٢٧-٠٦-٠٠
الامارات تدعو إيران للتخلى عن استفزازتها			
-----	الاتحاد	٢٩٨	٢٨-٠٦-٠٠
حضور ولى العهد البحرينى الى محكمة لاهاى يؤكد اهتمام المنامة الشديد بالخلاف مع قطر			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٢٩٩	٢٨-٠٦-٠٠
المنامة تقدم وثائق جديدة تثبت ملكيتها للجزر			
سامى كمال	الاهرام	٣٠١	٢٨-٠٦-٠٠
البحرين تحذر من تجاهل "مبدأ الحيازة"			
اسماعيل زاير	الحياة	٣٠٢	٢٨-٠٦-٠٠

مجلد رقم ١٢ نزاعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وكيل قطر أمام محكمة العدل الدولية يتهم الدفاع البحريني بتشويه الحقائق			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٣٠٤	٠٠-٠٦-٢٩
مرافعات البحرين امام محكمة العدل الدولية تشدد على احتلال "الزبارة"			
-----	الحياة	٣٠٦	٠٠-٠٦-٢٩
انتهاء جلسات محكمة العدل الدولية بين البحرين وقطر			
-----	القبس	٣٠٨	٠٠-٠٦-٣٠
البحرين تختتم مرافعات محكمة لاهاى			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٣٠٩	٠٠-٠٦-٣٠
واشنطن تلتزم الحياد فى نزاع الحدود بين قطر والبحرين			
مازن حماد	القبس	٣١١	٠٠-٠٧-٠١
ما زال هناك أمل : فى تسوية الأزمة المحتدمة .. بين الشقيقتين قطر والبحرين			
-----	الاهرام	٣١٣	٠٠-٠٧-٠١
مهلة أسبوعين للبحرين وقطر لتوصيف حدود منطقة "الزبارة"			
-----	الاهرام	٣١٥	٠٠-٠٧-٠١
واشنطن مع حل سلمى للخلاف بين قطر والبحرين			
-----	الحياة	٣١٦	٠٠-٠٧-٠٢
أول اتفاقية وقعت عام ١٩٢٢			
-----	الشرق الأوسط	٣١٧	٠٠-٠٧-٠٣
الإمارات : الاتفاق السعودى الكويتى انتصار جديد للإنسان الخليجى			
-----	الرياض	٣١٨	٠٠-٠٧-٠٤
مجلس التعاون الخليجى : الاتفاق الحدودى السعودى - الكويتى يعزز الاستقرار فى المنطقة			
-----	الشرق الاوسط	٣١٩	٠٠-٠٧-٠٤
الامارات تدعو برلمانات الدول الاسلامية الى تحمل مسؤولياتها فى ايجاد آلية لحل قضية الاحتلال الا			
-----	الاتحاد	٣٢٠	٠٠-٠٧-٠٥
امير البحرين والملك عبد الله يشيدان بالاتفاق السعودى - الكويتى			
-----	الحياة	٣٢٢	٠٠-٠٧-٠٥
امير البحرين يؤكد الرغبة فى مد جسور التقارب مع قطر			
حسن اللقيس	الحياة	٣٢٣	٠٠-٠٧-١٨
الإمارات تطلب إدراج الجزر الثلاث ضمن جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولى بجاكرتا			
-----	الاهرام	٣٢٤	٠٠-٠٧-٠٩
الامارات تطلب ادراج قضية الجزر فى المؤتمر البرلمانى الدولى			
-----	الاتحاد	٣٢٥	٠٠-٠٧-٠٩

مجلد رقم ١٣ نزاعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قطر والبحرين تقدمان الأجوبة عن أسئلة محكمة لاهاى قبل ١٤ يوليو			
صالح الاشمر	الشرق الاوسط	٣٢٦	٢٠٠٠-٠٧-١٠
البحرين تعلن تطوير جزر حوار المتنازع عليها وقطر تتهمها بالاستهتار بمحكمة العدل الدولية			
مازن حماد	القدس	٣٢٧	٢٠٠٠-٠٧-١٠
قطر تنتقد اقامة البحرين لمنشآت جديدة فى جزر "حوار" المتنازع عليها بين البلدين			
العزب الطيب الطاهر	الاهرام	٣٢٩	٢٠٠٠-٠٧-١٠
البحرين : لن نفرط بأى ذرة من التراب			
------	القبس	٣٣٠	٢٠٠٠-٠٧-١١
محكمة العدل الدولية تبدأ مشاوراتها النهائية حول الخلاف الحدودى بين الدوحة والمنامة الاسبوع الما			
سامى كمال	الاهرام	٣٣١	٢٠٠٠-٠٧-١١
حذارى أهل الخليج .. فأزمتنا كلها فى الصيف			
------	الاتحاد	٣٣٣	٢٠٠٠-٠٧-١٥
امير البحرين يبدى رغبة بالاتحاد مع قطر			
------	الاتحاد	٣٣٥	٢٠٠٠-٠٧-١٨
امير البحرين يأمل فى الاتحاد مع قطر			
------	الشرق الاوسط	٣٣٦	٢٠٠٠-٠٧-١٨
امير البحرين يدعو للتقارب مع قطر			
------	الوفد	٣٣٧	٢٠٠٠-٠٧-١٩
مصادر فى الدوحة : الكويت اقترحت وحدة بين قطر والبحرين			
------	الشرق الاوسط	٣٣٨	٢٠٠٠-٠٧-٢٠
هل تتحقق الوحدة بين قطر والبحرين ؟			
سامى كمال	الاهرام	٣٣٩	٢٠٠٠-٠٧-٢٢
شئ عن الدور الفلسطينى والعربى فى الوساطة بين السعودية واليمن			
ناصر الدين النشاشيبى	الشرق الاوسط	٣٤٠	٢٠٠٠-٠٧-٢٣
الاخلاف بين قطر والبحرين يهدد القمتين الاسلامية والخليجية			
سامى كمال	الاهرام العربى	٣٤٢	٢٠٠٠-٠٧-٢٢
اربع وثائق قطرية جديدة الى محكمة العدل الدولية			
محمد المكى احمد	الحياة	٣٤٣	٢٠٠٠-٠٨-٠٣
ولى عهد ابو ظبى يدعو ايران مجددا الى حل مشكلة الجزر بالحوار المباشر أو الوساطة			
------	الاهرام	٣٤٤	٢٠٠٠-٠٨-٠٦
الامارات تتعهد بالعمل على استعادة جزر تحتلها ايران			
------	الشرق الاوسط	٣٤٥	٢٠٠٠-٠٨-٠٦



المصدر : الرياض
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٥/٢٠٠٠

النزاع البحريني، القطري ينظر اليوم أمام محكمة العدل الدولية

دبي - أ.ف.ب:

■ يدخل النزاع الحدودي بين البحرين وقطر والذي يشكل اطول النزاعات بين تلك المعروضة على محكمة العدل الدولية، اليوم الاثنين مرحلته النهائية.

وستتواصل المرافعات الشفهية لدى محكمة العدل الدولية، وهي المرحلة الاخيرة التي تسبق صدور الحكم، لمدة خمسة اسابيع.

وقد فشلت كل من البحرين وقطر في التوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع الذي كاد يتحول إلى مواجهة مسلحة بين البلدين في ١٩٨٦.

وقد تم تطويق الأزمة آنذاك بفضل التدخل الشخصي للملك فهد.

ويدور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار وفشت الدبل الغنية بالنفط والغاز في الخليج والتي تسيطر عليها المنامة، فيما تطالب المنامة، من جهتها، بمنطقة الزبارة الواقعة على الساحل القطري.

وكانت الدوحة لجأت إلى محكمة العدل الدولية من جانب واحد في تموز - يوليو ١٩٩١، مؤكدة ان الخلاف ما زال قائما منذ ترسيم الحدود في عهد الاستعمار البريطاني في الخليج الذي انتهى منذ عقدين من الزمن.

وكان البلدان قررا في شباط - فبراير في اعقاب اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي يشترك في رئاستها وليا عهد البلدين، تطبيع علاقاتهما. ومنذ ذلك التاريخ، تبادلا السفراء واستأنفا حركة الملاحة الجوية المباشرة بينهما.

وقد حصل هذا التقارب بعدما توافق البلدان في كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩ خلال زيارة قام بها إلى البحرين امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على انه في حال توصلا إلى تسوية ودية للخلاف تسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية.

وكانت المنامة اكدت مراراً رغبتها بحل النزاع سلميا داخل مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، فقد ادت عودة النزاع فجاة إلى وقف تطبيع العلاقات بين البلدين.

وفي ١٩ ايار - مايو علقت البحرين مشاركتها في لجنة عليا مشتركة مكلفة تسوية النزاع وديا بعدما اتهمت قطر بالاحتفاظ بشكواها امام محكمة العدل الدولية.

وقد باشرت الامارات العربية المتحدة التي هالها تصاعد حدة التوتر المباغت، وساطة بين الدوحة والمنامة.

وبدورها تدخلت المملكة العربية السعودية، اكبر دول مجلس التعاون الخليجي وحثت الطرفين على «اعادة بناء جو ودي» بينهما



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٠

لحل نزاعهما الحدودي.

وفي اعقاب زيارة قام بها إلى المنامة امير قطر في محاولة لتطويق الازمة، توافق البلدان على استئناف اعمال اللجنة المشتركة بعد صدور الحكم عن محكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، حذر امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السبت من ان التحكيم الدولي قد يؤثر على العلاقات بين البلدين.

واعرب عن الاسف في خطاب له إلى الشعب حيث قال ان البحرين تأسف لعدم التوصل إلى حل اخوي لهذا النزاع الحدودي، على الرغم من الجهود المبذولة التي تواصلت حتى اللحظة الاخيرة».

وقال ان «هذه الساعة خطيرة بالنسبة لمستقبل وطننا لأن المناطق المتنازع عليها تشكل ثلث أراضي دولة البحرين».

سباق بين المسعى الديبلوماسي والتحرك القضائي عشية بدء المرافعات في محكمة العدل

مواجهة في لاهاي اليوم بين قطر والبحرين

جـدة ـ احمد رشوان ـ لاهاي، المنامة ـ «الأنباء»:

في سابقة سياسية وقضائية لم تشـهدها المنطـقـة من قـبل، تبـدأ محكـمة العدل الـدولية في السـاعة العاشرة من صباح اليوم في لاهاي، الاستـماع الى المرافـعات الشـفوية النهـائية في الخـلاف الحدودي بين قطر والبحرين.

وعكست العـاصـفـة الهـوائيـة الهـوجـاء التي ضـربت عـاصـمـة محكمة العدل الدولية امس، الاجواء التي سـترافق جلسـات الاسـتمـاع وصولا الى جلسة النطق بالحكم.

ومن المقـرر ان تتـركـز جلسـات الاسـتـماع التي سـتسـتـمر خـمسة اسـابيع على الوقائع الموضـوعيـة للخلاف بـين البلدين. وتعتـبر هذه الجلسات الاطول في تاريخ محكمة العدل الدولية. وتتـالف المحكمة من ١٥ قاضيا برئاسـة فرنسي، اضافة الى قاضيين تعين البـحرين احدهما وتعين قطر الآخر.

وعلمت «الأنباء» ان قطر سـتقدم المرحلة الاولى من مـرافعـتهـا على مدى خمسـة ايام (تبدأ في ٢٩ مايو وتنتـهي في ٦ يونيو) في المحكمـة، على ان تبدأ البحرين بتقديم المرحلة الاولى من مـرافعتـها في ٨ يونـيو المقبل (من ٨ الى ١٥ يونيـو). امـا المرحلة الثانية من المرافعات فستبدأ في ٢٠ يونيو وتنتهي في ٢٩ منه.

ورجحت مصادر قضائية صدور الحكم النهـائي في جلسـة خـاصـة تعقد في اكتوبر المقبل بعد ان تكون المحكمة قد اخذت وقـتها في مداولة القضية. وستكون هذه الفترة بالغة الحساسية في العلاقات بين البلدين لكونها سـتسـبق ما قد يكـون حكما لصالح طرف ضد الآخر.

وعـشيـة بدء جلسات المحكمـة، تلقى امير البحـرين الشيخ حمد بن عيـسى آل خليفـة اتصالا من امـير قطر الشيخ حمـد بن خليفة آل ثاني جرى خلاله تاكيد علاقات المودة بين الشعبين الشقيقين.

وفي مـا يمكن وصـفـه بمسـعى اخـيــر للوصـــول الى حل ودي للخـلاف، تلقى ولي العـهـد ونائب رئـيـس مـــجلس الوزراء ورئـيس الحـرس الوطني السعـودي الامـيـر عبد الله بن عبد العزيز امس رسالة من امـير قطر لم يكشف النقـاب عن فحواها. وقام بتسليم الرسالة وزير الخارجـية القطري الشيـخ حـمد بن جـاسم بن جـبـر آل ثاني خـلال اجتماعه الى الامير عبد الله في جدة بحضور وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل.

وذكرت مصــادر ديبلومـاسية لـ «الأنبـاء» ان رسـالـة امـيـر قطر للامـيـر عـبـد الله تناولت شـرحـا لموقـف الدوحـــة مـن الـتطورات الخاصـة بالنزاع الحدودي بين قطر والبحرين، اضافة الى اطلاع القيادة السـعـودية على الموقف بشكل عـام



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٠

بعد لقاء المنامة الذي تم في اليومين الماضيين بين اميري قطر والبحرين.

واضافت المصادر ان الرسالة اكدت ترحيب قطر بجهود الوساطة التي يبذلها الاشقاء في المملكة ودولة الامارات العربية المتحدة من اجل الوصول الى حل اخوي للنزاع قبل صدور حكم محكمة العدل الدولية.

على صعيد آخر، اعرب مجلس الوزراء البحريني عقب اجتماعه امس عن تاييده التام للخطوات والمواقف التي اتخذها امير البحرين بالنسبة لموضوع الخلاف مع قطر.

وكان وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام البحريني محمد ابراهيم المطوع قد وصل الى دمشق امس قادما من القاهرة وسلم الرئيس السوري حافظ الاسد رسالة من امير البحرين لم يكشف عن مضمونها.

٠٠٠٤١٨٠



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٥/٢٠٠٠

محكمة العدل تبدأ اليوم النظر في الخلاف

اميرا قطر والبحرين أكدا في اتصال حرصهما على علاقات المودة بين الشعبين

المنامة - دبي - كونا - ا.ف.ب: عشية بدء محكمة العدل الدولية النظر في النزاع الحدودي بين المنامة والدوحة، تلقى امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اول من امس اتصالا من امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وقالت وكالة «انباء الخليج» انه تم خلال الاتصال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين. وذكرت الوكالة ان امير دولة قطر اعرب عن تقديره خلال الاتصال الهاتفي للكلمة السامية التي وجهها امير البحرين الى ابناء شعبه فيما اكد امير البحرين حرصه على علاقات المودة بين الشعبين الشقيقين.

في اطار آخر، اجرت وكالة الصحافة الفرنسية امس تحقيقا في دبي عن الخلاف بين البلدين جاء فيه:

يدخل النزاع الحدودي بين البحرين وقطر والذي يشكل اطول النزاعات بين تلك المعروضة على محكمة العدل الدولية، غدا (اليوم) الاثنين مرحلته النهائية.

وستتواصل المرافعات الشفهية امام محكمة العدل الدولية، وهي المرحلة الاخيرة التي تسبق صدور الحكم، لمدة خمسة اسابيع.

ويدور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار وفشت الدبل الغنية بالنفط والغاز في الخليج والتي تسيطر عليها المنامة، فيما تطالب المنامة بمنطقة الزبارة الواقعة على الساحل القطري.

وكان البلدان قررا في فبراير في اعقاب اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي يشترك في رئاستها وليا عهد البلدين، تطبيع علاقاتهما. ومنذ ذلك التاريخ، تبادلا السفراء واستأنفا حركة الملاحة الجوية المباشرة بينهما.

وقد حصل هذا التقارب بعدما توافق البلدان في ديسمبر ١٩٩٩ خلال زيارة قام بها الى البحرين امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على انه في حال توصلا الى تسوية ودية للخلاف تسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، فقد ادت عودة النزاع فجاة الى وقف تطبيع العلاقات بين البلدين الامر الذي اثار موجة من القلق لدى الدول المجاورة، وتدخلت السعودية اكبر دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ايضا كلا من الكويت وعمان، وحثت الطرفين على «اعادة بناء جو ودي» بينهما لحل نزاعهما الحدودي.

وفي اعقاب زيارة قام بها الى المنامة امير قطر في محاولة لتطويق الازمة، توافق البلدان على استئناف اعمال اللجنة المشتركة بعد صدور الحكم عن محكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، حذر امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السبت من ان التحكيم الدولي قد يؤثر في العلاقات بين البلدين.

واعرب عن الاسف في خطاب له الى الشعب حيث قال ان «البحرين تاسف لعدم التوصل الى حل اخوي لهذا النزاع الحدودي، على الرغم من الجهود المبذولة التي تواصلت حتى اللحظة الاخيرة»، وقال ان «هذه الساعة خطيرة بالنسبة لمستقبل وطننا (...) لان المناطق المتنازع عليها تشكل ثلث اراضي دولة البحرين».

٠٠٠٢٨٦



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٩/٥/٢٠٠٠

اليوم بدء مرافعات محكمة العدل الدولية فى الخلاف بين البحرين وقطر

المنامة - من سامى كمال - لاهاى - وكالات الأنباء : بعد مرور يوم واحد على الخطاب الذى وجهه أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لشعبه بمناسبة بدء المرافعات النهائية فى الخلاف الحدودى مع قطر بلاهاى اليوم وما أعلنه من أن بلاده ستتخذ مجموعة من الاجراءات والسياسات للتعامل مع هذه القضية بدأ البحرينيون على اختلاف طوائفهم فى إعلان تأييدهم لأمير البحرين وتمسكهم بجميع الأراضى البحرينية وعدم التخلى عنها.

وفى الوقت الذى غادر فيه أمير البحرين المنامة أمس فى طريقه إلى أوروبا فى زيارة خاصة يلقى رئيس الوزراء البحرينى الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كلمة فى الجلسة الختامية لدور الانعقاد الأخير لمجلس الشورى . ويتوقع أن تشهد الجلسة تأييدا لخطوات أمير البحرين.

وأبرزت الصحف البحرينية نبأ الاتصال الهاتفى الذى أجراه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى مع أمير البحرين الليلة قبل الماضية وذكرت الصحف أن أمير قطر أعرب عن تقديره للكلمة التى وجهها أمير البحرين لشعبه . فى الوقت نفسه واصلت الصحف البحرينية أمس انتقاداتها لعدم قبول قطر الحل الودى وإصرارها على مواصلة نظر القضية فى محكمة العدل الدولية . واتهمت الصحف قطر بتعمد تصعيد حدة الخلاف مع البحرين حول جزر «حوار» مع اقتراب موعد المرافعات النهائية. وفى لاهاى بدأ الوفد البحرينى استعداداته للتقدم بمرافعاته الشفوية المدعمة بالوثائق والحقائق التاريخية حول قضايا منطقة الزبارة وجزر حوار بما فيها جزيرة جنان وقطعة جرادة وفشت الديبل وخطوط أساس الأرخبيل ومنها مناطق هيرات اللؤلؤ ومصائد الأسماك .



المصدر : البحرين الجديدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٥/٢٠٠٠

الفصل الأخير من خلاف قطر والبحرين أمام العدل الدولية

المنامة: هناء بوحجي
الدوحة: صالح الاشقر

تبدأ اليوم محكمة العدل الدولية الاستماع الى المرافعات الشفهية لوكيلي كل من قطر والبحرين في قضية الخلاف الحدودي بين البلدين ولمدة تستمر حوالي شهر.

وذكرت مصادر دبلوماسية ان القضية ستحجز للحكم بعد هذه المرافعات، وتصدر المحكمة حكمها قبل نهاية ديسمبر (كانون الاول) المقبل، مما يجعل هذه الجلسات بمثابة الفصل الاخير في القضية امام المحكمة الدولية. واشار المتابعون امس الى ان القضية المعروضة على المحكمة اليوم هي الاطول في تاريخ المحكمة حيث بدات في 8 يوليو (تموز) 1991.

وسوف تستمر المرافعات الشفهية لمدة 5 اسابيع وتتناول امور الخلاف المعروضة على المحكمة والتي تتكون من 5 نقاط، وهي جزر حوار، وقطعة جرادة وفشت الديبل، وخطوط اساس الارخبيل، ومنطقة الزبارة، ومناطق هيرات اللؤلؤ، ومصائد الاسماك السابحة، وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية.

ومن المقرر ان تبدأ الجلسة الاولى من المرافعات، وهي مخصصة لقطر، اليوم وحتى 6 يونيو (حزيران) المقبل تليها المرافعات المخصصة للبحرين من 8 يونيو وحتى 15 يونيو. اما الجلسة الثانية من المرافعات الشفهية فستخصص لقطر في الايام من 20 يونيو حتى 22 يونيو، وللبحرين من 27 يونيو وحتى 29 يونيو.

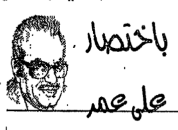
ومن المتوقع ان يظل فريقان قانونيان من البحرين وقطر على اتصال بالمحكمة خلال شهر يوليو (تموز) المقبل. وتتالف المحكمة من 15 قاضيا يترأسهم القاضي الفرنسي جلبار جيوم ومساعده الصيني شي جيونغ. ومن المقرر ان تعين كل من البحرين وقطر قاضيا لكل منهما بالاضافة الى خمسة قضاة يمثلون الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن.

٣/٦٨٠٠٠٢٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٥/٢٠٠٠



الخلافات الحدودية والعلاقات الفاترة

الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين نظر يوم امس امام محكمة العدل الدولية فى لاهاى، وبالطبع كل دولة تقدمت بما لديها من مستندات سيتم بحثها وانتداب خبراء للاطلاع عليها واعطاء تقرير بشانها للمحكمة التى بدأت فى الاستماع إلى مرافعة كل طرف وقد يطول ذلك الأمر فترة كبيرة.

كنت أتمنى أن تحسم هذه القضية داخل البيت الخليجي أو على الاكثر فى بيت العرب بدلاً من الذهاب إلى المحكمة الدولية التى حتما ستحكم لأحد الطرفين بأحقيته فى الجزر بل ربما يتم تقسيمها بينهما.

كنت أتمنى أن يثمر اجتماع المنامة الذى التقى خلاله امير البحرين بامير قطر عن سحب القضية من الساحة الدولية والتوصل لحلها عربيا، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه بل قد تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن.

كنت أتمنى ألا يتسبب عرض الخلاف على المحكمة الدولية فى تجميد أعمال اللجنة المشتركة بين البحرين وقطر، وكان الامل فى ان يتم احياء اعمالها خلال اجتماع أميرى البلدين لكن وللأسف الشديد اتفقا على تاجيل اعمال اللجنة حتى يتم الفصل فى الخلاف الحدودى وصدور حكم نهائى.

نقول إن هذا الحكم سيعطى لأحد الطرفين حق السيادة على المنطقة المتنازع عليها، وبالتالى فإن الطرف الآخر سيتأثر ولو حتى من الناحية النفسية بنتيجة الحكم الأمر الذى

سحب بالسلب على علاقات المودة وايضا على الشعبين.

ى تصورنا أن الخلاف الحدودى ن دولتين خليجيتين ساهم فى احداث شرخ فى مجلس التعاون الذى اعتبرناه فى يوم من الايام انجح تجمع عربى حتى الآن لأن هناك من يرفض فى الدوحة السماح بتملك مواطنى دولة البحرين للعقارات بالإضافة إلى عدم السماح للصيادين بدخول المياه الاقليمية.

المحصلة النهائية أن الشرخ الذى اصاب مجلس التعاون الخليجى بسبب الخلاف الحدودى البحرينى القطرى سينسحب حتما بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية على العلاقات الثنائية بين البلدين لأن من سيكون الحكم لصالحه سيرى أنه حصل على حقه ومن سيصدر الحكم ضده سيشعر بالألم والمرارة لأنه سلب منه حق السيادة على أرض كان يرى أنها من حقه.

نأمل أن تحل الخلافات الحدودية العربية بطريقة ودية حتى لا تكون سببا فى زيادة عمق الهوة التى نراها منذ فترة طويلة.

الدوحة بدأت المرافعات وبعد اسبوع دور المنامة..
وصحف البلدين مستمرة فى تبادل الاتهامات

الفصل في الخلاف القطري البحريني ٢٩ يونيو

لاهاي، الدوحة، المنامة – وكالات – بدات محكمة العدل الدولية في لاهاي النظر في المرحلة النهائية من الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بالاستماع الى المرافعات الشفوية القطرية (من امس وحتى الخامس من يونيو)، على ان تبدأ المرافعات البحرينية في الثامن من شهر يونيو.

ومن المتوقع ان تستمر المرافعات في الدعوى – وهي الاطول في تاريخ المحكمة – خمسة اسابيع.

وقد بدات الجلسة بكلمة لرئيس المحكمة غيليرت جليوم استعرض خلالها المراحل التي مرت بها القضية والاجراءات التي تم اتخاذها من تقديم الاوراق والوثائق الرسمية وتمديد مواعيد الجلسات.

وبدات المرافعات الشفهية بكلمة القاها امين عام مجلس الوزراء القطري ووكيل الدفاع القطري الدكتور عبدالله بن عبداللطيف المسلماني، حيث اشاد بمستوى العلاقات الاخوية التي تربط بين البلدين الشقيقين مرحبا بجواد سالم العريض وزير الدولة البحريني وكيل الدفاع لدى المحكمة.

واشار المسلماني الى ان هذه القضية كانت سببا ولمدة طويلة في صنعُوبة العلاقات بين البلدين، وقدم توضيحا مدعوما بالصور والخرائط عن الاوضاع السائدة في المنطقة والتي تثبت احقية دولة قطر في حدودها البحرية والمسائل الاقليمية الاخرى ومنها حوار والزبارة.

واتهم البحرين بمحاولة اقامة جزر صناعية قرب الساحل الغربي لجزر حوار، وحث المحكمة على وقف ما وصفه بانتهاكات البحرين.

وبعد ذلك القى كل من البروفيسور جان سالمو والسيدة نانيت بلكنغتون العضوان في الوفد القطري كلمتين استعرضا فيهما بالوثائق والخرائط تاريخ وجغرافية المناطق المتنازع عليها بالاضافة الى المراسلات الرسمية التي تمت بين بلاده ومختلف الحكومات في ذلك الوقت والتي تؤكد تبعية تلك المناطق لقطر.

ويصدر الحكم في ٢٩ يونيو.

وفي الدوحة والمنامة كانت صحف البلدين تتهم «الاخر» بالتسبب في الازمة، وعدم القبول بالحل الاخوي.

وجهة نظر بحرينية

ودعت صحيفة «الايام» البحرينية دول المنطقة للتهيئة لما وصفته بفصل جديد في تاريخ منطقة الخليج التي قالت انها ستترك تاثيرها حتما على مجمل الوضع والمستقبل في هذه المنطقة.

وقالت في تعليق عنوانه «نهاية فصل وبداية فصل» انه «على ضوء ما ستؤول اليه الامور، الذي لا يامل البحرينيون وهم يقفون بقوة خلف قيادتهم سوى ان يكون ايجابيا».

واستطردت «اليوم مع بدء المرافعات الشفوية في محكمة العدل الدولية فان الحقيقة الاساسية التي يتوجب ان لا تغيب عن الاذهان هو ان حبال الصبر البحرينية قد بلغت مداها ويتوجب على الاشقاء والاصدقاء ان يدركوا بوضوح جوهر التغير الذي سيطبع نفسه على هذه المنطقة على مختلف المستويات» مؤكدا ان «هذا الكلام هو

١٨٥٠٠٠

ليس بدافع من التكهنات او التنبؤات بل اقرارا لحقائق ينبغي ان تكون حاضرة على الدوام».

وتساءلت «الايام» «لماذا هذا الخلاف فقط يراد له ان يحل بشكل والية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة؟ لماذا البحرين التي ترفع في وجهها المطالبات باقتطاع ثلث مساحتها وبكل ما يمكن ان يترتب على ذلك» مشيرة الى ان «كل السوابق في هذا الخلاف جاءت من قطر ففي الوقت الذي التزمت فيه البحرين جادة الحكمة والصبر والتروي وسعة الصدر كان هذا لا يقابل الا بالسوابق الخطيرة بدءا من الاعتداء المسلح على ارضها وسيادتها وصولا الى مواجهة ضغوط لا سابق لها تحت سمع وبصر الاشقاء الخليجيين والعالم».

وحملت الصحيفة قطر مسؤولية وصول الخلاف الى «مثل هذه المستويات التي كانت تقود البلدين والمنطقة باسرها الى ما لا تحمد عقباه».

واضافت الصحيفة ان «الحقيقة الاخرى التي يتوجب ان لا تغيب عن البال ايضا هي ان مجلس التعاون لم يتعامل بالمستوى المطلوب مع هذا الخلاف بطريقة تمنع تصاعده وتمنع تبعاته منذ البداية وهذه هي مسؤولية الاشقاء الخليجيين الذين نعتقد ان المجال مازال متاحا امامهم لممارسة مسؤولياتهم حيال بلدين عضوين بالمجلس».

رأي قطري

وفي قطر، اوضحت صحيفة «الراية» القطرية ان التوصل الى حل ودي واخوي كان ولايزال امنية سعت لها قطر باقصى درجات الايجابية خلال السنوات الماضية، لكن طالما ان ذلك لم يتحقق فان الاحتكام الى القانون الدولي يشكل الاسلوب الحضاري الذي لابد منه لحسم هذه القضية التي طال امدها وبسببها خسر البلدان والشعبان الشقيقان العديد من فرص التعاون المشترك وتنمية العلاقات بينهما بما ينعكس خيرا على الشعبين.

وقالت ان المطلوب هو التعامل بهدوء بعيدا عن الانفعال والتوتر ازاء المرافعات الشفوية بين البلدين امام محكمة العدل الدولية التي تبدأ في لاهاي اليوم كمرحلة نهائية لحسم النزاع.

واشارت الى ان قطر اكدت في سلوكها السياسي والاعلامي قدرا كبيرا من الحكمة والعقلانية والتمسك بعمق الروابط التاريخية والمستقبل المشترك الذي يربط البلدين ولم تلتفت الى الحملة الاعلامية والدبلوماسية المكثفة التي بداتها دولة البحرين الشقيقة منذ عشرة ايام ولم تتعامل بردة فعل سلبية ازاء ذلك بل ان امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قام بمبادرة كريمة حيث زار دولة البحرين في مسعى اخوي لنزع فتيل التوتر بعد ان قررت المنامة تجميد اعمال اللجنة العليا المشتركة بصورة مفاجئة وحتى عندما حل سمو الأمير ضيفا على المنامة كانت الصحف البحرينية تهاجم دولة قطر بدون مبررات.



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة العدل تبدأ نظر النزاع بين قطر والبحرين

لاهاي - وكالات الأنباء : بدأت محكمة العدل الدولية في لاهاى أمس النظر فى الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين بالاستماع للمرافعات.

واستمعت المحكمة لمرافعة ممثل قطر التى ستستمر حتى الخامس من شهر يونيو المقبل، ثم تليها مرافعة ممثل البحرين من الثامن من يونيو حتى الخامس عشر من الشهر نفسه.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٥/٢٠٠٠

بدء المرافعات في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين

وكيل قطر: حكم المحكمة الدولية أساس لعلاقات ودية مع البحرين

□ لاهاي - اسماعيل زاير
□ الدوحة - محمد المكي أحمد

بدأت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس الاستماع للمرافعات الشفوية لممثلي دولتي قطر والبحرين حول خلافهما الحدودي الذي يشمل جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وزبارة. وافتتحت المحكمة اعمالها أمس

بجلستين استمرتا ثلاث ساعات، بحضور وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية السيد أحمد بن عبدالله ال محمود، فاستمعت الى الموقف القطري الذي قدمه الدكتور عبدالله بن عبداللطيف المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء يعاونه طاقم من الخبراء القطريين والدوليين المختصين بالقانون الدولي. وينتظر أن تستمر المرافعة القطرية حتى يوم ٦ حزيران (يونيو) المقبل. وسترد البحرين، التي يمثلها وزير الدولة جواد سليم العريض، برفقة فريق مماثل من الاختصاصيين، على المواقف القطرية ابتداء من الثامن من حزيران.

وأبلغ المسلماني المحكمة بالمخطط العام للمرافعات القطرية التي يتداولها فريق من الاختصاصيين، ابرزهم الدكتور جين سالمون وهو احد اكبر المحامين في بلجيكا وكان عمل ضمن فريق الدفاع عن الدعوى الليبية ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل بضع سنوات.

وشدد المسلماني على أن بلادم سعت دائماً إلى التوصل لحل سلمي بين الدولتين الشقيقتين. ورات الدوحة في مرافعتها، التي نقلها تلفزيون قطر على الهواء من لاهاي، ان حكم المحكمة سيؤدي إلى حل النزاع، وسيشكل أساساً راسخاً لعلاقات ودية بين البلدين.

وقال المسلماني في مرافعة باللغة الانكليزية إن النزاع بين البلدين على حوار قائم منذ اكثر من ٦٠ عاماً، مشيراً إلى «الظلم الذي وقع على قطر»، ولفت إلى «الشعور الطبيعي بالاستفزاز الذي ينتاب اي دولة لوجود اي قوة اجنبية في مياهها الاقليمية على مسافة لا تزيد عن ١٥٠ متراً من شواطئها». واضاف ان قطر ابدت منذ سنوات «احتجاجها على الاحتلال البحريني غير المشروع لجزيرة حوار، وبعثت على



وكيل قطر: حكم المحكمة

تتمة الصفحة الاولى

مدى عقود عدة، لإستعادة وحدة اراضيها من خلال الوساطة او التحكيم او التسوية القضائية»، مشيراً في هذا الصدد إلى محاولات عدة بذلت لحل النزاع في ما يتعلق بحوار وترسيم الحدود البحرية.

ولفت المسلماني إلى انه «كان يؤمل في الستينات من القرن العشرين بان المسائل المتعلقة بترسيم الحدود من قاع البحر ووضع فيشت الديبل وقطعة جرادة والسيادة على جزر حوار، يمكن ان تحال إلى التحكيم، وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك، واتخذت قطر بالفعل خطوات عدة للبدء في عملية التحكيم، لكن تلك المحاولات توقفت في النهاية بسبب رفض البحرين اخضاع السيادة على حوار للتحكيم». وقال إن الجهود تجددت مرة أخرى أواخر الستينات للتوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية، لكنها باءت بالفشل أيضاً لرفض البحرين طرح مسالة حوار على مائدة المفاوضات. وأشار إلى انه «بعد رحيل البريطانيين من الخليج عام ١٩٧١، اتفقت قطر والبحرين عام ١٩٧٦ على قبول وساطة السعودية، وأسفر ذلك عن إصدار مبادئ عام ١٩٧٨ في إطار التوصل إلى تسوية وتم توقيعها في العام ١٩٨٣. وادى فشل جهود الوساطة هذه إلى إبرام اتفاقيتي ١٩٨٧ و١٩٩٠ بين الطرفين اللتين شكلتا اساس اختصاص المحكمة في هذه القضية، والتي اتاحت اخيراً إمكان الاستماع إلى هذا النزاع. ولذلك فإن قطر سعيدة جداً ان تكون هنا اليوم (امس) بعد التغلب على عقبات التي سيتم اطلاع المحكمة عليها».

وأثار وكيل قطر موضوع الوثائق والمذكرات التي قدمتها لمحكمة العدل الدولية و«التي شككت فيها البحرين». وقال: «إن البحرين في ردها على الوثائق كانت تشير إلى أنها وثائق مزورة، ولكن قطر لا يمكن ان تقبل لا وصف البحرين لتلك الوثائق ولا إصرارها على هذا الوصف». وأوضح أنه «عندما ابلغت البحرين المحكمة وقطر بشكوكها في بعض الوثائق التي قدمتها قطر، سارعت الدوحة على الفور باستشارة عدد من الخبراء المحايدين والمستقلين. وكما أوضحت قطر في تقريرها بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨، فإن الخبراء الذين استشيروا في الموضوع كانت لهم اراء متفاوتة، وبمجرد معرفة قطر باحتمال بروز بعض المشكلات بسبب عدد من الوثائق التي شككت البحرين في صحتها، فإنها التزمت في تقريرها اسقاط كل تلك الوثائق لتيسير الامور والسماح باستمرار القضية من دون المزيد من الصعوبات». وأكد ان قطر «قدمت تلك الوثائق بنية حسنة وحصلت عليها من مصادر عدة، وهي من الهند وسنغافورة ومن منطقة الخليج ايضاً، ولم يكن لديها ما يدعو للارتياب في صدقيتها وكانت اجرت عليها اختبارات قبل تقديمها للمحكمة لم تسفر عما يدعو إلى الشك في صحتها». وشدد على انه لو كان يساور قطر اي شك بصحة الوثائق وسلامتها في ذلك الحين، لما اقدمت على تقديمها للمحكمة، ولذلك فمن المناسب ان تعرب قطر عن اسفها مرة اخرى للمحكمة وللبحرين عن اي ازعاج قد يكون سببه تقديمها تلك الوثائق».

وتطرق وكيل قطر إلى جوهر الخلاف الحدودي، مستخدماً خرائط وصوراً عرضت على شاشة كبيرة داخل المحكمة. وأشار إلى القبائل العربية وكيف كانت تنتقل من منطقة إلى اخرى قبل اكتشاف البترول في الخليج، وعرض صورة توضح حياة القطريين في الاربعينات، مؤكداً في هذا الإطار أن حوار «كانت معروفة انها ملك قطر»، وانها لم تكن مأهولة بالسكان، لكن كان يتردد الناس عليها بشكل سلمي من دول اخرى، بينها البحرين، لممارسة الصيد. ورد على ما وصفه بمحاولة البحرين اعطاء انطباع عن نفسها، بانها «دولة ارخبيلية» تعتمد على البحر عكس قطر. وقال إن «هذا غير صحيح، لأن قطر شبه جزيرة ولها ساحل ممتد لمسافات طويلة ومعظم منشات قطر يقع على الساحل

٠٠٠١٨٩



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٥/٢٠٠٠

وليست في الصحراء، وهي تعتمد على البحر مثلها مثل البحرين».
وجاء في المرافعة القطرية «ان الحدود البحرية التي تطالب بها البحرين مبالغ فيها بشكل كبير جداً ولا أساس قانونياً او واقعياً لها». وأضافت «ان البحرين تردد تلك الادعاءات المصطنعة لتتخذ المحكمة حلاً وسطاً في شأن الخطين اللذين يدعيهما الطرفان». وشددت على ان قطر «واثقة بأن المحكمة ستعتمد في حكمها على القانون والحقائق، وان الترسيم المتكافئ بين قطر والبحرين سيكون هو نتيجة هذا الحكم».
وحدد وكيل قطر النزاع الحقيقي في هذه القضية بانه «يتعلق بجزر حوار وترسيم الحدود البحرية، أما مطالبة البحرين بالزبارة فهي مصطنعة». ولفت إلى ان البحرين لم تشر إلى موضوع الزبارة في التحكيم المقترح في الستينات لترسيم الحدود البحرية، «كما انه عندما بدأت الوساطة السعودية، فإن الزبارة لم تكن محددة كجزء من النزاع، إذ لم تطالب البحرين بالزبارة خلال تلك الوساطة، وإنما طالبت بها للمرة الأولى عام ١٩٨٨ وكان ذلك اثناء اجتماعات اللجنة الثلاثية التي عقدت بهدف التفاوض والتوصل لاتفاق خاص حول تقديم النزاع إلى المحكمة». ورأى «ان ادراج البحرين الزبارة ضمن النزاع لم يستند إلى اي اقتناع، والهدف منها هو مواجهة مطالب قطر بجزر حوار امام المحكمة ليكون ذلك ثقلاً مضاداً».
واثارت قطر في مرافعتها «تكرار انتهاك البحرين للوضع الراهن» مشيرة إلى ان قطر «أبدت احتجاجات ازاء انتهاك البحرين للوضع الراهن». وقالت إن للبحرين «مفهوماً مشوشاً لمعنى الحفاظ على الوضع القائم في جزيرة حوار». واضاف المسلماني «انه نما إلى علم قطر أخيراً ان البحرين تقوم ببناء جزر صناعية على الساحل الغربي لجزيرة حوار، وقد احتجت قطر بشدة على ذلك». وأكد إنه «إذا قبلت المحكمة دعاوى بلاده في شأن السيادة على جزر حوار، فإن هناك حاجة إلى مفاوضات مباشرة لإيجاد حلول لمشكلات قد تنشأ في إطار انسحاب البحرين من الجزر»، لكنه اوضح ان قطر «ستسعى إلى هذه المفاوضات بروح بناءة وإصرار على تسوية الخلافات بشكل يجلب الأمل والرخاء للطرفين».
وواصل سالمون المرافعة القطرية بتفصيل الحجج القطرية بصدد السيادة على الجزر والمناطق الأخرى. ورد على حجة الوجود البحريني والولاية التاريخية. وشدد على «ان الولاية البحرية على الجزر لم تكن في اي يوم من الأيام في يد البحرين، بل انها عادت في الماضي مرة الى البصرة والى مواقع أخرى في أوقات أخرى». كما رد على القول بوجود قبائل بحرينية تاريخياً على تلك الجزر بتأكيده «ان المنطقة كانت مفتوحة لتنقل القبائل ولم تكن هنالك نقاط حدود في المنطقة».
ورفع رئيس المحكمة جلسة اليوم الأول للاستراحة قبل عودة السيدة نانيت بيلكينتون الى استكمال الخط الذي بداه سالمون بصدد الوثائق التاريخية وطبيعة النزاع القانوني حول السيادة. وتستأنف الجلسات صباح اليوم. واجتذبت المرافعات حشداً ديبلوماسياً عربياً وافريقياً على وجه الخصوص، فيما تمثلت الدول الغربية بمراقبين قانونيين. واتيح للصحافة الدولية تغطية الوقائع بالتفصيل تتقدمها بعثتان من وسائل اعلام قطر والبحرين. واستعانت الدولتان بمترجمين فوريين للمساعدة في نقل وقائع المحكمة على الهواء الى مشاهدي فضائياتهما.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠-٥-٢٠٠٠

في محكمة لاهاي

البحرين: المرافعة القطرية كلها مغالطات

المنامة، لاهاي - وكالات - بعد انتهاء اول ايام المرافعات أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي القطري البحريني اتهمت المنامة الدوحة بتقديم دلائل مستهجنة، ومغالطات في دفوعها بشأن اثبات احقيتها بجزر حوار والزبارة وفشت الديل.

ووصفت المنامة ما قدمه فريق الدفاع البحريني بأنه لا يرتقي الى مستوى الدقة اللازمة في الترافع امام محكمة العدل الدولية.

ولم يصدر أي رد من الدوحة على الموقف البحريني.



المصدر : الأنباء
التاريخ : ٢/٥/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاكمة على الهواء بين الدوحة والمنامة

قطر بدأت مرافعتها في لاهاي باتهام البحرين بانتهاك حدودها

لاهاي ـ «الأنباء»:

انتقل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الى مرحلة حاسمة امس، مع بدء المرافعات الشفوية للبلدين امام محكمة العدل الدولية، وافتتح الجلسة الاولى رئيس المحكمة القاضي الفرنسي جيلبرت جيوم الذي قدم عرضا موجزا عن الخلاف المعروض امام المحكمة، ثم تكلم ممثل قطر الدكتور عبد الله المسلماني الذي قال ان بلاده فخورة بانها وصلت الى هذه النتيجة بسبب اصرارها على عرض الخلاف امام المحكمة.وخلال المرافعة التي نقلها على الهواء التلفزيون البحريني وقناة «الجزيرة» القطرية اتهم المسلماني البحرين بانتهاك الوضع الحالي في المنطقة عن طريق انشاء جزر صناعية على الساحل الغربي لجزيرة حوار».

ومن المقرر ان تستمر مرافعة المسلماني خمسة ايام، تليها بعد ذلك مرافعة البحرين التي سيقدمها وزيرالدولة جواد العريض.

وتحضر البحرين الجلسات بوفد يضم ايضا وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة. وكان مصدر بحريني قد اكد ان المحاكمة تتم بناء على طلب قطري منفرد، وان بلاده تحضر الجلسات «دفاعا عن سلامة اراضيها وحقوقها في السيادة على منطقة الزبارة».

وتستمر جلسات الاستماع للمرافعات الشفوية حوالي خمسة اسابيع تعقد خلالها ١٦ جلسة، وهي الاطول في تاريخ محكمة العدل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٣١/٥/٢٠٠٠

البحرين: قضية الوطن دخلت مرحلة حاسمة
قطر: مستندات جديدة لمحكمة لاهاي

■ المنامة - وكالات الأنباء، قال رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة «إن قضية الوطن المصيرية تدخل الآن مرحلة حاسمة ببدء المرافعات النهائية أمام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجميع أمور الخلاف بين دولتي البحرين وقطر». وأعرب الشيخ خليفة عن ثقته من «ثبات حق البحرين وعدالة قضيتها في السيادة على منطقة الزبارة ومصائد اللؤلؤ والأسماك»، وقال: «إن هذا الخلاف يهدد بإحداث شرخ عميق في روابط الأسرة الخليجية والعربية وتوتر - نحن في غنى عنه - للأمن والاستقرار في المنطقة واستنزاف للموارد والوقت ونأي عن طموحات وتطلعات شعوبنا».

وأضاف، ان الخلاف «طرح على محكمة العدل الدولية بناء على طلب منفرد من جانب دولة قطر ضد البحرين وتنازعنا فيه على أرضنا ووطننا» معربا عن «قناعته الكاملة بأن العدل لايمكن إلا أن يكون تأكيدا لحق موروث ثابت تاريخيا وقانونيا». وأشار الى «ما يتعرض له الوطن من محاولة المساس بسيادته وترابه المقدس» وشدد على موقف البحرين الثابت، أميرا وشعبا وحكومة، بعدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن».

وتلقى رئيس الوزراء البحريني على الاثر برقية من أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قال فيها: «إنه تتويجا لهذه الروح البحرينية الأبية وفي هذه اللحظة من تاريخ الوطن كان تعبيركم عن موقف البحرين على صعيد الحكومة والمجلس معا حيال قضية الخلاف مع قطر بمثابة وقفة للتاريخ حيث أوضحت بجلاء تصميمنا جميعا على التمسك بوحدة الكيان الوطني وبكافة حقوقنا المتوارثة والثابتة».

وفي لاهاي واصلت قطر أمس مرافعاتها لليوم الثاني على التوالي أمام محكمة العدل الدولية حيث قدم ممثلوها مستندات وخرائط وصورا قالوا انها تثبت أحقيتها في المناطق المتنازع عليها.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ مايو ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنامة: مغالطات في مرافعة قطر أمام محكمة العدل الدولية

□ لندن - «الحياة»

■ بثت وكالة انباء الخليج الرسمية من لاهاي ليل أول من امس تقريراً عن اليوم الأول لجلسة المرافعات الشفوية في محكمة العدل الدولية والتي قدمها الاثنين الوفد القطري وفريق من الاختصاصيين، أبرزهم الدكتور جين سالمون، في شأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، الذي يشمل جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وزبارة. ويضم الوفد وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية السيد احمد بن عبدالله آل محمود، والأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله بن عبداللطيف المسلماني.

وجاء في تقرير الوكالة البحرينية ان «مغالطات ظهرت على لسان المترافعين عن الوفد القطري، إذ اعلن رئيس الوفد وعلى نحو سافر ان دولة قطر لم تكن تريد الركون الى الحل الاخوي الودي الذي فضلته البحرين، وسعت اليه وساطات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمها الوساطتان السعودية والاماراتية، إذ اشار الى ان قطر كانت بانتظار اليوم الذي تبدأ فيه المرافعات الشفوية باعتبارها مرحلة الحسم التي تثبت حقوقها في النزاع الحدودي مع البحرين.

ولهذا كشفت قطر بكل وضوح حقيقة موقفها الذي كان متخفياً وراء ما قيل من أحاديث عن تسوية الخلاف في اطار اللجنة العليا المشتركة بين المنامة والدوحة، والتي لم ترد بها قطر غير واجهة تستخدمها لتضييع الوقت من أجل الوصول الى الموعد المحدد لبدء المرافعات الشفوية في محكمة العدل الدولية». وأشار التقرير الى أن «مرافعات جين سالمون ونانيت بلكنفتون لم تستطع تقديم حجج دامغة تدعم ادعاءات قطر في شأن الجزر موضع الخلاف، بخاصة ان رئيس الوفد القطري الدكتور المسلماني اشار على نحو واضح الى أن قطر اضطرت الى سحب الوثائق الـ٨٢ التي طعنت بها البحرين وتأكد انها كانت وثائق بوقائع مزورة.

كانت مرافعات نانيت بلكنفتون التابعة للوفد القطري في غاية السطحية ولم ترتق الى مستوى الموضوعية المفترضة في قضايا المرافعات امام محكمة العدل الدولية، وهذا ان دل على شيء انما يبيّن مدى هشاشة موقف قطر في مرافعاتها ومزاعمها في شأن الجزر موضوع الخلاف».

وشددت وكالة انباء الخليج على «التناقضات التي سقطت فيها قطر وهي تحاول ان تؤطر مزاعمها بالزبارة وجزر حوار وبقية مواضيع الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر بقصص بدحضها الواقع وترفضها الحقائق التاريخية، وجملة الشروط الموضوعية المحيطة بمواضيع الخلاف. ومع أن المرافعات القطرية انطلقت من القرائن الجغرافية وحجج التلاصق الجغرافي بين شبه جزيرة قطر ومنطقة الزبارة وجزر حوار، إلا انها لم تستطع ان تؤثر في اثبات الحقائق التاريخية التي تؤكد عائدية منطقة الزبارة وجزر حوار الى سيادة آل خليفة.

وعندما حاولت قطر ان تتحدث بمنطق التاريخ لم تستطع ان تقنع السامعين بمنطقها ومنهجها في دحض الوقائع التاريخية».

وتابعت ان «قطر قدمت جملة من الدلائل غير المقنعة مما اثار الاستهجان، فعلى سبيل المثال لا الحصر اشار البروفسور سالمون وهو يترافع لمصلحة قطر الى جملة من القضايا التي لا يقبلها المنطق. فعند الحديث عن مسألة السيادة لا يمكن القول ان هنالك ارضاً تابعة لدولة معينة، لكن بإمكان كل من يريد التواجد عليها ان يفعل ذلك. هذا أمر مستحيل في المنطق السياسي والقانوني، فالسيادة تعني خضوع الارض لسلطة دولة معينة وان هنالك حاكماً محدداً يمارس السيادة على الأرض، وانطلاقاً من هذه البديهيات فإن ما ذهب إليه البروفسور سالمون لا يرتقي الى مستوى الدقة اللازمة في الترافع امام محكمة العدل الدولية. فهو اشار الى أن قطر لم تتخذ أي موقف محدد عندما كان الصيادون البحرينيون يمارسون الصيد في جزيرة حوار، واعتبر ان هذه مسألة عادية مبرراً الأمر بأن الحاكم إذا كان لا يمارس سيادته على كل اراضيه فإن هذا الأمر لا يعني ان سيادته لاغية وانه يفقد سيادته على المنطقة».

وتساءلت: «لو كان حاكم قطر يتمتع بالسيادة على جزر حوار فعلاً فهل كان سيقبل بقيام الصيادين البحرينيين بالصيد في شواطئ حوار؟ ألا يعني هذا الأمر ان جزر حوار كانت وستبقى جزراً تابعة للسيادة البحرينية؟

من ناحية ثانية فإن البروفسور سالمون عاد ليبرر امر عدم ممارسة السيادة، انطلاقاً من مبدأ ان معظم السكان كان من البدو الرحل وليس لحاكم قطر اية سيطرة عليهم، باعتبارهم يمثلون قبائل وعشائر ليست خاضعة لسيادته».

واعتبرت «وكالة انباء الخليج» ان «ما ذهب اليه الوفد القطري في مرافعته يعكس مدى هشاشة

الموقف القانوني في هذه المرافعات. فبالنسبة الى قضاة محكمة العدل الدولية، بحسب المراقبين، لن يجدوا اية منطقية قانونية او عرف قضائي يساعدهم لتقبل مثل هذه المزاعم والاقاويل.

وإذا عدنا الى مرافعة السيدة نانيت بلكنغتون التى ترافعت أيضاً لمصلحة قطر لن نجد مرافعتها بافضل حال من مرافعة السيد سالمون. فعندما حاولت ان تدحض المنطق التاريخي الذي يدعم حقوق البحرين لم تستطع تقديم القرائن القانونية لممارسة آل ثاني السيادة على ارض الزبارة وجزر حوار، بل لم تستطع ان تمد من عمر حكم آل ثاني للدوحة دون عام ١٨٦١ في حين ان القاصي والداني على يقين ان حكم آل خليفة للبحرين والاراضي التابعة لها بالاضافة الى الدوحة يعود تاريخه الى ما دون عام ١٧٦٠، وبالتالي فإن ظهور آل ثاني في واقع التاريخ السياسي لشبه جزيرة قطر لم يتحقق إلا بعد ذلك بقرن كامل، وكان على منطقة الدوحة فقط، وجاءت مرافعة الوفد القطري لتؤكد هذه الحقائق.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مايو ٢٠٠٠

قطر قدمت للمحكمة أدلة لإثبات سيادتها على الجزر

رئيس وزراء البحرين: لن نفرط بشبر

□ المنامة -- حسن اللقيس
□ الدوحة - محمد المكي أحمد

■ فيما استمرت المرافعات القطرية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، أمس، وقدمت أدلة ووثائق لإثبات «سيادة قطر» على الجزر المتنازع عليها، أكد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، «موقف البحرين الثابت، أميراً وحكومة وشعبا، بعدم التفريط بشبر واحد من أرض الوطن».

وقال الشيخ خليفة إن الخلاف الحدودي المعروض حالياً على محكمة العدل الدولية، هو «قضية الوطن المصيرية التي تدخل الآن منعطفاً حاسماً ببدء المرافعات النهائية أمام المحكمة حول أمور الخلاف» بين الدولتين.

وأعرب عن ثقته بثبات «حق البحرين وعدالة قضيتها في السيادة على منطقة الزبارة ومصائد اللؤلؤ والأسماك». وأضاف: «ننظر إلى ما سيسفر عن المحكمة التي نأمل بأن يكون حكمها مساعداً على إقامة علاقات ودية وسليمة بين البلدين الشقيقين».

وأوضح «أن هذا الخلاف يهدد بإحداث شرخ عميق في روابط الأسرة الخليجية والعربية، وبتوتر نحن في غنى عنه للأمن والاستقرار في المنطقة واستنزاف للموارد».

وجدد تأكيد أن البحرين «كانت تأمل دائماً في حل أخوي للنزاع يحفظ الود بين البلدين والشعبين الشقيقين، كما يحفظ الإخاء والمحبة والتراحم بينهما، ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها ويدعم نهج حل الخلافات في إطار من الوفاق والاتفاق ويجنب الجميع سلبيات الحلول الأخرى التي لا تخفى على كل ذي بصيرة والتي قد تعمق الخلاف وقد تخلق ظروفاً جديدة يصعب تجاوزها»، مشيراً إلى أنه «من هذا المنطلق كانت جهود البحرين تدفع دائماً نحو مساعي الحل الأخوي».

المرافعات

وركزت المرافعات القطرية أمس على عرض عدد من الأدلة لإثبات «سيادة» قطر على جزر حوار والزبارة. وكان الدكتور علي بن فطيس المري، مدير الإدارة القانونية في الديوان الأميري، استهل اليوم الثاني للمرافعات بعرض تاريخي لفترة الوجود العثماني في المنطقة. وقال إن هذا الوجود «أكد وحدة أراضي قطر وتكاملها ككيان مستقل»، مستنداً في ذلك إلى خرائط للعثمانيين. وشدد في مرافعته على أن جزر حوار لم يكن معترفاً بها كجزء من البحرين، وأن الزبارة كانت تقع ضمن الوحدة الإدارية القطرية». وكرر أن الأدلة العثمانية المعاصرة تؤكد «وحدة قطر وتكاملها ككيان سياسي كان يضم كل شبه الجزيرة القطرية».

وتناولت مرافعات أخرى قدمها عضوان آخران في الجانب القطري خرائط ووثائق عدة. وردّت المرافعات على مقولات بأن البحرين «كيان تاريخي لا يتشكل فقط من الجزر البحرينية بل من بعض الأراضي الأخرى في شبه الجزيرة العربية»، بالقول «إن البحرين لم تقدم دليلاً ملموساً لدعم وجود البحرين الكبرى»، وأنه «لا دليل لوجود هذا الكيان»، لأن «نطاق أراضي البحرين كان محصوراً بمجموعة من الجزر المعروفة الآن بالبحرين».

ولفتت المرافعات إلى أن «عشر خرائط فارسية تثبت أن البحرين جزء من فارس ولا تشمل أي منها كل جزر حوار أو الزبارة»، وعرضت خرائط إيرانية ومستندات تركية تتحدث عن «خمس جزر بحرينية فقط». كما عرضت تقارير ووثائق بريطانية استخلصت منها أن البحرين تتكون من هذه الجزر الخمس فقط.

وأشارت أيضاً إلى أن اتفاقات الامتيازات النفطية في قطر والبحرين انطوت على الأدلة القطرية لتأكيد سيادتها على جزر حوار والزبارة. واستخدم الجانب القطري في المرافعات أمس تقارير مسح جغرافية، وقال إن امتيازات النفط في المناطق البحرية تؤكد أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة في العام ١٩٣٣ «بأن أرخبيل البحرين يشمل ٥ جزر»، وأنه «لا حق للمنامة في حوار»، وتم عرض خارطة بريطانية - فارسية تشير إلى أن جزر حوار تتبع لقطر.

كما طرحت المرافعات «أدلة» قطرية أخرى ركزت على الجانب التاريخي والسيادي للدوحة على الجزر المتنازع عليها، مع الإشارة إلى قرب جزر حوار من قطر.

وقالت المرافعات «إن قطر أظهرت بالفعل إن تكامل أراضيها ككيان سياسي يضم مع نهاية القرن التاسع عشر شبه الجزيرة بأكملها وكل الجزر التي تقع ضمن حزام الأميال الثلاثة». وجاء فيها أيضاً أن معظم الجزر يقع داخل حد الأميال الثلاثة من العلامة المائية السفلى لساحل قطر، وبالتالي «يجب أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أراضي قطر». أما الجزر المتبقية في جزر حوار، فتعتبر، بحسب المرافعات، ضمن أراضي قطر «وفقاً لمبدأ التقارب»، وهذا المبدأ يضم مبادئ الوحدة الطبيعية.



المصـــدر : الأهـــرام

التاريـــخ : ٢٤/٥/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردا على مرافعة قطر أمام محكمة العدل

المنامة تتهم الدوحة بتغيير الوقائع فى النزاع الحدودى

المنامة - من سامى كمال: واصلت قطر أمس ولليوم الثانى، الجزء الأول من مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية بتقديم الأدلة التى تستند اليها فى تبعية جزر حوار - التى تخضع حاليا لسيطرة البحرين - لسيادتها.

وفى أول رد فعل على ما تضمنته مرافعات اليوم الأول، ذكرت مصادر بحرينية أن قطر تحاول تغيير الوقائع وانها أشارت على لسان وكيلها فى المحكمة عبدالله المسلمانى الى أن الدوحة كانت تنظر الى المرافعات الشفوية باعتبارها مرحلة الحسم لإثبات حقوقهافى نزاعها الحدودى مع البحرين، وهو ما يكشف بوضوح حقيقة الموقف القطرى من مساعى تسوية الخلاف فى إطار اللجنة العليا المشتركة بين البلدين. واتهمت المصادر قطر بأنها كانت تتخذ من هذه اللجنة واجهة لإضاعة الوقت لحين الوصول الى موعد المرافعات فى محكمة العدل الدولية.

ووصفت المصادر ما ذكر فى المرافعات، عن قطر أمام المحكمة بأنه مغالطات، فقد أكدت أن قطر لم تتمكن من تقديم حجج دامغة تؤيد ادعاءاتها فى الجزر المتنازع عليها.

من ناحية أخرى، حدد مصدر بحرينى لمراسل «الأهرام» تمسك بلاده بكل شبر من أراضيها وعدم التفريط فى أى جزء منها تحت أية ظروف، مشيرا الى أن القضية اذا كانت تمثل لقطر قضية حدود فإنها تشكل للبحرين قضية وجود.

وجدد المصدر اطمئنان بلاده الى قوة موقفها فى المحكمة، وايمانها بعدالة قضيتها واحقيتها فى جزر حوار التى قال إنها لم تكن تابعة لقطر فى يوم من الأيام.

من ناحية أخرى، شددت صحيفة الوطن القطرية أمس، على العلاقات الأخوية الحميمة التى تربط بين الشعبين الشقيقين مؤكدة أن الدوحة على استعداد للمضى فى مواصلة التعاون، بغض النظر عن مسار قضية الخلاف الحدودى.

وفى الوقت نفسه، انتقدت الصحف السعودية تحويل النزاع بين البلدين الى محكمة العدل الدولية.

وقالت إنه كان من الموضوعى والمنطقى أن يتم بحث الموضوع بين البلدين بدون أن تتحول القضية الى مسألة صعبة بما يضاعف المشكلة.

٠٠٠١٩٧



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ / ٥ / ٢٠٠٠

البحرين: الخلاف مع قطر يهدد بشرخ في الخليج

رئيس الوزراء قال إن بلاده لن تفرط في شبر

المنامة: هناء بوحجي

قال رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس ان بلاده لن تفرط في شبر واحد من أراضيها. ووصف الشيخ خليفة في كلمة القاها أمام مجلس الشورى البحريني امس الخلاف الحدودي مع قطر الذي تنظره حاليا محكمة العدل الدولية في لاهاي، بأنه «يهدد بإحداث شرخ عميق في روابط الأسرة الخليجية والعربية، وتوتر نحن في غنى عنه للأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية والعربية، واستنزاف للموارد والوقت وناي عن طموحات وتطلعات شعوبنا».

وقال الشيخ خليفة بن سلمان «اننا كنا نامل دائما في حل أخوي للنزاع يحفظ للبلدين ولشعبيهما الشقيقين الود، كما يحفظ لهما الاخاء والمحبة والتراحم ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها». واضاف: «أما وقد اصبحت هذه القضية أمام محكمة العدل الدولية متضمنة جميع امور الخلاف واهمها حقوق البحرين في السيادة على منطقة الزبارة ومصائد اللؤلؤ والأسماك، فاننا واثقون من ثبات حقنا وعدالة قضيتنا، وسوف ننتظر ما تسفر عنه المحكمة التي نامل أن يكون حكمها مساعدا على اقامة علاقات ودية وسلمية بين البلدين الشقيقين». وقال الشيخ خليفة «ان قطر تنازعنا على ارضنا ووطننا»، مضيفا ان «موقف البحرين الثابت أميرا وشعبا وحكومة هو عدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن».



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٥/٢٠٠٠

رئيس وزراء البحرين:

إجماع وطني على عدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن

المنامة ـ أ.ف.ب:

■ أعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة امس الثلاثاء ان بلاده لن تفرط في شبر واحد من اراضيها، وذلك غداة بدء محكمة العدل الدولية النظر في الخلاف الحدودي بين بلاده وقطر.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن الشيخ خليفة قوله ان «قطر تنازعنا على ارضنا ووطننا»، مشددا على موقف البحرين الثابت «اميراً وشعباً



وحكومة بعدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن».

وأعرب الشيخ خليفة في كلمة أمام المجلس الاستشاري عن قناعته الكاملة بان «العدل لا يمكن الا ان يكون تأكيدا لحق موروث ثابت تاريخيا وقانونيا» مشيراً إلى «ما يتعرض له الوطن من محاولة المساس بسيادته وبترابه المقدس».

ولم يحدد ما اذا كان يعني بأقواله ان المنامة سترفض قرار محكمة العدل الدولية اذا لم يكن مناسبا لها.

وأضاف ان «هذا الخلاف طرح على محكمة العدل الدولية بناء على طلب منفرد من جانب دولة قطر ضد البحرين».

وتابع «سوف ننظر إلى ما سيسفر عن المحكمة التي آمل في ان يكون حكمها مساعداً على اقامة علاقات ودية وسلمية بين البلدين الشقيقين».

وتطالب الدوحة بجزر حوار وفشت اندبل في الخليج الخاضعة لسيادة البحرين في حين تطالب المنامة بمنطقة الزبارة على الساحل القطري.

وبدأ ممثلو قطر والبحرين أول من أمس في لاهاي خمسة اسابيع من الجلسات الشفهية قبل ان تصدر محكمة العدل الدولية قرارها حول النزاع الحدودي خلال مهلة تقدر بين أربعة وستة اسابيع.

يذكر ان قرارات القضاة الـ١٥ في محكمة العدل التابعة لمنظمة الامم المتحدة غير قابلة للاستئناف.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٦/٢٠٠٠

محامو قطر في نزاعها مع البحرين يتهمون المنامة بتقديم خرائط منقحة

لاهاي:
عبد الحميد اليحياوي وواخ

تركزت المرافعة القطرية في جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي امس بشان النزاع بين قطر والبحرين حول حدودهما البحرية على البعد الجغرافي للخلاف بابراز خرائط تركية وبريطانية وروسية وفرنسية للمنطقة رسمت ما بين عامي 1886 إلى 1936 وتركز على ان جزر حوار والزبارة هي ملك لشيوخ قطر الذين حكموا شبه الجزيرة القطرية في ذلك العهد.

وشدد المحامي رودمان بوندي الذي كان اول من رافع في جلسة امس باسم دولة قطر على «ان ما قدمته البحرين الى محكمة لاهاي من اثباتات لا يتفق مع الحقائق التاريخية»، مؤكداً ان السيادة القطرية تشمل شبه الجزيرة القطرية باكملها التي تضم ايضاً جزر حوار والزبارة. وتساءل المحامي بوندي «كيف يمكن ان تتفق جميع الخرائط البريطانية والروسية والفرنسية وكذلك العثمانية على ان الجزر المختلف عليها ملكية قطرية في الوقت الذي تشكك فيه البحرين بصحة الوثائق القطرية التي تشير الى نفس المضمون».

أما مرافعة شانكرداس، المحامي الهندي، لصالح قطر فقد حاولت ابعاد الشبهات عن الخرائط والوثائق القطرية مشدداً على ان قطر معها 82 وثيقة تثبت ملكيتها للجزر أما البحرين فمعها 5 وثائق فقط. واتهم الدفاع القطري البحرين بانها تقدم خرائط منقحة.

وترأس جلسة امس القاضي الفرنسي جليار جيوم الى جانب عدد من القضاة الدوليين بالاضافة الى القاضي الخاص بدولة قطر توريس برنارنز والقاضي الخاص بالبحرين ايف فورتييه.

وأعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي عن تعليق المرافعات حتى الاثنين المقبل.

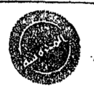
وهاجم شانكرداس المسؤولين البريطانيين في قطر والبحرين ايام الحكم البريطاني وقال ان البريطانيين كانت تدفعهم الأهواء الشخصية وليست الرسمية. وقال «اود ان أظهر للمحكمة ان المسؤولين البريطانيين منذ 1936 ساورهم القلق بشأن الامتيازات النفطية التي منحت لغيرهم» وقال انهم انحازوا الى جانب البحرين في ما يتعلق بملكيتهم لمنطقة الزبارة وجزر حوار.

واشار الى الاجتماعات التي عقدت في ذلك الوقت بين البريطانيين وحكام الخليج والقرارات التي اتخذت عام 1936 من ان ملكية حوار تعود الى حاكم البحرين وانه بات لزاماً بعد اقتناع الانجليز بحق البحرين في هذه الجزر ابلاغ حاكم البحرين بذلك.

واضاف شانكرداس ان التغيير في اراء المسؤولين البريطانيين بين 1933 و1936 يعود الى ان أعطاء جزء حوار الى حاكم البحرين سوف يساعد في اقناعه على منح الامتيازات النفطية الجديدة لبريطانيا حسب قوله، فضلاً عن ذلك فان البريطانيين كانوا برأيه مدفوعين بالأهواء الشخصية وغير القانونية ومن انهم منحوا جزر حوار للبحرين دون اعلام حاكم قطر بذلك.

وأكد وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية احمد عبد الله المحمود لـ«الشرق الأوسط» ان حظوظ بلاده في كسب القضية قوية. من جهته شدد جون سالمون عضو هيئة الدفاع القطري على تفاؤله بقبول المحكمة مطلب قطر لكنه اوضح ان الملف البحريني

١٠٠٢٣٠١



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٦/٢٠٠٠

(الدعوي) لا تنقصه العناصر الصلبة التي سوف تزيد من صعوبة مهمة المحكمة التي لن تنهي القضية باصدار حكم توفيقي تتقاسم فيه قطر والبحرين الجزر المتنازع عليها مناصفة. واوضح سالمون «انه في حالة كسب قطر للقضية فان الدوحة عازمة على تقديم التعويضات المالية اللازمة الى المنامة على خسائرها للبنى التحتية التي اقامتها فوق تلك الجزر الواقعة تحت سيادتها منذ 60 عاماً».

من جانب آخر اعتبرت الجهات القانونية البحرينية المرافعة القطرية ضعيفة وان الحجج التي سيقدمها الفريق البحريني ابتداء من السادس من الشهر المقبل سوف تترك مجالاً للشك في حق البحرين في تلك الجزر.

كان الوفد القطري في محكمة لاهاي عالي المستوى إذ يترأسه عبد الله المسلماني الأمين العام للمجلس الوزاري القطري ويضم وزير الدولة للشؤون الخارجية احمد بن عبد الله المحمود ونخبة كبيرة من القانونيين الدوليين من بلجيكا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والهند.



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمام محكمة العدل بـ « لاهاى »

البحرين تبدأ مرافعاتها فى قضية جزر حوار يوم الخميس المقبل

المنامة ـ من سامى كمال: تبدأ البحرين ابتداء من الخميس المقبل مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية بلاهاى حول قضية الخلاف بينها وبين دولة قطر على سيادة كل منهما على جزر حوار والزبارة وذلك لمدة أسبوع وتبدأ المرحلة الثانية من المرافعات بتقديم قطر مرافعاتها يوم ٢٠ يونيو الجارى ولمدة ٣ أيام ثم تعقبها مرافعات البحرين يوم ٢٧ يونيو ولمدة ٣ أيام ثم تحجز القضية للحكم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ /

أجواء "تعبئة" شعبية واعلامية في البحرين بانتظار الحكم في الخلاف الحدودي

المنامة: شكوك حول القرائن التاريخية في مرافعات قطر امام محكمة العدل

□ *المنامة - حسن اللقيس*

■ تشهد دولة البحرين اجواء تعبئة رسمية وشعبية واعلامية بانتظار حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي تستمع الآن الى المرافعات الشفوية في الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر.

وتواصل اجهزة الاعلام الرسمية والخاصة البحرينية نشر برقيات تاييد تتلقاها القيادة السياسية من المواطنين تعلن الوقوف معها في «الدفاع عن ارض الوطن» وان البحرين «لن تفرط بشبر واحد من ترابه».

وفيما يواصل تلفزيون البحرين اذاعة المرافعات نشرت احدى الصحف المحلية امس في صدر صفحتها الأولى نسخة عما وصفته بـ«الوثيقة المزورة» التي قدمتها قطر للمحكمة، وهي عبارة عن «رسالة من الشيخ حمد بن عيسى بن علي ال خليفة موجهة الى الشيخ سعيد بن مكتوم، مؤرخة في ١٤ ربيع الأول عام ١٣٥٤هـ الموافق ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٦».

واكدت صحيفة «الايام» انها ستواصل نشر عشرات الوثائق «القطرية المزورة».

وبثت «وكالة انباء الخليج» الرسمية تعليقاً على مرافعات اليوم الثاني (الثلثاء) في محكمة العدل الدولية، جاء فيه ان «العديد من الشكوك وعلامات الاستفهام اثيرت حول القرائن التاريخية المقدمة ومدى صدقيتها كمراجع يستطيع قضاة محكمة العدل، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في قضايا المنازعات والقانون الدولي ومعاهدة اعالي البحار، ان يركنوا اليها».

وتابعت: «إذا عدنا الى منهج المرافعات التي اعتمدها المترافع الدكتور علي فطيس المري فإنه انطلق من النظام الاداري الذي كان سائداً في ظل الدولة العثمانية ليثبت ان شبه جزيرة قطر كانت احد الاقضية التي كانت تابعة لولاية البصرة». ان الحديث بهذا الاتجاه لا يمكن ان يعد قرينة تثبت حقوق سيادية لقطر على جزر مجاورة لغرب قطر، بخاصة ان المرافعات اللاحقة لمرافعة الدكتور علي فطيس اثبتت ان الاتفاقات الثنائية التي وقعت بين آل ثاني والبريطانيين كانت تدل على ان قطر تعني شبه الجزيرة فقط ولا علاقة لها بالجزر المجاورة لها جغرافياً. فالمترافع الثاني سير ايان سنكلير اوضح على نحو لا يقبل اللبس ان تاريخ العلاقات البريطانية - القطرية ومجموعة الاتفاقات المنبثقة عنها لم تكن تشير الى عائدية منطقة الزبارة وجزر حوار ومجموعة الجزر التابعة لها الى قطر، ومع ان سير سنكلير حاول ان يبرر ان عدم تضمين منطقة الزبارة وجزر حوار في خرائط حصر الامتيازات النفطية في قطر لبريطانيا، لاسباب تتعلق برغبة قطر في عدم اعطاء البريطانيين كل شيء، كونها كانت تتطلع الى عقد امتيازات مع الشركات الاميركية، نقول مع ان سنكلير حاول ذلك، فإن محاولته لم تكن مقنعة، وهو أكد بصريح العبارة ان منطقة الزبارة وجزر حوار لم تكن واقعة ضمن سيادة آل ثاني حتى في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين».

وتساءلت: «إذا لم تكن هذه الجزر عائدة الى قطر، الا يعني ذلك انها جزء من السيادة البحرينية التي شهدت عليها بريطانيا آنذاك؟ اليس غريباً ان تثار مسالة سيادة آل ثاني استناداً الى خرائط حددت على اساس تحديد امتيازات نفطية في مقابل حماية حكم آل ثاني في المنطقة التي حددتها الخرائط من دون الأخذ في الاعتبار الجانب السكاني وتحالفات سكان المنطقة؟ هذه التساؤلات وغيرها تثير الكثير من الملاحظات السلبية على المنطق الذي تستند اليه المرافعات الشفوية لقطر».

وشدد على ان «من يستند الى وثيقة محددة، سواء كانت خريطة او نصاً مكتوباً، عليه ان يقبلها بكل تفاصيلها، وما يثار حولها من احتمالات، فإما ان يقبلها برمتها او يرفضها ويسقطها من حساباته عندما لا ترضي كل حساباته. فليس معقولاً ان تستند مرافعات قطر الى خريطة محفوظة في محفظة القضاة فتاخذ منها ما تريد وتترك ما تريد. فالخريطة يجب ان تؤخذ ككل متكامل، وهي تؤشر الى ان حدود قطر هي تلك الخاصة بشبه جزيرة قطر باستثناء منطقة الزبارة وجزر حوار».

ولاحظت ان «مرافعات الوفد القطري اثارت مسالة الجرف القاري وقضية المياه التابعة للسيادة الاقليمية، وعملت لتعميم



مبدأ المياه الاقليمية الى مدى ثلاثة (عُقد) اميال بحرية، وانطلاقاً من هذا المبدأ اعتبرت المرافعات ان كل جزر حوار واقعة ضمن المياه الاقليمية لشبه جزيرة قطر، باستثناء الجزر الخمس الرئيسية التي تشكل دولة البحرين».

واعتبرت «وكالة انباء الخليج» ان «مثل هذا المنطق في المرافعات لا ينسجم وقواعد القانون الدولي، وهو يصوّر مسالة الحدود كأنها قضية بحرية فقط ويلغي مبدأ الحدود البرية. ففي حال الحدود البرية لا توجد مياه اقليمية خاضعة لمبدأ الامتداد البحري بثلاثة عقد بحرية بل يوجد خط حدود وهو يرسم دعائمها. وفي حال البحرين وحدودها مع قطر في ما يتعلق بجزر حوار ومنطقة الزبارة فإن الجزر ومنطقة الزبارة هي أراض تابعة للسيادة البحرينية، وخط الحدود في هذه الحال لن يكون انطلاقاً من مبدأ امتداد ثلاثة اميال بحرية، بل سيكون إما وفق مبدأ التجاور البري وإما عبر منطق إعمق نقطة في مياه البحر لتكون بمثابة خط الحدود بين البلدين».

وختمت ان «المرافعات القطرية ركزت على المبدأ الجغرافي في اثبات حق السيادة، ومع ان لهذا المبدأ اهمية في وسائل القياس القانونية الا انه لا يلغي وجود منطق التاريخ والوضع القائم في ممارسة السيادة، بالإضافة الى ولاء القبائل والسكان الاصليين الذي يؤكد ان منطقة الزبارة وجزر حوار جزء لا يتجزأ من السيادة البحرينية».

مرافعات قطر: "امتيازات نفطية" وراء "انحياز بريطاني" الى البحرين

□ الدوحة - محمد المكي احمد

■ تناولت المرافعات القطرية امس أمام محكمة العدل الدولية في شأن الخلاف الحدودي مع البحرين، الدور البريطاني الذي وصفته بأنه «خبيث» و«القصة المخزية المحزنة» التي تقف وراء «ادعاء البحرين السيادة على جزر حوار والزبارة اعتماداً على قرار بريطاني». وكشفت المرافعات فحوى رسالة قدمها مندوب بريطاني في الثلاثينات الى حاكم قطر آنذاك، قال فيها: «بتوجيهات من صاحب الجلالة وبعد دراسة متأنية للأدلة التي قدمت من جانبكم وجانب حاكم البحرين، تقرر أن هذه الجزر (حوار) تنتمي الى البحرين».

وكان ردمانا باندي وكومار شنكارداس، وهما عضوان في الجانب القطري قدما مرافعة ركزت على عرض خرائط «تثبت تكامل أراضي قطر وسيادتها في حوار والزبارة».

كما تضمنت المرافعات تفاصيل عن دور الامتيازات النفطية البريطانية في البحرين بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ في صوغ موقف بريطاني «منحاز» الى المنامة في النزاع مع قطر على جزر حوار. ولفتت الى أن رسالة المندوب البريطاني الى حاكم قطر التي أبلغه فيها قرار بلاده في شأن هذه الجزر «لم تتضمن اسباباً»، لذلك «أعرب حاكم قطر عن استيائه ودهشته من القرار الذي يفتقر الى الأدلة».

وجاء في المرافعات القطرية أن بعض المسؤولين البريطانيين في الخليج ولندن آنذاك «كانوا يتصرفون بطريقة خاطئة تقف وراء هذه القصة المخزية المحزنة». وتحدثت المرافعات عن شكوى قطرية للبريطانيين «لم تؤخذ بجدية إذ اتخذت الحكومة البريطانية قراراً في عام ١٩٣٦ لمصلحة البحرين في شأن حوار». وتابعت ان المندوب البريطاني لم يكلف نفسه بعدما قدمت له قطر شكواها حول «احتلال البحرين جزر حوار» ابلاغ رؤسائه الا بعد مضي أشهر على الشكوى، وأن «حاكم قطر لم يقدم موافقته على أي تحكيم للحكومة البريطانية في شأن الخلاف على



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٠

الجزر» وانه «كان يعتبر جزر حوار تابعة له».

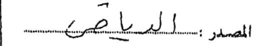
وتطرقت المرافعات القطرية الى «ادعاءات البحرين» في شأن هذه الجزر، وأشارت الى «العصبية» البريطانية لمصلحة البحرين والتي «أبداها انذاك مسؤولون بريطانيون في الخليج».

وعرض الجانب القطري أمام محكمة العدل أمس رسائل ومذكرات تدعم موقفه وتحلل «الانحياز البريطاني الى جانب البحرين». واستدلت المرافعات بتقارير الحكومة البريطانية في الثلاثينات، معتبرة ان «ادعاءات البحرين سيادتها على حوار عام ١٩٣٦ لا تدعمه تقارير الحكومة البريطانية قبل ١٩٣٧ - ١٩٣٨، إذ لم يرد فيها أي ذكر لجزر حوار التي لم ترد أيضاً في المذكرات البحرينية عام ١٩٣٨». وتساءل الجانب القطري «هل يعقل ألا يشار الى حوار في أي تقرير رسمي نشر في تلك الفترة، إذا كانت ادعاءات البحرين في شأن حوار صحيحة، بخاصة أن المنامة قالت ان القبائل كانت تقطن حوار لمدة ١٥٠ سنة قبل ذلك التاريخ» ورد بأن الاجابة عن كل هذه التساؤلات «يجب ان تكون سلباً». كما تطرقت المرافعات الى «الملاحظات البريطانية الخبيثة».

وتساءل القطريون في مرافعاتهم عن أسباب «التسرع البريطاني في دعم مطالب البحرين حول حوار في ١٩٣٦»، ورأوا ان «السلطات البريطانية كانت حريصة (أنذاك) على مفاوضات الامتيازات النفطية التي يجب استئنافها في أسرع وقت». وأشارت المرافعات أمس الى «معاناة البحرين (في ذلك الوقت) من أزمة مالية كبيرة»، وشددت على أن «الامتيازات النفطية دفعت الحكومة البريطانية الى التدخل في النزاع بين قطر والبحرين في ١٩٣٦ - ١٩٣٩» من أجل «الحصول على هذه الامتيازات لتعزيز السياسة النفطية البريطانية». وأكدت المرافعات أن هذه الاعتبارات «جاءت على حساب قطر ومصالحها».

يذكر أن الجانب القطري سيستأنف مرافعاته أمام محكمة العدل في ٥ حزيران (يونيو) الجاري.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٦ / ٢٠٠٠

جدول أعمال حافل في اجتماع جدة اليوم

المجلس الوزاري الخليجي يناقش الخلاف البحريني القطري بطريقة ثنائية

كتب ـ عقيل العنزي:

أوضحت مصادر خليجية مطلعة بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لـ «الرياض» بأن الخلاف الأخير بين دولة البحرين ودولة قطر بشأن أسلوب معالجة المشكلة الحدودية بينهما ستتم مناقشته بطريقة ثنائية بين الوزراء الخليجيين أثناء انعقاد الدورة الـ ٧٥ للمجلس الوزاري بجدة اليوم مؤكدة أن الموضوع لم يطرح على جدول أعمال هذه الدورة وذلك لنجاح المساعي الخليجية في احتواء الأزمة التي نشبت بين البلدين الشقيقين والتي تمخضت عن عقد قمة بين أميري البحرين وقطر الأربعاء الماضي وأفضت إلى إصدار بيان مشترك يتضمن موافقة الجانبين على إعادة عمل اللجنة ومعاودة نشاطها بعد صدور حكم المحكمة الدولية في هذه القضية.

وبينت المصادر إلى أن وزراء الخارجية الخليجيين سوف يناقشون اليوم العديد من القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس إقليمياً وعربياً ودولياً ومن بينها الوضع في منطقة الخليج وقضية احتلال إيران للجزر الاماراتية الثلاث وتطورات عملية السلام في الشرق الاوسط في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

وأضافت المصادر أنه فيما يتعلق بملف العراق، فإن وزراء الخارجية سيستعرضون مسار تنفيذ بغداد لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بعدوانها على دولة الكويت وبخاصة قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٢٨٤ الذي لا يزال النظام العراقي يرفضه.. كما سيطلع المجلس الوزاري على آخر تطورات قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل

«التتمة ص٦»



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ / ٦ / ٢٠٠٠

استمرار محكمة العدل الدولية فى نظر الخلاف بين قطر والبحرين

الدوحة تؤكد مسئولية مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المحكمة

الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

قال الدكتور عبدالله عبداللطيف المسلمانى وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية والأمين العام لمجلس الوزراء القطرى ان مرافعات دولة قطر يومى الاثنين والثلاثاء القادمين ستركز على موضوع منطقة «الزبارة» التى تطالب بها البحرين، وذلك لإثبات أن إثارة المنامة لهذا الموضوع هو هدف تكتيكى للمطالبة باكبر قدر ممكن من المطالب فى سبيل الحصول على القليل، مشيرا إلى أن هذا الموقف من قبل المنامة هو محاولة لإبقاء «الزبارة» لدى قطر فى حين تبقى «حوار» بحوزة البحرين.

وحول مزاعم البحرين أن دفاع قطر اعترف بخضوع الأراضى والجزر المتنازع عليها للبحرين وقال المسلمانى ان هذه المزاعم لا تسندها حقائق ولا يدعمها واقع، مشيرا إلى أن وجود «آل خليفة» فى منطقة الزبارة لم يكن وجودا سياديا وانما كان يهدف القنص والمرعى، كما أن وجودهم فى جزر حوار غير شرعى لاعتماده على قرار صادر من جهة غير ذات اختصاص. وحول مواقف البحرين بتمسكها بأراضيها وعدم تنازلها عنها قال الدكتور المسلمانى، ان ذلك يمثل رفضا ضمنيا فى حال صدور حكم محكمة العدل الدولية بخصوص الخلاف الحدودى فى غير مصلحتها، مؤكدا أن الحكم ملزم للطرفين وأن آليات تنفيذه من اختصاص مجلس الأمن الدولى استنادا إلى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.



المصـــدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٢ / ٦ / ٢٠٠٠

هل يهدد الخلاف «البحريني-القطري» مسيرة مجلس التعاون الخليجي؟

عكس تصعيد الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر - حول جزر «حوار» و«فشت الديل» بالخليج وبدء المرافعات النهائية للبلدين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حتى تصل الى قرار نهائي في اكتوبر القادم - تراخي مجلس التعاون الخليجي في حسم هذا النزاع، الذي استمر نحو ٦٠ عاما بين البلدين عن طريق الحل الودي، بما يتناسب مع مايفترض أن تتسم به العلاقات بين دوله من تجانس وتفاهم وروابط بين الشعوب الخليجية.

وأثبت هذا التصعيد الذي يشكل سابقة هي الأولى من نوعها بين الدول العربية - باستثناء اليمن واريتريا (دولة إفريقية)، حول جزر حنيش بالبحر الأحمر، أن مجلس التعاون الذي تأسس منذ عشرين عاما، أصبح عاجزا عن التدخل لحل الخلاف بحسم بين بلدين من أعضائه الست، وهو الخلاف الذي تعتبره قطر قضية حدود، وتعتبره البحرين قضية وجود، نظرا لأن جزر حوار تشكل ثلث مساحة البحرين وتبسط عليها السيادة منذ الثلاثينيات، ولاشك أن استمرار هذا الخلاف لابد أن يؤثر على مستقبل مجلس التعاون.

وما تقوم به دولة قطر حاليا من جولات لأميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني او وزير خارجيتها حمد بن جاسم آل جبر في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر والسعودية، وحتى البحرين نفسها، هو بمثابة محاولات للتهدئة ولإعداد للمسرح السياسي الخليجي والعربي لتقبل حكم محكمة العدل الدولية في حالة صدوره لصلحتها في اكتوبر المقبل، والذي سيصدر قبل عقد القمة الخليجية المقبلة التي ستعقد في نوفمبر المقبل بالمنامة.

وعلى الرغم من محاولة أمير قطر احتواء الخلاف مع البحرين - بعد تعليق المنامة لأعمال اللجنة المشتركة مع الدوحة احتجاجا على تمسكها بالتحكيم وعدم انتظارها لنتائج الحل الودي لهذا النزاع - وذهابه للمنامة اخيرا ومقابلته لأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.. فإن الأمل تبدد ولم يعد هناك مجال للتفاؤل بعد تمسك قطر بالاستمرار في عرض القضية على المحكمة الدولية، وتمسك البحرين بتعليق أعمال اللجنة العليا مع موافقتها على حضور المحاكمة، بشرط انضمام جزر (الزبارة) الواقعة على الساحل القطري والتي تطالب بها البحرين الى ملف القضية المعروضة بلاهاي.

ويردد المراقبون أن إصرار قطر على المطالبة بالسيادة على جزر «حوار» و«فشت الديل» يرجع الى أن هذه الجزر ترقد على بحيرة كبيرة من مخزون الغاز الطبيعي، وذلك بناء على دراسات جادة.

ومن البديهيات التي يعلمها الجميع أن البحرين تمثل الدولة الأقل ثراء في دول الخليج، نظرا لقلة مخزون النفط مقارنة بدول الخليج، وكذلك الأقل مساحة جغرافية حتى من دولة قطر التي تنعم بالثروة النفطية والغاز الطبيعي، وأيضا بالمساحة الجغرافية الواسعة مقارنة بالبحرين.

فماذا لو استجابت قطر لنداء الأخوة العربية والخليجية واستمرت في حل ودي ينهي هذا النزاع بين دولتين شقيقتين، وبذلك تطبق الأفعال على الأقوال؟

ولايمكن أن نغفل دور المملكة العربية السعودية.. فيستطيع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد، الذي قام بزيارة المنامة أخيرا، وتم الاتفاق النهائي على ترسيم الحدود بين السعودية وقطر، أن يقوما بدور مهم وحيوي في الوساطة بين البلدين، واستكمال الجهود الشخصية التي قام بها من قبل الملك فهد بن عبدالعزيز عام ١٩٨٦ لنزع فتيل الأزمة بين البلدين. وذلك باعتبار أن المملكة العربية السعودية الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، وتتمتع بثقل كبير ومصداقية سياسية كما سبق لخادم الحرمين الشريفين أيضا أن تدخل في أثناء قمة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٠ والتي كانت مخصصة لمناقشة الغزو العراقي للكويت، وذلك بعد إصرار قطر على فتح ملف الخلاف الحدودي مع البحرين خلال هذه القمة.

فهل تجد هذه القضية حلا وديا داخل البيت الخليجي، خصوصا أن البحرين تعتبر أن القضية المنظورة في المحكمة الدولية بلاهاي ليست تحكيما وإنما شكوى من بلد ضد بلد آخر؟!

نصر زعلوك

٢١٠



قلق خليجي من تردى العلاقات بين قطر والبحرين

الفيصل يطالب إسرائيل باحترام سيادة لبنان واستقلاله

جدة - محمود المناوى - وصالح خيرى:

أهاب مجلس التعاون الخليجي بالمجتمع الدولى السعى لاقناع اسرائيل بأن هدف السلام الشامل والعادل لايمكن تحقيقه الا بتلازم مسارات التفاوض العربية والتعامل معها على نحو متكامل . مؤكدا أن الصعوبات التى تواجهها عملية السلام فى الشرق الاوسط تعود الى تعنت موقف الحكومة الاسرائيلية وعدم استجابتها لمتطلبات العملية السلمية فى الوقت الذى يواصل فيه العرب تمسكهم بهدف السلام كخيار استراتيجى. وبعد أن هنأ المجلس لبنان شعبا وحكومة على تحرير الجنوب من الاحتلال.. دعا الى ضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله بحيث لاتجعل اسرائيل من أمن حدودها الشمالية ذريعة لشن اعتداءات وهجمات على أرض لبنان وشعبه محملة هذا البلد مسئولية أمنية تدرك مسبقا ألا قبل له بها فى غياب السلام العادل والشامل والدائم فى المنطقة.

جاء ذلك فى كلمة الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ورئيس الدورة الحالية «الخامسة والسبعون» للمجلس الوزارى لدول مجلس التعاون فى افتتاح الاجتماعات فى جدة أمس. وأعرب المجلس عن بالغ القلق فيما يتعلق بتردى العلاقات بين قطر والبحرين . ودعا فى هذا الصدد البلدين الجارين الى ضرورة العمل على تجاوز الخلافات بينهما بما لديهما من حكمة وحصافة.

وفيما يتعلق بسياسة مجلس التعاون تجاه العراق قال الامير سعود الفيصل فى كلمته ان سياسة دولنا تجاه العراق مازالت مستندة الى القاعدة الرئيسية المتمثلة فى ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الامن.. مؤكدا أن دول المجلس تعمل دائما على بذل كل ما من شأنه الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله والعمل من أجل رفع المعاناة عن شعبه. وبالنسبة للعلاقات الايرانية الخليجية دعا الفيصل ايران الى التعاون مع جهود اللجنة الثلاثية المشكلة من قبل مجلس التعاون حتى تتمكن من اداء مهمتها فى تهيئة الاجواء من أجل وضع آلية يتم بموجبها التفاوض بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران لحل نزاع الجزر بين الجانبين..



المصـــدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ٤/٦/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتصال هاتفى بين أميرى قطر والبحرين

المنامة - اش.ا : أجرى الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة أمير البحرين اتصالا هاتفيا أمس مع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر أعرب فيه عن شكره لما تتضمنته كلمته لأبناء الشعب القطرى أمس من حرص على العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين. وذكرت وكالة أنباء الخليج أن أمير قطر كان قد عقد اجتماعا مع أعضاء الأسرة الحاكمة والوزراء وأعيان البلاد اطلعهم خلاله على آخر تطورات الخلاف القطرى - البحرينى المعروض حاليا على محكمة العدل الدولية.

وأكد أمير قطر حرصه على العلاقات الأخوية بين دولة قطر والبحرين، مشددا على عمق الروابط وقدمها بين البلدين.



البحرين تقدم إلى محكمة العدل الدولية الخميس المقبل وثائق تثبت حقوقها فى منطقة الزبارة

المنامة ـ من سامى كمال:

تواصل محكمة العدل الدولية بلاهاى اليوم الاستماع للمرافعات النهائية فى الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين حيث تستكمل قطر مرافعاتها اليوم وغدا، ثم تبدأ البحرين يوم الخميس القادم وعلى مدى أسبوع الجزء الأول من مرافعاتها والذى سيركز على حقوقها التاريخية فى مناطق النزاع بين البلدين

وأكد مصدر بحرينى «للأهرام» أن المنامة ستقدم الى المحكمة أدلة قاطعة ووثائق وصكوكا ملكية تثبت حقوقها التاريخية فى منطقة «الزبارة» التى يؤكد البحرينيون أن السلطات القطرية تعمدت عند استيلائها عليها فى الثلاثينيات من القرن الماضى إزالة كافة المعالم البحرينية فيها.

ويذكر أن قطر كانت ترفض حتى وقت قريب إدخال «الزبارة» ضمن نقاط الخلاف المعروضة على المحكمة غير أن قضاة محكمة العدل استجابوا لطلب البحرين بأن تشمل القضية جميع نقاط الخلاف بين البلدين وتشمل مناطق النزاع الزبارة على الساحل القطرى وجزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة بالاضافة الى مصائد اللؤلؤ والأسماك.

٥٥٠٣١٣



المصدر : الأهـرام
التاريخ : ٦/٦/٢٠٠٠

قطر تؤكد أن البحرين لم تمارس أى سيادة على منطقة «الزبارة»

الدوحة ـ من العزب الطيب الطاهر: استأنفت قطر مرافعاتها أمس أمام محكمة العدل الدولية بلاهاى حول قضية نزاعها الحدودى مع البحرين بعد استراحة أربعة أيام قررتها المحكمة، وتركز المرافعات القطرية على موضوع منطقة «الزبارة» القطرية التى تطالب بها البحرين وبعض الجزر الصغيرة الأخرى. وصرح الدكتور عبدالله المسلمانى الأمين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية بأن المحامى القطرى استكمل مرافعته حول قرارات الحكومة البريطانية خاصة القرار الصادر فى ١٩٣٩ الذى بموجبه تم منح «حوار» للبحرين والذى اتخذ لاعتبارات سياسية دون مراعاة للإجراءات القانونية. كما ركز على إثبات أن البحرين لم تمارس فى يوم من الأيام السيادة على منطقة «الزبارة».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٦ / ٢٠٠٠

السعودية - الكويت: مفاوضات الحدود تركز على حقل الدرّة النفطي

□ الرياض - تركي الدخيل

■ تتواصل اليوم المحادثات السعودية - الكويتية للاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما، عقب التوصل إلى ترسيم الحدود البرية والاتفاق على اقتسام الثروات النفطية في المنطقة المقسومة بين البلدين.

وعقد وزيرا النفط السعودي علي النعيمي والكويتي الشيخ سعود الناصر الصباح اجتماعاً استمر زهاء ساعتين، فيما اجتمع في الوقت ذاته فنيون في شؤون الحدود من البلدين، ثم اجتمع كل وزير إلى فريقه الفني، وعاود الوزيران الاجتماع لمدة ٢٠ دقيقة.

في غضون ذلك، قال النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز في شأن المفاوضات الحدودية أن «ليست هناك مشاكل في الاجتماعات بين المملكة والاخوة في الكويت، كل ما هنالك هو التنظيم»، معتبراً ان «هذا ما سيتم في اللقاء بين الإخوان السعوديين والكويتيين».

ونفى وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن يكون السبب في تعجيل ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية هو بدء ايران اعمال الحفر في حقل الدرة البحري. واكد أن «مجلس العائلة المالكة» كان مقرراً منذ وقت وانه خاص بشؤون الأسرة، نافياً أن يكون له «أي دور سياسي».

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي عقده الأمير نايف عقب رعايته حفل تخرج دفعة من طلاب اكاديمية الأمير نايف العربية للعلوم الامنية واكد خلاله أن



«المملكة والكويت بلد واحد» وتمنى ان تكون المحادثات التي تجري في الرياض (اليوم) امس بشان ترسيم الحدود البحرية مرضية للطرفين.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان «المحادثات تجري في أجواء اخوية حميمة، وان لقاء وزير النفط سيمهد للقاء قريب للمسؤولين السياسيين».

وقالت المصادر إن السعودية تطالب بان يكون خط الحدود الفاصل هو خط كمبلاين، والكويت تطالب بان يكون الخط هو شل لاين، وبين الخطين يقع مثلث مائي مغمور يقع داخله ربع حقل الدرة النفطي الذي يقتسم البلدان الثروات النفطية الضخمة المستخرجة من ثلثي مساحته الجنوبية، كما اقع ضمن المثلث المائي المنطقة التي اقامت ايران في كانون الثاني (يناير) الماضي حفاراً للتنقيب عن النفط فيها، وازالته الشهر الماضي بعد احتجاجات سعودية - كويتية.

وكان وزير الخارجية السعودي والكويتي اشارا، في تصريحات لهما قبل أيام، إلى المفاوضات، فقال الأمير سعود الفيصل إن «مسالة الحدود البحرية بين السعودية والكويت ستتم تسويتها وان حقل الدرّة يشكل جانباً من المحادثات»، فيما اعتبر الشيخ صباح الاحمد ان مفاوضات وزيري النفط «تهدف إلى وضع صيغة اتفاق على ترسيم حدود منطقة الجرف القاري البحري».

وقالت مصادر ديبلوماسية غربية لـ«الحياة» إن «التباين في موقفي البلدين حول الحدود المائية واضح، لكن مشكلة تنقيب إيران في المثلث الذي يفصل بين خطي المطالبة السعودي والكويتي ستكون دافعاً مهماً لكل منهما للتوصل إلى صيغة ما لا بد من تنازل احد الطرفين او كلاهما للتوصل إليها».



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/٦/٢٠٠٠

قطر تنهي مرافعاتها أمام المحكمة الدولية والبحرين تستعد للترافع غدا

لاهاي: عبد الحميد البحياوي

اكد عبد الله بن عبد اللطيف المسلماني امين عام المجلس الوزاري القطري ووكيل بلاده أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي التي انتهت فيها امس الجولة الأولى من المرافعات القطرية بشان النزاع مع البحرين حول حدودهما البحرية «ان الحجج القطرية كانت قوية وان الجانب القطري كان راضيا كل الرضى عن جولة المرافعات الاولى التي يتمنى ان تؤدي الى استعادة حوار (الآن بحوزة البحرين) وتثبيت ملكية الزبارة لقطر». واعتبر المسلماني الذي كان يتحدث الى «الشرق الاوسط» ان تصريحات ادلى بها اخيرا كبار المسؤولين في البحرين «لن تخدم مصالح البحرين أمام محكمة العدل الدولية».

ودعا المسلماني البحرين الى التعاطي مع الخلاف «بود وبدون استفزاز» مشددا على اهمية «وضع مصالح الاجيال المقبلة في كل من قطر والبحرين فوق كل اعتبار» مضيفا «لا يجب ان ترث الاجيال القادمة هذه المشكلة التي عجزنا عن تسويتها خلال الستين سنة المنصرمة وفشلت في حلها جميع الوساطات».

كما دعا المسؤول القطري شعبي وحكومتي البلدين الى «تقبل الحكم الذي سيصدر عن محكمة العدل الدولية، مهما كانت طبيعته» مؤكدا ان الدوحة تهدف من خلال تسوية هذه القضية الى «الاسهام في ارساء الأسس المتينة من الثقة والتعاون بين شعوب الخليج».

واستمعت محكمة العدل الدولية صباح امس في خامس جلساتها العلنية للمرافعة الشفوية لدولة قطر في النزاع القائم حول الحدود البحرية والمسائل الاقليمية. وبذلك تكون قطر قد انهت امس الجولة الأولى من المرافعات.

واستمعت المحكمة الى البروفيسور جون بيار كونديك استاذ القانون الدولي في جامعة السوربون الفرنسية واحد اعضاء هيئة الدفاع القطرية الذي ركز في مرافعته على مسالة ترسيم الحدود، مستغربا من رغبة البحرين في السيادة حتى على اصغر الصخور والفشوت والمعالم الطبيعية المختلفة في المنطقة المتنازع عليها بالاستناد فقط الى القوانين الارخبيلية. واكد البروفيسور كونديك خلال مرافعته وتركيزه فيها بصفة خاصة على خط 47 الذي يقسم قيعان البحار بين البلدين ان قطر لا تعتمد هذا «الخط الاعتباطي» لأنه رسم بغية تحاشي الصراعات بين شركات النفط في تلك المياه، مشددا على انه ليس لذلك الخط أية قانونية او شرعية يمكن للمحكمة ان تستند إليها.

واستبعد البروفيسور جون سالمون الاستاذ في القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة اي نية لقطر في التحدث عن مشاريع مشتركة في مصادر اللؤلؤ وخطط التنمية في البحرين ما لم يجر الانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين. واعرب عن «خشيته» من أن تتعامل المحكمة مع البحرين على انها دولة ارخبيلية «وتحكم بذلك مزاجيا لصالحها وان تضع في عين الاعتبار ان قطر ليست عضوا في اتفاقية قانون البحار الخاص في الجزء الرابع منه بدول الارخبيل لأن ذلك النص من القانون لا ينطبق عليها».

يذكر ان الجولة الأولى من المرافعات المخصصة لدولة البحرين سوف تبدأ غدا، كما تقرر ان يكون لكل دولة الحق في اجراء جولتين من المرافعات تمتد كل واحدة منهما على مدى ثلاثة ايام.



«الشرق» القطرية: احالة الخلاف الى لاهاي وسيلة محايدة

اعتبرت صحيفة الشرق ان احالة الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الى محكمة العدل الدولية «يؤكد اهمية الفصل في النزاعات الحدودية بين الدول عن طريق مؤسسات دولية محايدة، وهو ما يعني ارتقاء مستوى الفصل في النزاعات من الاسلوب الارتجالي الى الاسلوب المؤسسي الذي يحفظ لطرفي النزاع حقوقهما بعيدا عن الرغبات او الامنيات».

وقالت الصحيفة انه «بالاحتكام الى مؤسسة دولية كبرى كمحكمة العدل، فإن الشعور بالغبن او الغضب او حتى تجنب الحرج يزول، مما يعني تكريس مبدأ تعامل الدولة مع النزاعات بصفتها المعنوية كمجموعة مؤسسات لا افراد، فالافراد قد يستبد بهم الهوى او الشعور بالحرج او ربما الغضب والانفعال لدى النظر في قضايا النزاع الحدودي».

واضافت: «اما الدول فيفترض بها التعاطي مع قضايا النزاع الحدودي من منطلق كونها دولا، وهو ما يعني ترك مسافة كافية بين من يقومون على امر مؤسسات هذه الدول وبين القانون الذي ينصف الطرفين ما ان يقول كلمته، فالقانون على ما جاء التعريف «اعمى وهو لا يرى الا الحق».

وتابعت الصحيفة «وفي انتظار صدور قرار محكمة العدل، يتعاظم الواجب بضرورة فصل المشاعر عن حكم القضاء المتوقع، ذلك ان تغليب المشاعر يعني فعليا عدم الاحتكام الى القانون، وهو ما ترفضه الدول، فبقائها قائم على القانون وشرعيتها كذلك، وبرفضها قانونا دوليا فكانما تشكك في مجمل القوانين الوضعية التي استقر الراي على نفاذها على الجميع».

وشددت الصحيفة على «ضرورة الدفع باتجاه تبريد المشاعر وعدم الاحتكام الى الانفعال، فالقانون حتى لو كان حكمه بعيدا عن الامنيات يظل افضل بكثير من ترك النزاع معلقا ومفتوحا على احتمالات يكتنفها الغموض».

واعربت الشرق في ختام افتتاحيتها عن الامل «في ان تزداد العلاقات متانة بين قطر والبحرين على اسس صحيحة وبعيدا عن ذيول النزاع الذي هو خلاف بين دول ونهاية مطافه هو الحل الذي يحفظ للطرفين حقهما».

في اليوم قبل الاخير للمرافعات القطرية امام محكمة لاهاي

الدوحة: لا سجلات تؤكد الدور الاداري للبحرين في حوار

لاهاي ـــ من خالد الزياني:

عقدت محكمة العدل الدولية رابع جلساتها صباح امس لسماع مرافعات دولة قطر الشفوية المتعلقة بالنزاع الحدودي بينها وبين البحربن. وافتتحت الاجراءات في الجزء الاول امس بمرافعة للسير ايان سنكلير الذي استعرض في مرافعته شرحا لمعاهدة ٣٦ ـــ ١٩٣٨ وادعى عدم وجود اي ادلة في السجلات الرسمية البحربنبة قبل عام ١٩٣٨ عن أي اعمال ادارية قامت بها البحرين فى جزر حوار وان قرار السيادة على هذه الجزر تم بدعم بريطانى لم يطلب من قطر الموافقة المسبقة عليه وان البريطانيين حسب قوله حجبوا عن حاكم قطر المعلومات التي قدمها حاكم البحرين في فرض سيادته على هذه الجزر.

وقال ان قطر تضررت نتيجة قرارات الحكومة البريطانية عام ١٩٣٩ بشان هذه الجزر، حيث ان بريطانيا كانت متداخلة في شبكة نسجتها بنفسها وانها لم تكن في وضع يؤهلها الى قرار موضوعي أو حكم محايد فى هذه القضية.

وهاجم القرار البريطاني آنذاك وقال ان هذا القرار كان يجب ألا يتخذ على اساس المصالح البريطانية حيث ان هذا القرار لم يكن الاول الذي عبر عنه المسؤولون البريطانيون في هذه القضية.

وعدد سنكلير نقاطا عدة ادعى انها ادلة قام بها البريطانيون لصالح البحرين بن عامي ٣٨ و١٩٣٩ منها اخفاق البريطانيين في ابلاغ قطر بمحتويات البيان المبنئي لقضية جزر حوار وزعم انه كان هناك ضغط على حاكم قطر للرد بسرعة على ما اسماه بادعاءات البحرين في الجزر.

وواصل سنكلير مرافعته بالادعاء بان قطر لم تحصل على أي عوائد للنفط في ذلك الوقت وانها كانت افقر بكثير من البحرين. حيث ان الامور انتهت الى ان الامتيازات منحت الى البحرين التي استفادت من عوائد النفط آنذاك. وزعم ان البحرين كانت الوحيدة المواليه لبريطانيا وهذا ما يبين اسباب التحيز البريطاني الى جانب البحرين وقد ازداد هذا الدعم حسب قوله عندما بدأت اجواء الحرب العالمية الثانية وتكثفت الاتصالات البريطانية مع الهند عبر الخليج وزعم أن هذا الامر ادى الى انحياز غير عادل من قبل السياسيين البريطانيين.

المزاعم البديلة

من جهته واصل المحامي شنكرداس حديثه عما اسماه بالمزاعم البديلة المتعلقة بقرار بريطانيا في يوليو ١٩٣٩ وهو الاساس التاريخي الذي اسنندت اليه البحرين للسيطرة على كل خليج البحرين وشبه جزيرة قطر.

وقال ان قطر ستحاول في مرافعاتها اثبات عكس ذلك حيث ان البحرين لم يكن لها اي سيطرة على هذه الاماكن، وقال ان مطالب البحرين التي اوضحتها في اكثر من سبعين مثالا كانت تفتقر الى اي دليل حسب زعمه.

واشار الى الادلة القانونية التي اوضحتها البحرين حول ملكيتها لجزر حوار والتي منها ان سكان حوار كانوا يتقاضون امام محاكم البحرين ومن ان البحرين كانت تمنح التراخيص للاقامة في جزر حوار منذ عام ١٩٠٩ وقال انها ادلة غير مقنعة.

ولم يات شنكرداس بجديد في مرافعاته امس حيث كرر ما قاله في مرافعاته السابقة عن الموقف البريطاني والقرائن التي قدمتها البحرين لتاكيد ملكيتها لهذه الجزر ومنطقة الزبارة.

كما تحدث عن القبائل العربية البحرينية التي سكنت جزر حوار اثناء مختلف المواسم، واشار الى املاك الدواسر في جزر حوار التي منحهم اياها القاضي الشرعي في منطقة الزبارة التابعة لحكومة البحرين آنذاك، وادعى انه ليس هناك أي ادلة تاريخية على منح الحق للدواسر في ملكية اراض في جزر حوار وادخل شنكرداس نفسه في متناقضات عدة وهو يتنقل من الحديث عن المقيم السياسي في البحرين الى الحديث عما اسماه باحتلال الدواسر للجزر موضع الخلاف وتساءل عن كيفية توصل القرار البريطاني الى احالة السيادة البحرينية الى جزر حوار، وقال ان الظروف التي احيطت بذلك هي محل شك حسب زعمه حيث ان البحرين لم يكن لها سيادة على تلك الجزر.

الوضع الراهن

بعدها اعطيت المرافعة مرة اخرى الى سنكلير الذي اثار ما اسماه بالقضية المتصلة عن خرق البحرين لالتزامات الوضع الراهن الذي يعود الى العام ١٩٣٨ وقال ان قطر لم تعتد في



المصدر : الأيام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٦/ م

أي وقت على وجود البحرين في جزر حوار. وكشف السير ايان عن تقارير البحرين في الثلاثينيات والتي تؤكد ان البحرين اقامت العديد من المنشآت في جزر حوار وتكلفة هذه المنشآت وقال ان عام ١٩٣٦ هو العام الذي بدأ فيه الاهتمام بجزر حوار على انها جزر تابعة للبحرين اما قبل ذلك التاريخ فهي جزء من قطر حسب قوله، في حين ان مرافعة شنكرداس اشارت الى ان البحرين كانت يدها على الجزر منذ قرنين مما يشير الى التناقضات القانونية في المرافعات القطرية.

وقال ان قطر ترى ان نشاطات البحرين على جزر حوار لا بد ان ينظر اليها على انها احتلال رسمي وغير شرعي للجزيرة وانها تطلب من المحكمة تحديد السيادة على جزر حوار والنظر الى اعتبارات مدى الوضع الراهن التي تطرحه البحرين. وادعى شنكرداس ان البحرين قامت بعدة خروق في الجزر المتنازع عليها مثل بناء جزر صناعية في الجانب الغربي لجزر حوار واحتجاج قطر على هذه النشاطات. وقال ان البحرين قامت ايضا بانشاء مدينة في حوار وكثفت وجودها العسكري في الجزر بالاضافة الى بناء فندق ومعسكر وعدد من الشاليهات وزعم ان ذلك يعد دليلا لما تقوم به البحرين للاحتفاظ بجزر حوار. وادعى ان البحرين تفخر بالمشاريع الجارية على جزر حوار خاصة ما يتعلق منها بمشاريع التنمية الاقتصادية، وقال ان هذه محاولة اخرى لتأكيد سيادة البحرين على الجزيرة.

منطقة الزبارة

اما البروفيسور اريك ديفيد الذي ترافع هو الآخر فقد خصص مداخلته عن الوضع في منطقة الزبارة وقال ان مطالب البحرين في الزبارة هو امر غريب الى حد كبير حسب زعمه، وقال: انني اضع امام المحكمة ألفين من الوثائق المختصة بهذا الموضوع والتي تفسر، حسب قوله، عدم احقية البحرين في الزبارة لأن ادعاء البحرين في الزبارة لم يكن الا على القبائل التي ترددت على المنطقة وهي سيادة شخصية على قبيلة النعيم وان المسألة فيما يتعلق بهذا الشان هي مسألة تكتيكية اجرائية مقصود بها زعزعة الوضع حسب تأويله.

واوضح انه بامكانه ان يخصص مجلدا باكمله عن الزبارة مبديا عدم رغبته الدخول في التفاصيل التي وردت في المرافعات الكتابية.

وفي الجلسة المسائية واصلت المحكمة الاستماع الى البروفيسور ديفيد الذي زعم فيما يتعلق بملكية قطر للزبارة بانه امر مرتبط بحق قطر في ملكية شبه جزيرة قطر كلها وان هناك اعترافا بملكية قطر للزبارة من قبل دول اخرى لم يسمها ولكنه قال ان من بينها البحرين وبريطانيا، واشار الى الاتفاقية المبرمة بين البحرين وقطر عام ١٩٤٣ والتي تنص على احترام الحاكمين في البحرين وقطر للوضع القائم وان قطر وافقت بموجب هذه الاتفاقية على سحب حراسها من الزبارة نزولا عند رغبة البحرين وانها قبلت عام ١٩٥٠ بدخول عدد من البحرينيين الى الزبارة ولكن بعد احداث عام ١٩٥٢ فرضت قطر حظرا على الوصول الى الزبارة.

واشار الى ان بريطانيا وضعت ترتيبات جديدة لكنه عاد وكرر ما جاء في المرافعات القطرية السابقة بان الموقف البريطاني كان موقفا سياسيا وليس قانونيا.

الدلائل التاريخية

بعدها تحدث شنكرداس وقال ان مهمته امام المحكمة هو ان يسترعي انتباهها الى ما اسماه بالدلائل التاريخية التي تدحض أي حق للبحرين للهيمنة على الزبارة وادعى انه لا يوجد أي سند قانوني لسيطرة البحرين على الزبارة... وادعى ان الوثائق البريطانية سجلت ان حاكم البحرين لم يطلب أي حقوق للسيادة على منطقة الزبارة وبالتالي فهي جزء من دولة قطر طبقا للخط المحدد عام ١٩٤٧ والذي يشكل الخط البحري للسواحل القطرية بما فيها الزبارة وقطعة جرادة.

وتحدث عن نقاط الخلاف بين البحرين وقطر والتي من بينها ترسيم الحدود البحرية وتحديد الشواطئ المعنية باغراض هذا الترسيم. وقال ان هناك تعارضا بين البلدين بشأن المرتفعات التي تظهر اثناء الجزر في فشت الديبل. وجزيرة جنان وان مجموعة المعالم البحرية وخصائصها وقبل التعامل معها يجب التعامل مع بقية القضايا في عرض منفصل. وقال ان الطرفين يختلفان في طريقة ترسيم الحدود وهو الرسم الخاص بالخط الحدودي البحري وذلك لاختلاف القواعد القانونية التي ينظر اليها البلدان ونظرة كل منهما الى الوضع الجغرافي في المنطقة المتنازع عليها.



المصدر : القدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٦/٢٠٠٠

مرافعتها تبدأ اليوم بعد «استفراد» الدوحة بالمحكمة لاسبوع كامل

البحرين: المرافعات القطرية حول نزاع الحدود «فانتازيا تاريخية»

الدوحة - المنامة - لاهاي - «القدس العربي»:

تبدأ البحرين اليوم الخميس مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، بشأن نزاعها الحدودي المعروض على المحكمة، وذلك بعد ان انتهت قطر من الادلاء بمرافعاتها في الجولة الاولى من «حرب الخرائط والوثائق»، وستتاح الفرصة للبحرين للترافع اسبوعا، كما كانت الحال بالنسبة لقطر، ثم ترفع المحكمة جلساتها، على ان تستمع الى محامي البلدين في الجولة الثانية والأخيرة من مرافعات شفوية تغطي الايام المتبقية من شهر ايار (مايو) الحالي، تمهيدا لتدارس ما عرض على المحكمة واصدار الحكم قبل انقضاء السنة الحالية.

وكانت المرافعات القطرية في اليومين الاخيرين قد تركزت على تفنيد الادعاءات البحرينية بشأن الحدود البحرية، بينما لم تتوقف الصحف الصادرة في المنامة طوال فترة المرافعات القطرية، عن تفنيد ونفي وانكار ما تضمنته من معلومات وبيانات.

منطقة الزبارة

وبالاضافة الى مسألة الحدود البحرية، ألقى محامي قطر السيد شنكرداس مرافعة حول منطقة الزبارة الواقعة في شمال قطر والتي يبدو ان البحرين قد تقدمت بمطالبتها بها ردا على مطالبة قطر بجزيرة حوار الواقعة حاليا تحت السيادة البحرينية.

وقال شنكرداس ان «الزبارة» ليست موضع خلاف حقيقي، مشيرا الى تخلي البحرين وانكارها في بعض الاحيان اية حقوق سيادية لها على الزبارة، مشيرا الى ان البحرين تخلت عن الزبارة عام 1868، وقد نفى شنكرداس نظر المحكمة الى «الدليل الدامغ» الذي يؤكد ان البحرين قد تخلت وفي بعض الاحيان انكرت صراحة اية حقوق سيادية لها على الزبارة، وان ذلك يعتبر دليلا على ان مزاعم البحرين ليست موضوعا مهما في هذه الدعوى، وقال انه لا يوجد اي اساس قانوني لمزاعم البحرين حول سيادتها على الزبارة، وان هذه المزاعم لم تحظ باعتراف بريطانيا أو اي طرف آخر.

واضاف ان اول حدث دل على تخلي البحرين عن اية مزاعم لها في السيادة على الزبارة تمثل في الاتفاقية البحرينية - البريطانية لعام 1868 والتي عوقب حاكم البحرين بموجبها لاعتدائه على قطر، وتم اقناعه بقبول تعهد خطي يقضي بعدم التدخل في شؤون شبه جزيرة قطر مرة اخرى، وقد كان ذلك مجرد تطبيق لتعهدات البحرين ضمن معاهدة 1861.

ولفت المحامي شنكرداس نظر المحكمة الى ان هذه المعاهدة قد وضعت اساسا لكبح جماح نشاطات البحرين التي كانت تعرض الاستقرار البحري للخطر اضافة الى ضمان امن البحرين، وبناء على ذلك فقد تعهد حاكم البحرين بـ «الامتناع عن القيام بأية اعتداءات بحرية من اي نوع، طالما انني اتمتع بدعم الحكومة البريطانية للحفاظ على الامن في المناطق الخاضعة لسيطرتي».

واضاف ولي عهد البحرين قائلا: «سوف يكون الشيخ عيسى سعيدا بعدم ذكر الزبارة ثانية، اذا ما وعدت حكومة صاحبة الجلالة بعدم السماح لابن سعود بانشاء ميناء في الجبيل»، ومضى شنكرداس قائلا: في الحقيقة فان حاكم البحرين لم يحول «حادثة الزبارة» التي اوضح البروفسيور ديفيد انها لم تكن اكثر من دليل على ممارسة حاكم قطر لسلطاته على الزبارة، الى ازمة الا عام 1937، وكما اوضحنا سلفا، فقد شعر الحاكم بالاهانة لاسباب غير مبررة وقام بعدد من



الاجراءات غير الحكيمة، والتي تضمنت فرض الكثير من المحددات على حركة انتقال البضائع والافراد بين قطر والبحرين، وهو الامر الذي ردت عليه قطر بالمثل.

تدخل بريطاني

وبعد ذلك تدخلت السلطات البريطانية، لتهدئة التوتر في العلاقات بين البلدين، الا ان محاولات البريطانيين اعوام 1944، 1950، 1954، لم تكلل الا بنجاح محدود. وقال انه رغم ان البحرين تدعي انها لم تتنازل عن مطالبتها بالزبارة منذ عام 1947، الا ان الوثائق والمحاضر تبين ان حاكم البحرين، وان كان قد ادعى في بعض الاوقات بوجود حقوق خاصة له في الزبارة، فانه انكر مرارا وتكرارا اية مطالب له بالسيادة على الزبارة، خلال جهود الوساطة البريطانية، واضاف: وذلك ففي 9 كانون الاول (ديسمبر) 1943، وبعد مناقشات مع حاكم البحرين، كتب الممثل السياسي المقيم تقريرا يقول فيه ان حاكم البحرين كان منزعجا من فقدان ماء الوجه اكثر من انزعاجه من خسارة ممتلكاته، وبانه واثق من امكانية القيام ببعض الترتيبات اعتمادا على البريطانيين، وربما يكون ابلغ نفي رسمي لسيادة البحرين على جزر حوار والاعتراف بسيادة قطر عليها، قد ورد في اتفاقية 9 حزيران (يونيو) 1944 التي كانت الوحيدة التي تم التوصل اليها بين حاكمي قطر والبحرين وذلك بعد تدخل بريطاني.

وتقول هذه الاتفاقية «ان حاكمي قطر والبحرين قد وافقا على اعادة علاقات الصداقة بينهما كما كانت في الماضي، ويتعهد حاكم قطر هنا بعدم اضافة الى شيء على الزبارة لم يكن موجودا في الماضي، تقديرا لآل خليفة، في حين يتعهد حاكم البحرين من جانبه بعدم فعل اي شيء من شانه الاضرار بمصالح حاكم قطر، علما بان هذا الاتفاقية لا تؤثر على الاتفاقية مع شركة النفط العاملة في قطر». وقال ان آل خليفة ينظرون الى الزبارة باعتبارها موطن اسلافهم، كما يذكر ان الاسلاف قد بنوا المكان ودفنوا فيه ويستخلص ما يلي: «رغم ان زيارة شيوخ آل خليفة الى الزبارة كانت قليلة خلال السنوات القليلة الماضية، الا انهم مستاؤون من ادعاء قطر حول ان البحرين لا تملك اية حقوق في الزبارة، وبما ان سبب الخلاف هو حول المبدأ فان العواطف ستجعل من الصعب التوصل الى فهم مشترك».

ولا شك ان المحكمة ستدرك ان مثل هذا الشعور او الاستياء لا يمكن ان يشكل اساسا لادعاء السيادة.

واضاف شنكرداس في مرافعته انه عندما بدأت البحرين في عام 1938 مفاوضات مع شركتين نفطيتين حول الامتيازات التي تغطي المناطق غير المخصصة لم تكن هناك ادنى اشارة الى الزبارة.

وبعد ان عدد شنكرداس العديد من الوقائع التي قال انها تثبت عدم توفر اي عنصر من عناصر السيادة للبحرين على الزبارة، اشار الى المفاوضات التي جرت بين حكام قطر والبحرين في الاعوام 61 و67 و69 لترسيم الحدود البحرية بينهما، حيث ان البحرين لم تثر ابدا ادعاءاتها بالسيادة على الزبارة طوال تلك المفاوضات التي تمت على اساس ان الزبارة جزء من الاراضي القطرية.

وقال شنكرداس ان قطر قد بينت في مرافعاتها السابقة، انه رغم ان حاكم البحرين قد ادعى في عدة مناسبات بأن له حقوقا في البر الرئيسي، الا انه قبل في الواقع الشرط البريطاني بعدم التدخل في الزبارة لمدة 100 عام، وبالتالي فقد التزم بتعهداته المنصوص عليها في المعاهدات مع بريطانيا، بهدف التمتع بمزايا الحماية البريطانية.

وقال: الحقيقة المتمثلة في ان حاكم البحرين نفسه لم يكن يعتبر مزاعمه حول الزبارة موضوعا جديا، وبانه كان يلجأ الى هذه المزاعم في بعض الاوقات لاهداف سياسية، واضحة تماما ومدعومة بمثال واضح. وهذا المثال هو المحضر المكتوب بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 1920 للحوار الذي دار بين ولي عهد البحرين والوكيل السياسي حول اقتراح البحرين للحصول على موافقة بريطانيا لانشاء ميناء في الزبارة.

فخلال هذا الحوار ابلغ الوكيل السياسي، ولي عهد البحرين بأن بريطانيا لن توافق على الارجح على مثل هذا الاقتراح وكتب في تقريره يقول «دهشتي الشديدة، فقد اعترف عبد الله بمنطقية ملاحظاتي، الا انه سرعان ما عاد ليقول «اننا لا نريد الزبارة بشكل كبير، ولكننا نريد ان ندعم مطالبنا في البر الرئيسي وان نحصل على ميناء هناك بهدف عدم انهيارنا بشكل تام في حال قيام ابن سعود ببناء ميناء في الجبيل (شمال القطيف)».

البحرين ترد

وكالة انباء الخليج التي تبث من المنامة علقت على مضمون المرافعات القطرية بقولها ان «تاريخ الامبراطورية البريطانية في الخليج فرض نفسه على قاعة المحكمة في لاهاي، وانه بدا للحظة ان المحامين الذين انتدبتهم قطر للدفاع عنها وعن وجهة نظرها، قد جاءوا لتأكيد حق البحرين في المناطق المتنازع حولها لأن التكرار وقلة البراهين والادلة وفقر الحجج قد اوقعتهم في التأويل الى حد ظهروا فيه وكأنهم مفسرو روايات او قارئوا مذكرات وسير ذاتية لقادة عسكريين وبحارة مروا من هناك ذات مرة». واشارت الوكالة الى مرافعات يوم الاثنين الماضي وقالت انه «اذ طغت عليها اجواء الفانتازيا التاريخية والأدب السياسي وأدب الرحلات فان الجانب القانوني والوثائقي هو الذي سجل غيابه بامتياز ولو ان محامي قطر ادركوا فحوى ما كانوا يعرضونه على مجلس القضاة الـ17 فانهم كانوا سيتوقفون عن الكلام اذ



المصدر : العكس

التاريخ : ٨/٦/ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انهم راحوا يؤكدون باشكال اخرى حق البحرين في ملكية تلك الجزر وتوابعها. والحقيقة ان دفاع قطر قد تورط منذ البداية في شبك العنكبوت البريطانية وراح يفسر قرارات وتصرفات بريطانيا التي قال انها اخطأت في حق قطر حين تعاطفت مع البحرين على نحو تبريري وانتقائي، وما لم يوضحه الدفاع الذي اعتمد على تقنية التقطيع والتركيب والانتقاء أن البحرين كانت في تلك الفترة هي بمثابة الدولة الوحيدة ذات السيادة التي تمتد الى ساحل الزبارة». ومضت الوكالة تقول انه: «بينما اكد شانكرداس محامي قطر وجود نشاطات بحرينية رسمية في الجزر المتنازع عليها عاد مرة اخرى ليناقض نفسه حين قال انه لم تكن هناك اية نشاطات يمكن ان يعتمد عليها القانون الدولي تؤكد ملكية البحرين لجزر حوار». واضافت انه «بما ان الصيد كان هو بمثابة النشاط الاول والاكثر انتشارا في تلك المناطق فانه ما كان ليتم بدون موافقة حكومية وهذه الموافقة كانت تصدر دائما من قبل حكومة البحرين مما اعطى للبحرين حق استغلال تلك الجزر ثم اعطاها حق ارسال الصيادين اليها. وطبيعي أن يتبع ذلك النشاط وجود بشري دائم احتاج الى حفر آبار ارتوازية للشرب وجوامع للصلاة اقامتها دولة البحرين باعتبارها المانحة لحق الصيد والمراقبة». وتابعت الوكالة انه «ما يزيد من تفنيد الحق المزعوم لقطر في هذه الجزر انها لم تقم بأي نشاط موازٍ لنشاط البحرين كما هي لم تنظر لنشاطات البحرين على انه شيء معارض لحقها.. وهذا ما قاله محامو الدفاع انفسهم الذين قد يكون فاتهم ان السيادة تنبع بالاساس مع العلاقة العقيدية المقامة بين السكان وحاكمهم في البحرين، وان ما يثير الدهشة فعلا اتهام الدفاع القطري للبحرين انها كانت تريد الاستيلاء على جزر حوار فيما هو يعود في المنتصف الأخير من المرافعة ليؤكد ان سلطة البحرين على هذه الجزر كانت موجودة ولكن بصفة اسمية وعلى القبائل فقط لا على الارض. ويمكن ان يتساءل المراقبون هنا عما يقصده دفاع قطر بالسلطة الاسمية. والواقع ان تبعية السكان هي اصل السلطة بما ان السكان يقيمون على تلك الارض ويتغذون من تلك الارض واخيرا لم تكن الأرض الا موضوع تعاقد بينهم وبين حاكمهم». وقالت ان محامي الدفاع عن قطر «اصيبوا بالعمى المؤقت في قراءة التاريخ حيث قالوا ان بريطانيا اعطت للبحرين جزر حوار، لكنهم لم يذكروا ما اذا كان البريطانيون قد اخذوا او اقتطعوا جزر حوار من دولة اخرى في المنطقة. واذ يكتفون بتفسير ذلك القرار البريطاني بدعوى ان رسم الخطوط البحرية اسهل بالنسبة للبحرين فهم قد عجزوا عن التأكيد عن ما اذا كان ذلك القرار تحيزا بريطانيا للبحرين او هو نتيجة اقرار طبيعي بامتداد سلطة آل خليفة نحو تلك الجزر».

وحتى عندما اراد المحامي البروفسور ديفيد، كما قالت، ان يؤكد سلطة آل ثاني على الزبارة في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر لم يقدم اي دليل ملموس بل راح يفسر بعض الرسائل في محاولة منه لتغيير الوقائع مما اوقعه في الخطأ حين اكد اعتراض البحرين على السلطة العثمانية على الزبارة الأمر الذي يؤكد حق البحرين الذي ينبع من حقها في ممارسة الاعتراض.. ولو ان البحرين لم يكن يهمها وضع الزبارة او لم ينقص من سيادتها على قبائل الزبارة فانها ما كانت لتقوم بالاعتراض على احتلالها من قبل قوة اجنبية. وقد اتضح ذلك حين وضع بعض حكام آل ثاني انفسهم تحت سلطة الاتراك لمهاجمة البحرين وحسب البروفسور ديفيد نفسه فان وضع الزبارة قد اتسم باربعة ابعاد هي شكوك بريطانيا واعتراض البحرين وغياب حكم آل ثاني وثم القبول بالتحكيم في وضع الزبارة وهذه الابعاد التي من شانها ان تشيع الغموض والتاويل الان فهي قد اطلقت في حينها ما عرف بحرب الشكوك. واضافت «وحين يؤكد محامو قطر ان العلم التركي لم يكن مرفوعا في جزر حوار وان سكان القرى كانوا يتلقون الهدايا من حاكم البحرين وان احد شيوخ تلك القرى كان صهرا للعائلة المالكة في البحرين فهم لا يفعلون سوى التاكيد مرة اخرى على حق البحرين في تلك الجزر، وان تلك الجزر لم تكن مستقلة عن البر البحريني وان حاكم البحرين قد بسط نفوذه السياسي على الارض والسكان عن طريق علاقة المصاهرة التي اقامها مع احد شيوخ جزر حوار وهذا هو احد اساليب السيادة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في مقاطعات الخليج». وقالت وكالة انباء الخليج «وبلغ الحرج بلسان دفاع قطر درجة اخرى حين اكد ان اهالي جزر حوار كانوا يتحاكمون لدى حاكم البحرين، ويتلقون الهدايا منه ويرسلون بمبعوثيهم اليه» وذكرت ان «مرافعات قطر التي كانت خالية من الادلة القاطعة قد قالت لهيئة المحكمة اما ان حوار كانت جزرا مستقلة وموضع طلب من قبل البحرين، واما انها كانت بحرينية لكنها في الحالتين لم تكن ابدا قطرية لا اسميا ولا رسميا، وعموما فقد امتلات مرافعات قطر بالمغالطات والتناقضات وقراءة المذكرات والتاويلات مما جعلها تقوم بتقديم خدمات جليلة للسان دفاع البحرين حين يبدأ مرافعاته يوم الخميس» (اليوم).



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 8/6/2001

البحرين تبدأ اليوم مرافعاتها حول النزاع مع قطر أمام محكمة العدل الدولية

المنامة: هناء بو حجي
لاهاي: «الشرق الأوسط»

تبدأ البحرين اليوم في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا تقديم مرافعاتها الشفهية حول النزاع الحدودي مع قطر.

وكانت المحكمة قد استمعت إلى الجولة الأولى من المرافعات القطرية في خمس جلسات متتالية انتهت اول من امس، بانتظار الجولة الثانية التي خصصت لقطر فيها ثلاث جلسات إضافية لإنهاء تقديم مرافعاتها.

وخصصت المحكمة للجانب البحريني حصة شبيهة من الوقت لتقديم مرافعاته في خمس جلسات في الجولة الأولى تعقبها ثلاث جلسات أخرى في الجولة الثانية. وتجدر الاشارة الى ان الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر تفجر للمرة الاولى في ابريل (نيسان) 1986 عندما انزلت قطر قواتها على جزيرة فشت الديبل (فشت: كلمة فارسية تعني الاراضي المغمورة) البحرينية الواقعة الى شمال شرق جزيرة البحرين الرئيسية، واحتجزت 29 موظفا وعامل بناء كانوا يعملوا في انشاء مخفر بحريني للسواحل، واطلق سراحهم بعد 17 يوما اثر وساطة سعودية.

وتم احتواء الخلاف ظاهريا في الفترة التالية، وتشكلت اثر ذلك لجنة ثلاثية مكونة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وامير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وامير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هدفها البحث في حل ودي للخلاف.

وفي 1987 وافق الطرفان المختلفان على مبادئ اطار للحل اقترحته السعودية، على انه اذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل الى اتفاقية شاملة يقوم الطرفان بالتفاوض لتقرير افضل السبل للوصول الى تسوية عن طريق القانون الدولي.

في 8 يوليو (تموز) عام 1991 . تقدمت قطر بشكل منفرد لمحكمة العدل الدولية بهولندا، وهي اعلى سلطة قضائية في أطار منظمة الامم المتحدة، تطالب فيها باعلان سيادتها على جزر حوار، وسيادتها على جزيرتي فشت الديبل وقطعة جرادة. وان ترسم الحدود البحرية الفاصلة بين قيعان الاراضي والمياه الملاصقة لها والعائدة لكل من قطر والبحرين.

في 8 اغسطس (اب) عام 1991 وفي 14 اكتوبر (تشرين الاول) من العام ذاته تقدمت البحرين بطلبين لمسجل محكمة العدل الدولية تطعن فيهما باساس الاختصاص الذي استندت اليه قطر، وتعترض على تقدم قطر بشكل

منفرد للمحكمة، وقدمت البحرين طلبا لتضمين القضية عددا من النقاط وهي منطقة الزبارة، وهيرات اللؤلؤ ومصائد الأسماك وبعض المناطق ذات العلاقة بالحدود.

في عام 1992 عاد الخلاف الى الواجهة باتخاذ امير قطر السابق خليفة بن حمد آل ثاني قراراً يقضي بتحديد حدود المياه الاقليمية لبلاده بـ4,44 كم مما شمل حوالي 10 جزر واقعة تحت سيادة البحرين.

وحددت المحكمة تاريخ 92/9/28 موعدا لقطر لتقديم وثائقها و92/12/29 موعدا للبحرين لتقديم وثائقها.

في 2 يوليو عام 1994، اصدرت المحكمة الدولية حكما حول الخلاف القائم بشأن الاختصاص، واعلنت قبولها النظر في قضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بين الدولتين. وقبلت المحكمة الصيغة البحرينية المطالبة بالنظر في جميع نقاط الخلاف التي اصبحت 5 نقاط هي:

- جزر حوار - فشت الديبل وقطعة جرادة - خطوط اساس الارخبيل - الزبارة - هيرات اللؤلؤ ومصائد الاسماك وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية

وحددت المحكمة 30 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1994 كموعد نهائي لتقديم الطرفين جميع امور الخلاف للمحكمة بعد ان صرفت النظر في الطلب القطري المنفرد. في ابريل عام 1998 - قدمت البحرين طعنا في 82 وثيقة مزورة من حيث الاختام والاحبار ونوعية الاوراق المستخدمة والتي قدمتها قطر لتدعيم قضيتها ضد البحرين.

في فبراير (شباط) عام 1999 سجلت المحكمة تخلي قطر رسميا عن الوثائق التي ثبت انها مزورة.

في يناير (كانون الثاني) عام 2000 تشكلت لجنة مشتركة عليا برئاسة ولي العهد في البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وولي عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني للنظر في امكانيات الحل الودي الى جانب نقاط تعاون اخرى. وفي مايو (ايار) عام 2000 علقت البحرين اعمال اللجنة العليا بعد ان رفضت قطر البحث في وسائل الحل الودي للخلاف الحدودي بينهما. وفي 29 مايو عام 2000 بدأت المرافعات الشفهية للقضية وتنتهي في 29 يونيو (حزيران) الجاري.

وينتظر ان تصدر المحكمة قرارها في القضية في الفترة ما بين نهاية سبتمبر (ايلول) 2000 ونهاية ديسمبر (كانون الاول) 2000 .



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٨ / ٦ / ٢٠٠٠

البحرين تبدأ مرافعاتها اليوم أمام محكمة العدل الدولية

المنامة ـ من سامى كمال:

وسط توقعات بتقديم مفاجآت فى الوثائق والأدلة التاريخية تبدأ البحرين اليوم الجولة الأولى من مرافعاتها الشفوية النهائية فى خلافها الحدودى مع قطر أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاى بعد أن انهت قطر امس الأول «الثلاثاء» مرافعاتها المتعلقة بمطالبتها فى السيطرة على جزر حوار التى تخضع حاليا للسيادة البحرينية.

وقال بيان بحرينى إن المنامة ستقدم للمحكمة اليوم ملفا موضوعيا يتضمن عدة وثائق تؤكد سيادة البحرين على المناطق والجزر التى يشملها الخلاف بالاضافة إلى مصائد اللؤلؤ وحقوق الصيد فى المياه الإقليمية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٦/٩٩

البحرين تطالب محكمة لاهاي بوضع حد «للتاريخ التوسعي القطري» في المنطقة

دفاع الدوحة: نشك في أن الوثائق المزورة مدسوسة للإيقاع بنا

لاهاي: عبد الحميد البحياوي ورويترز

ابلغت امس البحرين محكمة العدل الدولية في لاهاي التي تنظر في النزاع الحدودي البحريني - القطري ان قواتها في حالة تاهب على جزر حوار تحسبا لان تحاول قطر احتلالها، معربة عن املها في ان تضع المحكمة «حدا للتاريخ التوسعي القطري» في المنطقة.

واتهم جواد سالم العريض، الذي يمثل البحرين في المحاكمة، قطر بمحاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية بزعمها الحق في السيادة على جزر حوار. وقال العريض انه «لو لم نعزز (وجودنا) على جزر حوار لكانت قطر احتلتها دون شك».

واضاف دون الادلاء بالمزيد من التفاصيل «حتى اليوم استعدادنا عال على جزر حوار».

وفي عام 1986 اوشكت قطر والبحرين على الدخول في حرب بشأن الجزر. وتم تجنب المواجهة بتدخل السعودية.

ورفعت قطر من جانب واحد القضية الى المحكمة الدولية عام 1991، مما اغضب البحرين التي كانت تفضل وساطة دول الخليج العربية.

وبدات البحرين امس في محكمة العدل الدولية في لاهاي جولة مرافعاتها الشفوية الاولى بشان النزاع القائم بينها وبين دولة قطر حول الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بحضور وفد سياسي رفيع المستوى يتقدمه الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية.

وافتتح وزير الدولة البحريني جواد سالم العريض دفاع بلاده بكلمة اعرب فيها عن امل البحرين في «ان تضع المحكمة حدا للتاريخ التوسعي القطري من خلال تجنب العواقب الوخيمة التي ستعود على البحرين اذا نجحت قطر في استقطاع ثلث اراضي البحرين غير الماهول».

كما ركز وكيل دولة البحرين على «الـ82 وثيقة المزورة جغرافيا» التي قدمتها قطر لتثبت للمحكمة انها صاحبة الحق في هذه الجزر، مركزا على «ان جزر حوار هي جزء من البحرين وان اتخاذ اي فعل في ذلك سوف يكون امرا غير محتمل للبحرينيين لان اهلهم واقاربهم واجدادهم عاشوا ودفنوا هناك، اما بالنسبة الى قطر فان الموضوع عبارة عن مغامرة دون مخاطرة».

كما طالبت البحرين ايضا في مداخلة موكلها البروفسور السير لوترباخت باستعادة منطقة الزبارة وتؤكد المحكمة ملكية تلك المنطقة الى البحرين.

وكان البرفسور لوترباخت ركز بصفة خاصة على مقارعة حجج القرب الجغرافي بالنسبة للجزر موضع الخلاف قائلا: انها ستتساقط تماما حينما تواجه قطر ادلة البحرين على ملكية هذه الجزر، مضيفا ان البحرين تسعى الى تاكيد شيئين في هذه القضية المعروضة على المحكمة، اولهما استعادة ملكيتها للزبارة وثانيا رفضها التخلي عن جزر حوار بما فيها جنان وفشت الديبل وجزيرة قطعة جرادة.

وشكل اكتشاف وثائق وخرائط مزورة كانت قد سحبتها قطر جوا من الشيك والخذر حاول محامي الدفاع القطري سالمون في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» التخلص منه قائلا: «نحن نشك في ان تلك الوثائق التي كنا قد اشتريناها من السوق الدولية للوثائق كانت مدسوسة من اجل

٠٠١٠٣٣٧



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩/٦/١٩٩٩ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الايقاع بقطر» مضيفا «من هو المستفيد من ان يكتشف ان تلك الوثائق مزورة؟».

اما البروفسور السويدي يان بولسون فقد ركز من جهته على ان البحرين التي اكتشف فيها النفط عام 1932 قبل جميع الدول الخليجية كانت دولة بالمفهوم المعاصر تبسط نفوذها على الجزر.

من جهته اكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» في اعقاب بداية جولة المرافعة الشفوية البحرينية يوم امس امام محكمة العدل الدولية «ان دولة البحرين متأكدة من كسب الاعتراف باحقيتها في ملكية الجزر المتنازع عليها مع دولة قطر وان محكمة العدل الدولية بعد تمحيص الاثباتات التي تقدمها دولة البحرين ستشهد للبحرين بحقها في تلك الجزر».

كما شدد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في تصريحه من داخل محكمة العدل الدولية على «ان البحرين ممثلة بوكيلها وزير الدولة جواد سالم العريض ونخبة المحامين الدوليين سوف تنجح. بما تملكه من حجج في بسط سيادتها على اراضيها ومياهها الاقليمية المتنازع عليها مع قطر».

وبشأن انطلاق الجولة من المرافعات الشفوية لدولة البحرين بعد ان انهت قطر جولتها. اكد وزير خارجية البحرين ان «الوثائق التاريخية والخرائط الموثقة التي عرضها المحاميان البريطاني والسويدي على هيئة المحكمة امس كشفت بدون لبس ان ما قدمته قطر لا يستند لا الى التاريخ ولا الى الحقائق التاريخية».

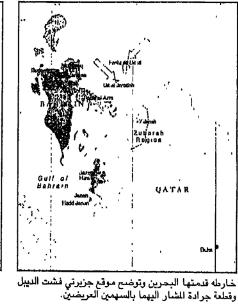
وكان المحامي ايليوهو لوترباش احد اعضاء هيئة الدفاع البحريني ركز بصفة خاصة على تفنيد الادعاء القطري القائل بأن القانون الدولي يعتمد على مبدأ الاقتراب لضم جزيرة حوار الى قطر واورد المحامي 14 مثالا يثبت فيها العكس من بينها جزر في مياه اقليمية تابعة لناميبيا هي ملكية لجنوب أفريقيا وكذلك جزيرة كورفو اليونانية الواقعة في المياه الاقليمية الالبانية.

٠٠٠٢٣٨

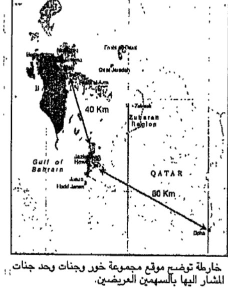


المصدر : الشرق الأوسط

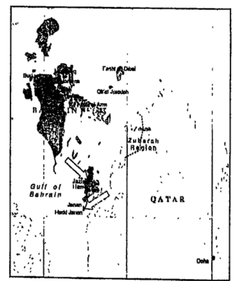
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/...



خارطه قدمتها البحرين وتوضح موقع جزيرتي فشت الديبل وقطعة جرادة المشار اليهما بالسهمين العريضين.



خارطة توضح موقع مجموعة خور وجنات وحد جنات المشار اليها بالسهمين العريضين.



خارطة توضح موقع جزر حوار وبعدها مسافة 80 كلم عن العاصمة القطرية الدوحة بينما تبعد 40 كلم عن المنامة عاصمة البحرين.

خارطة توضح موقع منطقة الزبارة موطن آل خليفة الاصلي والمشار اليها بالسهم العريض



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩/٦/٢٠٠٠

البحرين وقطر

كنا نتمنى الا يصل النزاع الحدودى بين كل من قطر والبحرين الى العرض امام محكمة العدل الدولية إذ كان لابد من وجود وساطات عربية قوية تحاول حل هذا النزاع وديا.
حقيقة جرت وساطات لكن للاسف الشديد تمسك كل طرف بموقفه ورفض ان يبدى مرونة من شأنها ان تساهم فى الحل.
إن عرض خلاف حدودي عربى على محكمة دولية سابقة يحمل العديد من المعانى وقد كنا نتمنى الا تتطور الامور بهذا الشكل وأن تحل الازمة داخل نطاق الاسرة العربية لان ادخال طرف ثالث من شأنه تعقيد الامور وجعلها شائكة بصورة يستحيل معها الحل.
إن شعورا بالاسى يسود الرأى العام العربى من جراء تصعيد الامور على نحو لا تحتمله الاوضاع السائدة لكن على كل حال التحكيم افضل بكثير جدا من حمل السلاح والتقاتل

عربى أصيل



المصــدر : الأخبـــار

التاريــخ : ٩ / ٦ / ٢٠٠٠

البحرين تعلن فى بداية نظر نزاعها مع قطر أمام محكمة العدل الدولية:

رفع درجة الاستعداد فى جزر حوار خشية قيام قطر بغزوها

لاهاى - رويتر - و.أ.خ:

ابلغت البحرين محكمة العدل الدولية بأنها اعلنت حالة التاهب فى جزر حوار المتنازع عليها مع قطر خشية قيام قطر بمحاولة احتلالها.. جاء ذلك فى المرافعة الشفهية التى بدأتها البحرين امس.

وقال جوار سالم العريض وزير الدولة وكيل دولة البحرين فى الكلمة التى بدأ بها المرافعة اننا لانريد لعلاقاتنا مع قطر أن تعيش فى ظل الحقد والضغينة.. واكد ان [illegible]يعى إلى تأكيد شيئين فى [illegible] المعروضة على المحكمة اولهما استعادة ملكيتها للزبارة وثانيا رفضها التخلى عن جزر حوار. بما فيها جنان وفشت الديبل وجزيرة قطعة جرادة.

واضاف ان جزر حوار جزء من البحرين وان اتخاذ اى فصل فى ذلك سيكون امرا غير محتمل للبحرينيين لان اهلهم واقاربهم واجدادهم عاشوا ودفنوا هناك.. وقال إن هذه الجزر تسيطر عليها بلاده منذ الثلاثينات. وشكك الدفاع البحرينى فى الوثائق التى قدمتها قطر

وكانت قطر قد أحالت من جانب واحد قضية النزاع على هذه الجزر إلى محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٩١ مما اغضب البحرين التى كانت تؤيد التوصل إلى حل من خلال وساطة عربية خليجية.

وتقدم قطر خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو الحالى دفوعها شفاهة فى جولة ثانية يعقبها البحرين التى ستفعل نفس الشئ فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو، وبعد فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر من انتهاء الجلسات ستصدر محكمة العدل حكمها الذى سيكون نهائيا دون حق الاستئناف وملزما للطرفين.



المصـــدر : الأهـــرام المســـائى
التاريـــخ : ٩ / ٦ / ٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لن تفسد للود قضية

لجوء البحرين وقطر الى القانون الدولى لتسوية الخلاف الحدودى نموذج طيب لتسوية الخلافات بطريقة مختصرة وحضارية تناسب روح العصر.. والخلاف لا يعنى العداء، ولا هو عورة يتوجب سترها والتستر عليها ، إنما يعنى قيام وجهتى نظر مبنيتين على مصالح وطنية ترى كل منهما .انها صاحبة حق قانونى فى موضوع الخلاف، وبالتالى فالقانون الدولى هو المخول بالبت فيه مادامت لم تتيسر تسوية ثنائية.

ذلك سيقطع الطريق على مهاترات الدعاوى والدعاوى المضادة ، التى كثيراً ما تنزلق عن الشرح الموضوعى الى شحن استقطابى لا محل له فى علاقات وثيقة قائمة على جذور عميقة من المصلحة المشتركة كالتى بين دول الخليج هذه العلاقات والمصالح مكون اساسى من مكونات المصلحة الوطنية للبحرين وقطر وكل دولة من الدول الست.

ومما يحسب لقيادتى البلدين انهما حصرتا الخلاف فى توصيفه القانونى، فوضعتاه فى حدوده محاطا بورقة الوقاية الكبري الممثلة فى علاقات ذات طبيعة تاريخية مستمدة من الماضى، ومصيرية تتصل بالمستقبل ، وتفوق اهميتها بكثير كيلو مترات هنا او هناك.

التعايش الاخوى يعنى الخلاف كما يعنى الالفة ، فالخلافات والالفة ليستا متناقضتين إلا فى المخيلة ، وهما لصيقتان فى واقع الحياة، يحتويها معا العيش المشترك والاتعامل مع الواقع باسلوب حضارى هو ما يحجم الخلافات ويحمى العيش المشترك واذا كان الافراد العاديون لم يتعلموا بعد مناهج الفصل بين القضايا يتقون به السماح لحبة الرمل بأن تدمر الجبل فإن الدول تجاوزت المحددات النفسية التى تنفى الرشد عن سلوك الافراد وجسدت درجة اعلى من النضج.

«المدينة» ـ السعودية

٠٠٠٢٣٣



المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/٢٠٠٠

البحرين تعلن تأهب قواتها في جزر حوار استعدادا لمواجهة مع قطر

■ لاهاي-رويترز: ابلغت البحرين محكمة العدل الدولية امس الخميس ان قواتها في حالة تأهب على جزر حوار تحسبا لان تحاول قطر احتلالها.

واتهم جواد سالم العرايض الذي يمثل البحرين في المحاكمة المتعلقة بالنزاع القطري البحريني الحدودي قطر بمحاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية بزعمها الحق في السيادة على جزر حوار.

واضاف «لو لم نعزز وجودنا في جزر حوار لكانت قطر بدون اي شك احتلتها».

واكد ان اعطاء الحق لقطر في هذا الخلاف الحدودي سيترتب عليه حرمان البحرين من حوالي ثلث اراضيها.

وبدأت المحكمة في 29 من ايار (مايو) الماضي جلسة علنية لنظر قضية النزاع الحدودي بين الدولتين الخليجيتين.

ويتعلق النزاع بجزر حوار الصغيرة التي يحتمل ان تكون غنية بموارد النفط والغاز والتي تسيطر عليها البحرين منذ الثلاثينات من القرن الماضي، لكن تطالب قطر بحق السيادة عليها. وتطالب البحرين كذلك ببلدة الزبارة الواقعة على اراضي قطر. وقال العرايض انه «لو لم نعزز (وجودنا) على جزر حوار لكانت قطر قد احتلتها دون شك».

واضاف دون الادلاء بالمزيد من التفاصيل «حتى امس استعدادنا عال على جزر حوار».

وفي عام 1986 اوشكت قطر والبحرين على الدخول في حرب بشأن الجزر. وتم تجنب المواجهة بتدخل السعودية.

ورفعت قطر من جانب واحد القضية الى المحكمة الدولية عام 1991 مما اغضب البحرين التي كانت تفضل وساطة دول الخليج العربية.

ومن المتوقع ان يستمر نظر القضية في محكمة العدل الدولية في لاهاي خمسة اسابيع من بدايتها الى نهايتها.

وعرضت قطر دفوعها حتى السادس من حزيران (يونيو) وبدأت بعدها البحرين.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٩/٦/٢٠٠٠م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين في مرافعتها ضد قطر: القرب الجغرافي لا يعطي ملكية

□ المنامة - حسن اللقيس

■ أعرب السيد جواد سالم العريض وزير الدولة وكيل البحرين امام محكمة العدل الدولية في اليوم الاول لمرافعات البحرين في النزاع القائم بينها وبين دولة قطر، عن امله في ان يمكن قرار المحكمة شعب البحرين من ان يتطلع الى المستقبل باطمئنان، مشيراً الى التاريخ التوسعي لقطر والعواقب الوخيمة التي ستعود على بلاده اذا نجحت قطر في استقطاع ثلث اراضي البحرين غير الماهول.

وتعطلت الجلسة امس نصف ساعة امضتها هيئة المحكمة بالتشاور مع ممثلي البحرين وقطر، لحسم اقتراح بحريني بتقديم وثيقة عن الزبارة وجزر حوار هي عبارة عن شريط فيديو. واكد وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك لـ«الحياة» ان الوثيقة ستعرض اليوم بالاتفاق مع الوفد القطري، كما وصف المطالب القطرية في قضية الحدود بانها «لا تستند الى التاريخ وحقائقه» (راجع ص٢).

وحضر وفد بحريني رفيع المستوى المرافعة «يتقدمه وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك». وقال العريض ان اول مطالبة لقطر بجزر حوار كانت منذ اكثر من ستين عاماً وقد احبطت بريطانيا هذه المحاولة لخلوها من اي ادلة دامغة، مشيراً ايضاً الى «محاولتها الاخيرة في الاعتماد على وثائق مزورة لإثبات دعواها واحقيتها في جزر حوار قد اجهضتها بريطانيا ايضاً عندما كشفت زيف هذه الوثائق».

واوضح ان البحرين «دولة صغيرة للغاية يتقاسم كل كيلومتر مربع فيها ٩١٤ شخصاً ما يجعلها



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/٢٠٠٠

الدولة الخامسة من حيث الكثافة السكانية، كما ان سكانها ضعف سكان قطر التي تتمتع بمساحة اكبر ست عشرة مرة ومع ذلك فهي تريد ان تجرد البحرين من اراضيها».

وقال ان قطر «حاولت دائماً انتهاج سياسة تعسفية داخل الاراضي البحرينية»، مشيراً الى ان ما قامت به عام ١٩٣٧ وعام ١٩٨٦ من هجوم عسكري على فشت الديبل وهي احد معالم البحرين، معتبراً «ان الاحتلال القطري الفعلي لمنطقة الزبارة غير مقبول والقوة لا تعطي الملكية ولا تعني العدل». واضاف ان قطر «حاولت الادعاء بأنها سيدة هذه الجزر في ظل رفض بريطاني للاعتراف بذلك وحججها كلها قائمة على القرب الجغرافي».

واشار العريض الى «محاولة قطر جمع ٨٢ وثيقة مزوّرة جغرافياً لتُثبت للمحكمة بانها صاحبة الحق في هذه الجزر (...) لكن البحرين صاحبة الحق في هذه الجزر ويجب عليها ان تدافع عنها، فملكية البحرين لهذه الجزر لا يمكن ان يفسدها طمع جغرافي للجار».

واوضح ان البحرين تعتبر «ان ضم الزبارة بالقوة لا يمكن ان يستمر، فقد كانت لنا ولاجيالنا السابقة ونُطلب من المحكمة ان تؤكد ملكيتها لنا».

وقال البروفسور السير ايليهو لوثرباخت في مرافعته ان وجود البحرين في هذه الجزر «ليس له ما يخالف اي بند وان ردود قطر الكتابية جاءت بوثائق مزوّرة قدمتها الى المحكمة لتقول عبرها انها مارست السلطة على جزر حوار... وعندما اكتُشف امر هذه الوثائق اعلنت قطر من دون خجل انها استقتها من سجلات بريطانيا ثم قالت انها موجودة في وثائق اخرى».

وقال: «ان قطر تريد بذلك ان تثبت ان التكامل الاقليمي الذي يضم شبه جزيرة قطر باسرها وجزر حوار يعود الى اعتراف البريطانيين والعثمانيين بان قطر مارست السيادة على جزر حوار، لكن مثل هذه العناصر كانت تعتمد على ٨٢ وثيقة وقد ذهبت كلها مع الريح لأنها مزورة». واوضح ان حجة القرب الجغرافي «تتساقط تماماً عندما تواجه قطر ادلة البحرين على ملكية هذه الجزر».

واشار البروفسور لوثرباخت الى «الغياب الكامل لأي سلطة لآل ثاني على منطقة الزبارة». وقال انه «لم يكن للقطريين اي سلطة كحكام في تلك المنطقة الواقعة بين الساحل الغربي والساحل الشرقي لهذه الجزيرة لانها كانت اراضي جرداء». وشدد على «ان الوحدة الطبيعية كانت قائمة بين حوار والمنامة وليس بين حوار والدوحة، عبر وحدة جيولوجية متكاملة، وان حكومة البحرين مارست سلطتها على جزر حوار بدليل انها منحت تراخيص بالصيد وصيد اللؤلؤ بالاضافة الى توفيرها المرافق العامة، وكل هذه الشواهد تعود الى العام ١٩٣٠».

واضاف ان قطر «لم تمارس اية سلطة على جزر حوار ولم تمتلكها على الاطلاق ولا يوجد اي نشاط قطري في العام ١٩٣٦ في هذه الجزر، وقد دعت بريطانيا قطر لتقدم قرينة على مدى هذه السلطة التي تدعي فيها امتلاكها هذه الجزر إلا ان قطر لم تقدم شيئاً في هذا المجال. وعلى أساس القرائن الأساسية البحرينية وفي ظل غياب قرائن قطر قررت بريطانيا ان هذه الجزر تابعة للبحرين».



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/٢٠٠٠

قطر تندد بـ «الاستنفار» في حوار

البحرين: حكم آل ثاني غير موجود قبل ١٩٤٥

لاهاي، الدوحة - وكالات - نددت قطر بما اعلنت عنه البحرين امس الاول من استنفار لقواتها في جزر حوار، فيما تابع الجانب البحريني ولليوم الثاني مرافعاته الشفهية امام محكمة العدل الدولية وقدم معطيات تاريخية مناقضة لما قدمه الجانب القطري في مرافعاته قبل ايام، معلنا ان حكم آل ثاني لقطر لم يكن له وجود قبل عام ١٩٤٥، وفي المقابل «كانت سلطة شيخ البحرين معترفا بها عليها»، بحسب تعبير البروفيسور رايزمان (محامي البحرين) الذي اعتبر ان «مسالة سيادة البحرين على جزر حوار حُسمت منذ ١٩٦١».

وامس اعتبرت صحيفة «الشرق» القطرية ان كلام المندوب البحريني عن تعزيز القوات على جزر حوار هو تصعيد قد يؤدي الى ابعاد النزاع عن منحاه القانوني. واستغربت الصحيفة «تعاطي الاعلام البحريني مع قضية الخلاف الحدودي» وشن «الحملات التي تزرع الكراهية».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠٠٠/٦/٢

واصلت مرافعتها الشفوية امام محكمة العدل

البحرين: الاتفاق البريطاني - العثماني لم يؤكد ترسيم الحدود مع قطر

☐ لاهاي، المنامة - «الحياة»

■ استمعت محكمة العدل الدولية امس، في اليوم الثاني للمرافعات البحرينية الشفوية في شأن الخلاف الحدودي مع قطر الى البروفسور يان بولسون الذي اعتبر ان دولة قطر هي «نتاج التوسع وضم الأراضي، وتوسعها مبني على الوهم». وذكر ان قطر «تعلق امالا على الاتفاق العثماني»، موضحاً ان البحرين «احبطت هذه المعاهدة البريطانية - العثمانية عام ١٩١٤، التي لم تؤكد ترسيم الحدود، ولا يوجد فيها اي اعتراف بآل ثاني في شبه جزيرة قطر».

وقال ان «آل خليفة جاؤوا من الكويت المعروفة اليوم، عام ١٧٦٠، واسسوا الزبارة التي انتعشت فيها مصائد اللؤلؤ، وبعد ذلك تحركوا الى البحرين وظلوا مسيطرين على الزبارة التي استوطنتها لاحقاً قبيلة النعيم».

وفي سرد تاريخي قال بولسون ان «حاكم قطر زار للمرة الأولى الجزء الغربي لشبه الجزيرة عام ١٩٣٨، للاطلاع على بئر نفط وكانت جزر حوار آنذاك مسكونة من البحرينيين منذ اكثر من قرن ونصف قرن، وكانت سلطة شيخ البحرين عليها معترفاً بها».

كما قدم البروفوسور رايزمان مرافعة ركز فيها على حكم التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ وما يرتبه من آثار قانونية، وقال ان «مسألة سيادة البحرين على جزر حوار من ابسط المسائل المطروحة في هذه القضية، لانها حسمت منذ ٦١ سنة عن طريق تحكيم صحيح وملزم اصدر قراره لمصلحة البحرين».

وتابع رايزمان ان «حاكم قطر في ذلك الوقت وافق خطياً على اجراءات التحكيم في وثيقة أودعتها البحرين ملف دفوعها، الأمر الذي يتعارض مع ما يحاول محامو قطر ادعاؤه من أن قرار التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ لا يمكن اعتباره حكم تحكيم، وان اجراءاته كانت معيبة». ولفت الى أن محكمة العدل الدولية كانت انتهت في ثلاث سابقات قضائية الى «ارساء مبدأ يتمثل في عدم امكان مراجعة حكم تحكيم صادر عن محكمة تحكيم دولية اخرى، او ابطاله او حتى تاكيده من دون موافقة صريحة من طرفي الخصومة».



وكيل قطر: البحرين ما زالت تخرق اتفاق ١٩٩٠

□ الدوحة - محمد المكي احمد

■ قال وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله المسلماني لـ«الحياة» في اتصال هاتفي من الدوحة ان المرافعات البحرينية أمام المحكمة في الخلاف الحدودي مع قطر «تتسم بالعمومية والتناقض والمبالغة، والادعاءات التي ساقوها في مرافعاتهم سمعناها وقرأناها سابقاً».

وذكر أن قطر «كانت تطرقت لهذه الادعاءات ودحضتها بالتفصيل، كانهم (البحرينيون) لم يقرأوا ما قلنا في ما يتعلق بحوار والزبارة والحدود».

واعتبر ان البحرينيين في مرافعاتهم «كانوا يفسرون بعض الامور في شكل مشوه وتحريفي لا يقوم على واقع أو قانون، وهو تفسير ذاتي يحاولون من خلاله خدمة مصلحتهم، لكن المحكمة لن تأخذ بمثل هذه التفسيرات الذاتية».

وتحدث المسلماني عن أمور «أهملتها» المرافعات البحرينية مثل «خرق البحرين التزاماتها بموجب ما اتفق عليه البلدان عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠، وهذا الخرق مستمر وهم يواصلون بناء المنشآت وتغيير الواقع في حوار تصوراً منهم ان ذلك سيعزز وضعهم القانوني» ولـلأسف لم يردوا بكلمة واحدة في المرافعات البحرينية عما اعتبرته المرافعات القطرية «انتهاكات» للوضع القائم في حوار.

ورأى وكيل قطر ان «لا جديد» في المرافعات البحرينية وانها «تغاضت عن كل مذكراتنا التي قدمناها ولم تتطرق الى الانتهاكات البحرينية (في حوار) التي لا يترتب عليها أي أثر، لأن كل ما قاموا به يعتبر باطلاً».

وعن تأكيد البحرين امام محكمة العدل ممارسة السيادة في جزر حوار قال وكيل قطر: «بصفة عامة تحدثوا عن ممارستهم السيادة قبل عام ١٩٣٩ لكننا فندنا ذلك. وقالوا في مرافعاتهم ان قاضي الزبارة أصدر حكماً في ١٨٠٠ منح بموجبه الدواسر (من قبيلة الدوسري) جزر حوار، وكنا فندنا هذه الحجج وقلنا ان القاضي لا يملك في الشريعة الاسلامية الحق في ان يمنح جزراً للأفراد، وهو (القاضي) مختص في الفصل في الخصومات، وهل من المعقول أن يعطي قاضٍ قبيلة الدواسر جزيرة في البحر؟ هذا لا يُعقل».

وفي شأن موضوع الوثائق التي كانت قطر اسقطتها ووصفتها البحرين بأنها «مزورة»، قال المسلماني: «إنهم (البحرينيون) يحاولون من خلال اثارة هذا الموضوع تفريغ قضيتنا (من مضمونها) تماماً، كأنما القضية لا تعتمد سوى على هذه الوثائق التي قمنا بتجميدها. لدينا الكثير من الوثائق حتى ان الجانب البحريني اشتكى من كثرة الوثائق التي قدمتها قطر، ولهذا قالوا أمام المحكمة ان المرافعة تنحو منحى جديداً بعد تقديم وثائق جديدة، واعترفوا بأن القضية اتخذت منحى جديداً. اثارتهم موضوع الوثائق (التي جمدت) هو ربط لحياة القضية وموتها بها».

الى ذلك واصل تلفزيون قطر امس بث المرافعات البحرينية في محكمة العدل على الهواء مباشرة، مع ترجمة بالعربية من دون أي حذف.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٠

اليوم الثاني للمرافعات امام المحكمة الدولية

البحرين: سيادتنا على حوار حسمت قبل ٦١ سنة

□ لاهاي - اسماعيل زاير
□ الدوحة - محمد المكي احمد
□ المنامة - حسن اللقيس

■ في اليوم الثاني من مرافعاتها الشفوية في الخلاف الحدودي مع قطر، امام محكمة العدل الدولية، واصلت البحرين ردّها على المرافعات الشفوية القطرية، وترافع عنها اثنان من خبراء القانون هما السويدي يان بولسون وميخائيل رايزمان استاذ القانون في جامعة ييل الاميركية.

وقال بولسون ان «دولة قطر هي نتاج التوسع وضم الاراضي» وان البحرين «احبطت الاتفاقية البريطانية - العثمانية (عام ١٩١٤) التي لم تؤكد برسم الحدود، ولا يوجد فيها اي اعتراف بآل ثاني في شبه جزيرة قطر». فيما اشار رايزمان الى حكم التحكيم الصادر في ١٩٣٩، مؤكداً ان سيادة البحرين على جزر حوار حسمت منذ ٦١ سنة.

واعتبر وكيل قطر الامين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله المسلماني في تصريحات الى «الحياة» ان «البحرين لا تزال تخرق التزاماتها بموجب اتفاقي ١٩٨٧ و١٩٩٠، وتغيير الواقع في حوار» (راجع ص٢).

وبدا بولسون مرافعته مستنداً الى وثائق تعود الى عام ١٩٢٩ «تؤكد بوضوح الوجود الفعلي لآل خليفة في جزر حوار والزبارة». واستشهد بوثائق «تؤكد هذا الوجود نهاية القرن التاسع عشر وان الجزر سُكنت وطُوّرت في ظل آل خليفة وآل نعيم الذين يدينون بالولاء والطاعة للبحرين».

وتطرق الى «الرفض القطري للموقف البريطاني الذي سلّم بسيادة البحرين على جزر حوار والزبارة، من خلال المراسلات التي جرت بين الحكومة البريطانية وحكومتي قطر والبحرين، وتضمنت



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠٠٠/٦/١

نصوصاً واضحة باعتبار بريطانيا حامياً وحكماً في النزاع على الجزر». واشار الى وثيقتين كُتبت احداهما الى جون سكيروس، احد الناشطين في التنقيب عن النفط ودوّن الثانية وكيل بريطانيا ويتمان، في تقاريره الى حكومته عن الاوضاع السياسية في المنطقة. واضاف بولسون ان «خريطة بعث بها سكيروس الى بريطانيا، ووقّع عليها شيخ قطر تشير الى تابعية حوار وجزرها للبحرين».

وقال ويتمان ان «القطريين ليست لديهم حجج او ادلة تثبت ملكيتهم لحوار». وذكر مندوب آخر من مكتب الهند في الخارجية البريطانية انه «يشك في ما اذا كانت الخرائط الملحقة بالمطالب القطرية مما يُعتد به». واستشهد بولسون بمواقف اخرى عبّرت عنها قطر اثناء الطلب من بريطانيا حل النزاع عام ١٩٣٨، واقتطف من الوثائق البريطانية ما يشير الى ان «الاحتلال القطري للزبارة لم يدعم باي وثائق او حجج كافية». وعاد الى نصوص «تؤكد فيها بريطانيا ان حاكم قطر، الشيخ عبدالله آل ثاني ما كان يجب ان يكون في الزبارة».

واشار بولسون الى ان ويتمان قال عن اجتماع له مع الشيخ عبدالله انه طلب منه تقديم وثائق تدعم حقوقه في الجزر «الا ان الشيخ عبدالله غيّر وجهة النقاش، وكان واضحاً انه لا يمتلك حجة قوية حول ملكيته حوار». وخلص بولسون الى الاستنتاج الوارد في تقرير ويتمان الى حكومته عام ١٩٣٩، والذي يؤكد ان «ليست هناك اي اشارة الى وثائق قطرية تثبت ملكية قطر لحوار». وخاطب محامي البحرين هيئة محكمة العدل مؤكداً ان «قطر اعتبرت ويتمان كاذباً، وهاجمته لانها لم تتمكن من دحض شهادته، ووجهت اليه اتهامات بكراهية آل ثاني وسوء النية والانحياز». وشدد على ان «تلك المواقف لا تعتبر من طبيعة القضية لأن قطر فشلت في تلبية قضيتين اساسيتين هما: اقناع الحكومة البريطانية بحججها، وعدم تقديمها عناصر اضافية الى تلك الحجج».

وقدّم ميخائيل رايزمان «الادلة القانونية على سلامة المواقف التي اتخذتها بريطانيا بصدد النزاع وموافقة البحرين على قبول الموقف البريطاني». وعاد الى نصوص ووثائق وقعها حاكم قطر عام ١٩١٩ «تخوّل الى بريطانيا التحكيم في كل المنازعات»، كما «خوّل اليها في رسالة كتبها عام ١٩٣٨ اتخاذ اي قرار في شأن النزاع والعمل لتجنيب الطرفين المواجهة، من خلال اتخاذ كل ما هو ضروري لذلك».

ورد رايزمان على قول محامي قطر ايان سنكلير ان تلك الموافقة «قصدت تفويض المملكة المتحدة التحقيق وليس التحكيم» مشيراً الى ان التعبيرات الواردة عام ١٩٣٨ من قبل قطر «واضحة في تأكيد الثقة بعدالة بريطانيا في سعيها الى تثبيت الحق والعدل».

ولم تسنح للجانب البحريني في محكمة العدل امس الفرصة لعرض شريط الفيديو الذي كان قدمه قبل يومين للمحكمة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٠

لاهاي: قطر تتهم البحرين بالاستفزاز العسكري

المنامة تنفي استنفار قواتها وتشكك في خرائط الدوحة

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

نفت البحرين امس ان تكون قد استنفرت قواتها المسلحة في جزر حوار لصد إمكانية قيام قطر بمحاولة للاستيلاء على الجزر بالقوة.

جاء ذلك في تصريح خاص بـ«الشرق الأوسط» على لسان وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الذي حضر امس جلسة المرافعات الثانية للبحرين امام محكمة العدل الدولية في لاهاي التي تنظر حاليا في النزاع الحدودي بين المنامة والدوحة.

وردا على خبر بهذا المعنى أوردته وكالة «رويترز» قال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إن «البحرين لم تصرح بذلك أمام المحكمة ولا خارجها وإن الخبر هو عبارة عن سوء فهم للوكالة».

من ناحيته قال الدكتور عبد الله المسلماني وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية لـ«الشرق الاوسط» إنه لا توجد لدى بلاده «نية للجوء إلى القوة لوضع يدها على جزر حوار»، موضحا انه «لو كانت لنا نية ضم جزر حوار بالقوة لقمنا بذلك منذ زمن، ولكن رغبتنا في التسوية السلمية هي التي تقف وراء إصرارنا على تسويتها امام محكمة العدل الدولية».

واتهم المسلماني البحرين بانها «تنتهك الوضع الراهن في تلك الجزر وتستفز قطر ببناء إنشاءات عسكرية في جزر حوار»، مضيفا ان البحرين «تدفن البحر وتخلق جزرا صناعية جديدة» في المنطقة.

وشكك البروفيسور، يان بولسون محامي الدفاع البحريني، في القضية امام المحكمة امس بالخرائط التي قدمتها قطر واعتمدتها وثائق رسمية، موضحا انها خرائط اسكوتلاندية لا وجود لقطر فيها على الإطلاق. وقال البروفيسور السويدي إن «القطريين سلحوا أنفسهم بإعادة كتابة التاريخ».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٠

البحرين تنفي زيادة قواتها في حوار وقطر تتهمها بـ«الاستفزاز» وردم البحر

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

نفى الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين لـ «الشرق الأوسط» امس ان تكون بلاده استنفرت قواتها المسلحة في جزر حوار المتنازع عليها مع قطر، تحسبا لامكانية استيلاء قطر بالقوة على تلك الجزر وبسط سيادتها عليها.

وقال وزير خارجية البحرين الذي كان يرد على خبر بذلك المعنى، كانت اوردته رويترز ونسبته الى الدفاع البحريني امام محكمة العدل الدولية في مرافعته اول من امس «ان البحرين لم تصرح بذلك لا امام المحكمة ولا خارجها وان الخبر هو عبارة عن سوء فهم للوكالة».

من جانبه اكد مصدر دبلوماسي بحريني ضمن الوفد الرفيع الموجود في لاهاي لـ «الشرق الأوسط»: «ان الوجود العسكري البحريني في حوار لم يتغير لا من الناحية العددية للقوات ولا من ناحية العدة القتالية التي بحوزته».

وكانت هذه القضية اثارت الجانب القطري الموجود في محكمة العدل الدولية الذي شكا من ما سماه الاحكام البحرينية المسبقة. واكد الدكتور عبد الله المسلماني وكيل دولة قطر لدى العدل الدولية في تصريح خاص بـ «الشرق الأوسط» أن «قطر لم ولا تملك نية اللجوء الى القوة لوضع يدها على جزر حوار». واضاف «ان قطر حريصة كل الحرص على التوصل الى حل عبر محكمة العدل الدولية لتسوية هذا الخلاف سلميا مع البحرين»، مستطردا «لو كانت لنا نية ضم جزر حوار بالقوة لقمنا بذلك منذ زمن، ولكن رغبتنا في التسوية السلمية هي التي تقف وراء اصرارنا على تسويتها امام العدل الدولية».

من جهة اخرى، اتهم وكيل قطر في لاهاي المنامة، بانها تنتهك الوضع الراهن في تلك الجزر وتستفز قطر ببناء انشاءات عسكرية في جزر حوار»، مضيفا ان «البحرين تدفن البحر وتخلق جزرا صناعيا جديدة حول حوار مخالفة بذلك اتفاقية الدوحة لعام 1990 التي تحتم على الطرفين عدم تغيير الوضع القائم في المنطقة وتخالف بذلك ايضا وجودها الراهن امام محكمة العدل الدولية».

واستانفت البحرين صباح امس مرافعاتها الشفوية امام محكمة العدل الدولية بشان النزاع القائم بينها وبين دولة قطر بشان الحدود البحرية والمسائل الاقليمية. وقال محامي دفاع البحرين البروفسور يان بولسون «ان دولة قطر هي نتاج التوسع وضم الاراضي»، مشددا على ان «الخرائط التي قدمتها قطر واعتمدتها كوثائق رسمية تضم العديد من الخرائط الاسكوتلندية ولا وجود لقطر فيها على الاطلاق»، مضيفا «اننا قادرون على اثبات ان قطر لا وجود لها لانها في تلك الحقبة كانت مكانا يخيم عليه الفقر المدقع». وعاد المحامي السويدي مرة اخرى الى التشكيك بقوة في كل وثيقة او مستند قطري مقتبسا فقرة لاحد المؤرخين التي تقول «ان القطريين سلحوا انفسهم باعادة كتابة التاريخ». كما تركزت مرافعة يان بولسون على تاكيد ملكية منطقة الزبارة (الواقعة الآن تحت سيادة قطر) الى البحرين، موضحا أن آل خليفة (شيوخ البحرين) جاءوا من الكويت عام 1860 واسسوا الزبارة التي انتعشت فيها مصائد اللؤلؤ وتحركوا منها الى البحرين وبقوا مسيطرين على الزبارة التي استوطنتها لاحقا قبيلة النعيم.

من جانبه، ركز المحامي الاميركي البروفسور ميكائيل رائزمان على ابراز سندات واثباتات ملكية جزر حوار الى البحرين، مؤكدا ان اثبات ملكيتها الى البحرين تعتبر من ابسط المسائل المطروحة حاليا، لأن المسألة سبق لها ان حسمت قبل 61 عاما عن طريق تحكيم نزيه وصحيح وملزم وكان لصالح البحرين وصدر عن وزارة الخارجية البريطانية في تلك الوقت وصدر مكتوبا استنادا الى مذكرة مفصلة تضمنت كلا من نقاط الوقائع والقانون، وهو امر لم يرد عليه محامو قطر.

وطالبت البحرين محكمة العدل الدولية في لاهاي بتحويل مشكلة جزر حوار الى قياس قانوني يعتمد عليه في فصل المنازعات، وذلك من خلال عدم تمكين مراجعة حكم تحكيم صادر عن محكمة تحكيم دولية اخرى او ابطاله او حتى تاكيده بموافقة صريحة من طرفي النزاع.

ومثل البحرين في اليوم الثاني من مرافعاتها الشفوية في لاهاي وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير الدولة وكيل البحرين جواد سالم العريض وعبد الله حسن سيف وزير المالية والاقتصاد البحريني الى جانب عدد كبير من المسؤولين البحرينيين بينهم محمد جابر الانصاري مستشار امير دولة البحرين، فيما مثل قطر امس وكيلها الدكتور عبد الله المسلماني امين عام المجلس الوزاري وفريق دفاعه.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٠/٦/٢٠٠٠

محكمة العدل الدولية تستأنف نظر الخلاف القطرى ـ البحرينى الثلاثاء المقبل

المنامة ـ من سامى كمال ـ الدوحة ـ من العزب الطيب الطاهر:

تواصل البحرين الثلاثاء المقبل الجولة الأولى من مرافعاتها النهائية حول الخلاف الحدودى مع قطر أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاى لعرض أدلتها ووثائقها التاريخية المتعلقة بأحقيتها فى السيادة على مناطق النزاع بين البلدين. ومن المقرر أن تستمر مرافعات البحرين حتى الخميس المقبل قبل أن تبدأ الجولة الثانية من المرافعات، والتى ستتيح المحكمة فيها للجانبين التقدم بالجزء الثانى من مرافعاتهما على مدى ثلاثة أيام لكل منهما، ومن المقرر أن تنتهى المرافعات فى التاسع والعشرين من يونيو الحالى، قبل أن تحجز للحكم وقد ركزت البحرين فى مرافعاتها أمام المحكمة خلال اليومين الماضيين على تفنيد ما ركزت عليه قطر حول القرب الجغرافى لمناطق النزاع من سواحلها ووجودها داخل مياهها الاقليمية. ومن ناحيته قال الدكتور عبدالله المسلمانى الأمين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية ان المرافعات التى قدمتها البحرين أمس الأول لم تضف جديدا وانه سبق لقطر ان قامت بتفنيدها بشكل تفصيلى فى مذكرات مكتوبة قدمتها لهيئة المحكمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصــدر : الأهــــرام

التاريــخ : ١١/٦/٢٠٠٠

وزير خارجية البحرين يعرب عن ارتياحه لمرافعات بلاده فى لاهاى

المنامة ـ من سامى كمال: اكد وزير الخارجية البحرينى الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة ان مرافعات البحرين امام محكمة العدل الدولية خلال الأيام القادمة، ستؤكد حقوق بلاده فى السيادة على منطقة الزبارة التى تخضع حاليا للسيادة القطرية، وقال إن المرافعات التى ستتواصل فى لاهاى بعد غد، ستتضمن أدلة واسعة وشاملة لسيادة البحرين على أراضيها ومياهها الاقليمية.

واعرب الوزير البحرينى ـ فى تصريحات له أمس ـ عن ارتياحه لما تضمنته مرافعات البحرين أمام المحكمة يومى الخميس والجمعة الماضيين. وأشار الى عدالة قضية بلاده فى الخلاف الحدودى مع قطر، وقال إن الطاقم القانونى للبحرين سيبرز الحقائق التاريخية والوثائق التى تؤيد حقوقها فى الأراضى التابعة لها ومياهها الاقليمية.

وأكد ان بلاده تمكنت فى مرافعاتها خلال الأيام الماضية من تفنيد ما وصفه بالادعاءات القطرية وما تضمنته من مغالطات تاريخية وسياسية وقانونية، مشيرا الى عدم شرعية المطالب القطرية فى الأراضى والمياه الاقليمية الخاضعة للبحرين بما فيها منطقة الزبارة، وما تشكله هذه المطالبات من أضرار استراتيجية واقتصادية واجتماعية للبحرين، قد يترتب عليها أخطار تهدد أمن المنطقة واستقرارها فى حالة تغيير الوضع القائم وأوضح أن بلاده تمارس سلطاتها على أراضيها ومياهها الاقليمية بما فيها الزبارة، وقال إن التعريف التاريخى والجغرافى الذى عرضه الفريق القانونى للبحرين أمام محكمة العدل الدولية، اكد سيادة البحرين وممارستها لهذه السلطات على هذه المناطق. يذكر أن الزبارة تقع على الساحل القطرى، وتخضع حاليا للسيطرة القطرية وتتهم البحرين قطر بغزو المنطقة واحتلالها فى الثلاثينات من القرن الماضى. بينما تطالب قطر بالسيادة على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة التى تسيطر عليها البحرين، بالإضافة الى ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وقد أنهت قطر الأسبوع الماضى، الجولة الأولى من مرافعاتها التى حاولت خلالها تقديم الأدلة على مطالبها، وستواصل البحرين بعد غد الثلاثاء وحتى الخميس القادم الجولة الأولى من مرافعاتها التى بدأتها يوم الخميس الماضى ومن المقرر أن تبدأ قطر الجولة الثانية والأخيرة من المرافعات فى العشرين من يونيو الحالى ولمدة ثلاثة أيام، وتعقبها البحرين فى السابع والعشرين من نفس الشهر لمدة مماثلة، ثم تغلق المحكمة باب المرافعات فى التاسع والعشرين من الشهر الحالى، وتحجز القضية للحكم.

محمد بن مبارك



البحرين مرتاحة لمرافعات طاقمها القانوني أمام محكمة العدل الدولية حول الخلاف مع قطر

المنامة: «الشرق الأوسط»

عبر وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة عن ارتياحه العام لما جاء في المرافعات التي قدمتها دولة البحرين أمام محكمة العدل الدولية حتى الآن، مجددا ثقته بالعدالة «وقدرة طاقمها القانوني على ابراز كل الحقائق التاريخية والوثائق والحجج القانونية التي تؤيد حقوق دولة البحرين الثابتة والمعروفة على جميع اراضيها ومياهها الاقليمية».

وردا على سؤال لوكالة انباء الخليج قال الوزير البحريني «ان دولة البحرين ومن خلال هذه المرافعات، استطاعت عن جدارة ان ترد على الادعاءات القطرية وتفند ما جاء فيها من مغالطات تاريخية وسياسية وقانونية».

واضاف ان كلمة وكيل دولة البحرين وزير الدولة جواد سالم العريض امام المحكمة «اعادت الى الاذهان صوت التاريخ والحق الذي دابت دولة البحرين على اسماعه للاشقاء والاصدقاء وجميع المهتمين بموضوع الخلاف الحدودي بين دولة البحرين ودولة قطر بشان عدم شرعية المطالب القطرية في اراض ومياه اقليمية خاضعة لدولة البحرين بما فيها منطقة الزبارة والاضرار الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها دولة البحرين جراء هذه المطالبات، اضافة الى ما قد ينجم عنها من اخطار تهدد أمن واستقرار المنطقة في حالة تغيير الوضع الراهن».

وقال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ان افراد الطاقم القانوني لدولة البحرين الذين تحدثوا على مدى اليومين الماضيين «ردوا على ما اعتمدت عليه مرافعات دولة قطر لاثبات ادعاءاتها ومطالبها».

واكد وزير الخارجية البحريني ان التعريف التاريخي والجغرافي الذي عرضه الفريق القانوني لدولة البحرين للعلاقات بين دولتي البحرين وقطر «يؤكد سيادة دولة البحرين وممارستها لسلطاتها على اراضي دولة البحرين ومياهها الاقليمية بما فيها منطقة الزبارة».

واعرب الوزير عن ثقته بان الأيام المقبلة التي ستستمع فيها المحكمة الى ما تبقى من مرافعات دولة البحرين «ستؤكد بصورة أشمل وأوسع سيادتها على أراضيها ومياهها الاقليمية، كما انها ستؤكد حقوق دولة البحرين في السيادة على منطقة الزبارة».



أحمد الربعي

لا عزاء لأهل الخليج!!

استمعت الى بعض من مرافعة قطر امام محكمة العدل الدولية ولم استطع ان اكمل، بل لم احتمل ما سمعته. وانتظرت حتى جاء الدور على البحرين فاستمعت الى بعض من مرافعتها امام نفس المحكمة ولم استطع ان اكمل، بل لم احتمل ما سمعته.

بالتأكيد، اعتقد ان معظم الناس الذين لديهم عقل، ولديهم رغبة صادقة في حل المشكلة المعلقة بين البلدين سواء كانوا في الدوحة او المنامة يشاطروننا الشعور بالالم والاحباط مما سمعناه.

البلدان الشقيقان استخدما كل مدفعيتهم الثقيلة في المحكمة، ولم يتركوا شيئا للدبلوماسية الهادئة، ولا للمباحثات المباشرة او غير المباشرة. وما زاد الطين بلة، التصعيد الكلامي، بل والتصريحات العسكرية التي سمعناها، والتي يعرف اهل قطر واهل البحرين قبل غيرهم انها تصريحات مرفوضة ومدانة، وان الحديث عن الحسم العسكري، والاعتداءات هي احاديث خارجة على القانون وعلى الذوق العام، بل انها اعتداء على عقولنا، وعلى قلوبنا، وعلى كل ما هو انساني فينا.

لاننا نحب قطر والبحرين، ولاننا كنا وما زلنا ندافع عن هذين البلدين العزيزين ضد كل محاولات الاساءة، فان على اشقائنا ان يحتملونا عندما نرفض الاسلوب غير الحضاري الذي يمارسانه، بل والاساءة الشخصية لكل مواطن خليجي من خلال الاحاديث التصعيدية والتهديدية التي نسمعها من العاصمتين. ولقد حذرنا من الوصول الى هذا المستوى من لغة الخلاف، وحذرنا من الاندفاع الذي قد يصل الى فقدان فضيلة الحوار، لكن هذا ما حدث، بل حدث ما هو اكبر منه.

اشقاءنا في قطر والبحرين، نتقدم لكما بخالص الشكر على حفلة الاحباط التي قمتم بادائها بقليل من الاحتراف، وكثير من الاثارة غير المبررة، ونقول لكل المحبطين مثلنا «لا عزاء لاهل الخليج»!!

اخيرا.. هل سمع اشقاؤنا في قطر والبحرين بهيئة تسوية المنازعات في مجلس التعاون الخليجي؟.. سؤال موجه للجميع!!



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ٦ / ٢٠٠٠

رؤية مصرية

قبل صدور الحكم

انا لا اقرأ الطالع.. ولا استقرىء الغيب.. ولا اسبق الاحداث إن قلت واكدت ان ازمة حدود البحرين وقطر المعروضة الآن أمام محكمة العدل الدولية لن تنتهى كما يتمنى الخليجيون والعرب. فالضرر واقع سواء قضت المحكمة لصالح البحرين او لصالح قطر، ومضاعفات الأزمة واردة ايا كان القرار.

ومن المؤكد ان الخسائر لن تلحق بقطر وحدها او بالبحرين وحدها بل بمجلس التعاون الخليجى أيضا ذلك التنظيم الذى يجمعهما مع اربع دول خليجية اخرى منذ عام ١٩٨١.

ولعل هذا ما جعل البحرين منذ بداية الأزمة، خصوصا فى الفترة الاخيرة، تشدد على ضرورة حل الخلاف وديا، وفى اطار جهود الوساطة الخليجية، وعدم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية إلا باتفاق الدولتين وليس من جانب قطر وحدها بصفة منفردة. ففى اطار الحل الودى سيتم التراضى بين الدولتين على اجراءات انهاء الخلاف، ايا كان الحل. بينما لن يتحقق ذلك عن طريق المحكمة ايا كان القرار.

كما انه ليس من المتصور فى حالة صدور الحكم لصالح البحرين - مثلا - ان تعدل قطر من موقفها حتى وان قبلت بالقرار مضطرة باعتبارها صاحبة الدعوى أمام المحكمة، وإلا ما استمرت فى نزاعها على الجزر الثلاث موضوع الخلاف منذ اكثر من خمسة عشر عاما إلى حد التهديد بالمواجهة العسكرية منذ عام ١٩٨٦.

وليس من المتصور أيضا ان تعدل البحرين من موقفها لو صدر الحكم لصالح قطر. فالبحرين لا تستطيع التخلى عن الجزر الثلاث التى تمثل ثلث مساحة اراضيها. او أن تقبل بإلغاء قرار هيئة التحكيم الذى اصدرته ١٩٣٩ والذى يؤكد حقها فى ملكية جزر الحوار وجزيرة «الزبارة» التى استولت عليها قطربالقوة كما تؤكد البحرين ولاسباب كثيرة أخرى فندها دفاعها أمام المحكمة.

مع هذا التعارض الشديد فى المواقف، ومع الاقتناع الكامل لكل من طرفى النزاع بموقفه وببطلان الموقف الآخر ..هل من المتوقع ان تنتهى الأزمة بالقرار المنتظر من محكمة العدل الدولية ؟!

اغلب الظن - ما لم يكن لدول مجلس التعاون دور فى فض هذا النزاع - ستتمكن منهما أشباح الحقد والضغينة التى قاومها الاثنان لسنوات طويلة، حفاظا على علاقات الجوار، والانتماء إلى المجلس، والارتباط بين الشعبين بصلات قرابة وصداقة وما لم تكن للجامعة العربية ودولها المؤثرة دورا ايجابيا فى التوفيق بينهما لن تنتهى الأزمة بقرار المحكمة لان المهم ليس صدور القرار وإنما تنفيذه.

من تابع دفاع البحرين وقطر أمام المحكمة قد ينحاز إلى أى منهما وقد يقتنع بمبررات الأولى أو الثانية. ولكن ما يهم ليس التعاطف او الاقتناع.. المهم هو الحل الذى لا يقطع الأوصال ولا يسوىء العلاقات ولا يزيد الخلاف اشتعالا. ففى النهاية الخلاف بين دولتين شقيقتين وجارتين خليجيتين وعربيين. وإذا كان العالم يسعى لتصفية الخلاف العربى الاسرائيلى من اجل السلام.. الا نسعى لتصفية الخلاف فيما بيننا قبل اشتعال النار.

مرة اخرى اؤكد اننى لا اقرأ الطالع.. ولا استقرىء.. ولا اسبق الاحداث

أحمد الجندى

٠٠٠٣٤٧



المصدر : الهدف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٣

عمان وباكستان تستعدان لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بينهما

■ مسقط - اف ب: اعلن الوزير العماني المكلف الشؤون الخارجية يوسف بن علوي ان عمان وباكستان ستوقعان اليوم اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لمناسبة زيارة حاكم باكستان العسكري الجنرال برويز مشرف الى مسقط.

وقال بن علوي لوكالة فرانس برس انه «سيوقع مع نظيره الباكستاني اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين البلدين» من دون اعطاء المزيد من المعلومات حول الاتفاق الذي يشار اليه للمرة الاولى في مسقط.

ووصف بن علوي زيارة مشرف التي تستغرق يومين بـ«المهمة»، مضيفا انها تهدف، في نظره، الى «تعزيز التعاون الثنائي».

ومن جهته، اعلن مشرف الى الصحافيين ان بلاده تهتم «بدرجة كبيرة بتطوير وتوسيع علاقاتها مع السلطنة خاصة في المجالات الاقتصادية».

وقدم مشرف من طهران حيث كان يمثل بلاده في القمة السادسة لمنظمة التعاون الاقتصادي.

وتضم المنظمة عشر دول هي ايران وباكستان وتركيا (الدول التي اسست المنظمة عام 1985) وانضمت اليها لاحقا عام 1992 ست جمهوريات سابقة في الاتحاد السوفياتي في اسيا الوسطى هي طاجيكستان واذربيجان وكازاخستان واوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان الى جانب افغانستان.



المصدر : القدس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/٢٠٠٠

عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين

■ مسقط - اف ب: وقعت عمان وباكستان امس الاثنين اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما لمناسبة زيارة حاكم باكستان العسكري برويز مشرف الى مسقط.

ووقع الاتفاقية الوزير العماني المكلف الشؤون الخارجية يوسف بن علوي ونظيره الباكستاني عبد الستار، كما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

وقال بن علوي اثر اختتام مراسم توقيع الاتفاقية بحضور مشرف «ان الاتفاقية ستحل الكثير من المشكلات التي كانت موجودة في الماضي والخاصة بمصائد الاسماك والثروات البحرية وستعطى الفرصة لاستغلال هذه الثروات».

واضاف «لقد وقعنا الاتفاقية بعد جهود طيبة وفي وقت قصير لم تواجهنا خلاله اي مشكلات في تحديد الخطوط البحرية على اساس قانون البحار الدولي».

ويبلغ طول الخط الفاصل بين البلدين في بحر عمان 270 كيلومترا، ويتضمن تسع نقاط لترسيم الحدود البحرية بينهما.

ومن جهته، اعرب الوزير الباكستاني عن امله في ان يشكل الاتفاق «خطوة على طريق تعزيز العلاقات بين البلدين». وقال الوزير العماني ان بلاده «بتوقيع اتفاقية الحدود البحرية مع باكستان انجزت جميع اتفاقياتها الحدودية مع الدول المجاورة».

وكانت سلطنة عمان وقعت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ايران عام 1974 واتفاقية مماثلة مع السعودية عام 1990 واليمن عام 1992 والامارات العربية المتحدة عام 1999.



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/٢٠٠٠

عُمان وباكستان توقعان اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية

□ مسقط -
محمد سيف الرحبي

■ تم في مسقط امس التوقيع على اتفاق لترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين عُمان وباكستان. وبعد توقيع الاتفاق صرح وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله ان اتفاق مسقط يمثل علامة بارزة في العلاقات العمانية - الباكستانية، مشيراً الى ان تحديد خط الوسط للمنطقة الاقتصادية الخالصة في خليج عمان بين البلدين الذي رسم بناء على القانون الدولي للبحار، لم يواجه اي صعوبة. وقال ان هذا الاتفاق، وهو الاول من نوعه الذي توقعه عمان مع دولة مجاورة بشأن البحار العالية، «سيفتح الباب لنا لكي نحدد خطوط الفصل في الوسط بالنسبة للمناطق الاقتصادية مع الدول المجاورة الاخرى وسيحل الكثير من المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك والثروات البحرية والحدود بشكل عام، كما يعطي الفرصة للاستغلال الأمثل للثروات البحرية».

وبمناسبة زيارة الفريق اول برويز مشرف الرئيس التنفيذي لباكستان للسلطنة قال يوسف بن علوي ان مشرف يتطلع الى «تمتين العلاقات بين باكستان والسلطنة امتداداً لعلاقات تاريخية قوية تربط البلدين». واضاف ان المحادثات التي اجراها السلطان قابوس مع مشرف تناولت «كل القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي سياسياً واقتصادياً». وزاد بن علوي ان «مشرف اكد ان بلاده تبذل كل ما بوسعها بهدف تخفيف حدة التوتر في المنطقة وجنوب آسيا». واعرب الوزير العماني عن دعم بلاده الجهود الباكستانية.

واشار بن علوي الى أن بلاده انجزت ترسيم كل الحدود البرية مع الدول الشقيقة المجاورة، كما وقعت في بداية السبعينات مع ايران اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية، مشيراً الى ان «علاقاتنا كانت أكثر استقراراً وتعاوننا أكثر فائدة مع كل تلك الدول التي تم تحديد الحدود السياسية والجغرافية معها».

وغادر مشرف مسقط امس مختتماً زيارته للسلطنة التي استمرت يومين.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦/٢٠٠٠

سلطنة عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود

مسقط: سامي حامد
جنيف: ق.ن.أ

وقع يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية وعبد الستار وزير الخارجية الباكستاني امس بفندق قصر البستان في عمان اتفاقية الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين سلطنة عمان وباكستان.

وقال بيان عماني ان «هذه الاتفاقية ستسهم في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وتنمية المصالح والمنافع المشتركة» من جانبه قال يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية عقب توقيع الاتفاقية ان اتفاقية مسقط تمثل علامة بارزة في العلاقات العمانية - الباكستانية التي كانت على الدوام جيدة وتتمتع بثقة متبادلة.

واضاف في تصريح للصحافيين: ان تحديد خط الوسط للمنطقة الاقتصادية الخالصة في خليج عمان بين السلطنة وباكستان لم تواجه اي صعوبة وبالتالي فان الاتفاقية هي اول اتفاقية توقعها السلطنة في البحار العالية مع دولة مجاورة.

واشار بن علوي الى ان «الاتفاقية ستفتح الباب لنا لكي نحدد خطوط الفصل في الوسط بالنسبة للمناطق الاقتصادية مع الدول المجاورة الاخرى وفي المقابل فانها ستحل الكثير من المشكلات الموجودة في الماضي الخاصة بمصائد الاسماك والثروات البحرية والحدود بشكل عام، وتعطي الفرصة للاستغلال الامثل للثروات البحرية سواء كانت على المستوى الثنائي او الفردي».

وأكد ان توقيع الاتفاقية بحضور فهد بن محمود ال سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء والفريق اول برويز مشرف الرئيس التنفيذي لجمهورية باكستان الاسلامية «دلالة على قوة العلاقات بين البلدين». وذكر الوزير العماني «ان السلطنة انجزت ترسيم جميع الحدود البرية مع الدول الشقيقة المجاورة كما وقعت في بداية السبعينات مع ايران اتفاقية ترسيم الحدود البحرية».

مشيرا الى ان «تجربة السلطنة في هذا كله دليل على ان علاقاتنا كانت اكثر استقرارا وتعاوننا واكثر فائدة مع كل تلك الدول التي رسمت الحدود السياسية والجغرافية معها». ويبلغ الخط الفاصل بين عمان وباكستان حسب الاتفاقية التي تم توقيعها امس، نحو 146 ميلا بحريا حيث تم الاتفاق على 9 نقاط على الخط لتحديد المياه الاقتصادية الخالصة واقل نقطة تبعد تقريبا 105 اميال بحرية عن اقرب نقطة على اليابسة في الدولتين.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٦/٢٠٠٠

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين سلطنة عمان وباكستان

مسقط ـ حمود الطوقي:

■ اختتم الجنرال برويز مشرف رئيس السلطة التنفيذية في باكستان امس زيارة لسلطنة عمان استغرقت يومين التقى خلالها العاهل العماني السلطان قابوس بن سعيد وجرى فيها التوقيع على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين وانشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في خليج عمان.

وقال يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية عقب توقيع الاتفاقية انها تفتح الباب لبلاده لتحديد خطوط الفصل في الوسط بالنسبة للمناطق الاقتصادية مع الدول المجاورة وستحل الكثير من القضايا المتعلقة بمصائد الاسماك والثروات البحرية.

وعلمت «الاتحاد» ان اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين تشمل المنطقة التي تقل فيها المسافة بين عمان وباكستان عن ٤٠٠ ميل بحري وتقسيمها بالتساوي بينهما.

وقال بن علوي ان الاتفاقية أنجزت في وقت قصير ودون أية صعوبات لتحديد الخطوط البحرية الفاصلة بين البلدين التي رسمت على أساس قانون البحار الدولي.

وتشمل الاتفاقية الموقعة بين البلدين ١٥ بنداً وتتيح لهما استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، كما تمكن كل طرف استغلال المنطقة الخاصة به للصيد البحري دون السماح لأي طرف ثالث استغلال مياه المنطقتين.

وذكر بن علوي ان مشرف اطلع العاهل العماني على الأوضاع في بلاده وجهودها لتخفيف حدة التوتر في المنطقة وجنوب آسيا وأشار الى دعم السلطنة لتلك الجهود.

وكان بن علوي قد وقع الاتفاقية عن الجانب العماني بينما وقعها من الجانب الباكستاني وزير الخارجية عبدالستار.

وكان الجنرال مشرف قد أكد في تصريحات صحافية له قبيل مغادرته مسقط ان الانتخابات المقبلة ستجرى في بلاده في الموعد الذي كان قد أعلنه من قبل أي في العام ٢٠٠٢ مستبعداً اي دور لزعيمة المعارضة بنازير بوتو.



السلطان قابوس لدى لقائه بمشرف امس الاول. (أ ف ب)



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ٦ / ٢٠٠

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين عمان وباكستان .

مسقط ـ من محمد محمود عثمان:

وقعت سلطنة عمان وباكستان اتفاقية لترسيم حدودهما البحريةفى المحيط الهندى وصرح يوسف بن علوى عبدالله وزير الشئون الخارجية بالسلطنة بأن التوقيع جاء عقب محادثات السلطان قابوس بن سعيد سلطان أمس مع الجنرال برويز مشرف الرئيس التنفيذى للسلطة الحاكمة فى باكستان بان الاتفاقية ستسهم فى تعزيز التعاون الثنائى وتنمية المصالح المشتركة.

وقال بن علوى إن السلطنة حريصة على الانتهاء من ترسيم حدودها مع الدول المجاورة بالاضافة إلى تدعيم وترسيخ الأمن والاستقرار فى المنطقة.

وكانت سلطنة عمان قد انتهت من ترسيم حدودها مع اليمن والسعودية بالاضافة إلى جزء كبير من الحدود مع الامارات العربية.



المصدر : الأهرام

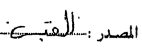
التاريخ : ١٢/٦/٢٠٠٠

البحرين تواصل مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية

المنامة - من سامي كمال : تستكمل البحرين اليوم الجولة الاولى من مرافعاتها الشفوية في خلافها الحدودي مع قطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حيث ستواصل في هذه الجولة التي ستنتهي بعد غد تفنيد الادعاءات القطرية حول السيادة على جزر حوار والجزر البحرية الاخرى التي يتنازع عليها البلدان كما ستقدم الي المحكمة ادلتها ووثائقها التي تثبت تبعية هذه الجزر ومنطقة الزبارة الواقعة علي الساحل القطرى لسيادتها منذ فترات طويلة.

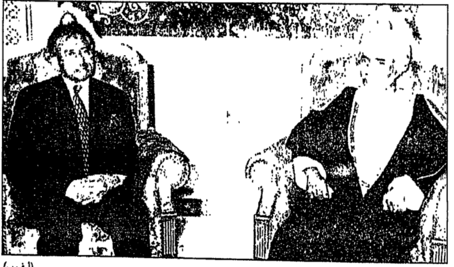
ومن جانب أخر اشار مصدر بحريني مطلع في تصريح لـ « مراسل الاهرام» الي ان محكمة العدل الدولية التي ستغلق باب المرافعة النهائية في القضية يوم الخميس التاسع والعشرين من يونيو الحالي ، قد تصدر حكمها في الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر في الاول من ديسمبر المقبل.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦/٢٠٠٠م

عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية



● قابوس مستقبلا مشرف (أ ف ب)

مسقط - كونا - وقعت سلطنة عمان وباكستان امس اتفاقية مسقط لترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بينهما، بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني فهد بن محمود ال سعيد والرئيس التنفيذي لباكستان الفريق اول برويز مشرف.

ووقع الاتفاقية التي جرت مراسمها في فندق قصر البستان الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله ونظيره الباكستاني عبد الستار.

وذكر مصدر دبلوماسي عماني لوكالة الانباء الكويتية ان الخط الفاصل بين البلدين حسب الاتفاقية بلغ نحو ١٤٦ ميلا بحريا وتم الاتفاق على ٩ نقاط لترسيم المياه الاقتصادية الخالصة.

وان اقل نقطة تبعد تقريبا ١٠٥ اميال بحرية في اقرب نقاط الاساس للدولتين.

وذكر الوزير بن علوى ان هذه الاتفاقية تحدد خط الوسط في المنطقة الاقتصادية الخاصة بخليج عمان وباكستان، حيث تعد اول اتفاقية يتم توقيعها في البحار العالية مع دولة مجاورة مثل باكستان.

واضاف ان الاتفاقية ستفتح الباب لنا مع الدول المجاورة الاخرى وسوف تحل كثيرا من المشكلات الخاصة بمصائد الاسماك والثروات البحرية والحدود بشكل عام، وتعطي فرصة للاستغلال الامثل للثروات البحرية».

المصدر : الحياة
التاريخ : ١٤/٦/٢٠٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استأنفت مرافعتها أمام محكمة العدل

البحرين: قطر تلاعبت بالخرائط وأوقات المد والجزر

□ لاهاي - اسماعيل زاير

■ واصلت البحرين امس ردها على المرافعات الشفوية القطرية امام محكمة العدل الدولية، في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين. وترافع في الجلسة الصباحية اثنان من محامي البحرين هما استاذ القانون روبرت فولتيرا (كندي) والدكتور فتحي كميشة (تونسي).

وذكر فولتيرا ان عشيرة الدواسر توطنت في حوار منذ ١٨٤٥ واقامت فيها تجمعات سكنية ودانت للبحرين وحكامها ال خليفة، وتطرق إلى المحاولة العثمانية لغزو منطقة الزخلانية في ١٩٠٩ واحتلالها، والمواقف البريطانية والبحرينية المناهضة لهذا الاحتلال، الذي انتهى بتثبيت سلطة البحرين على كل الجزر التابعة لحوار.

وعرض فولتيرا وثائق خطية ومصورة تشير إلى ان «جزر حوار لم تكن خالية من السكان كما ادعى الجانب القطري»، وشدد على تفنيد الوثائق القطرية بصدد مسألة قرب حوار جغرافياً إلى قطر. واستخدم وثائق مصورة بالفيديو ليشير إلى ان «القطريين ضللوا المحكمة من خلال التلاعب بمقاسات الخرائط واوقات المد والجزر، وتاثير هذه العملية على طبيعة البعد الجغرافي الذي تستند إليه قطر». (راجع ص ٣).

وعاد القانوني فتحي كميشة إلى نصوص المعاهدات الرسمية التي ربطت بريطانيا بكل من البحرين وقطر قبل الاستقلال وبعده، ليستنتج ان تلك النصوص تلزم البلدين القبول بالحدود السياسية المقررة لدى حصولهما على الاستقلال، واستشهد بمبدأ «لكل ما في حوزته» الذي أقرته محكمة العدل الدولية في نزاعات مماثلة.

فندت ادعاءات قطر عدم وجود أدلة لسلطتها على الجزر

البحرين: جزر حوار لم تكن مناطق خالية ولا كياناً مستقلاً

لاهاي - اسماعيل زاير

■ واصلت البحرين امس ردها على المرافعات الشفوية القطرية امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين، وترافع في الجلسة الصباحية اثنان من محامي البحرين هما استاذ القانون روبرت فولتيرا (كندي) والدكتور فتحي كميشة (تونسي).

وركز فولتيرا على رد «الادعاءات القطرية» بصدد ملفات عدة منها اعتبار عشيرة الدواسر من البدو الرحل الذين أقاموا في الجزيرة في شكل غير دائم. واكد مندوب البحرين عبر وثائق بريطانية وعثمانية ان الدواسر توطنوا في جزر حوار منذ العام ١٨٤٥ وأقاموا فيها تجمعات سكنية مستقرة و«دانوا للبحرين وحكامها آل خليفة».

واستشهد بسجلات للشرطة والقضاء وخرائط للملاحة البحرية رسم بعضها قباطنة عثمانيون عام ١٨٧٩. كما أوضح تابعية السلطات القضائية على حوار وجزرها الى حاكم البحرين.

وفند المحامي الكندي ادعاءات قطر بعدم وجود أدلة على سلطة البحرين على حوار قبل عام ١٩٣٦، مستنداً الى وثائق رسمية تعود الى بداية القرن العشرين بما في ذلك وثائق عن خلاف نشب بين دواسر البحرين والحاكم عام ١٩٢٢ حول الضرائب.

كما استشهد بوثيقة بريطانية كتبها الميجر ديلي في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٢٢ تؤكد «ان الدواسر استقروا في البحرين مدة طويلة بما يجعل منهم مواطنين بحرينيين».

ورد فولتيرا على شهادات قدمها الجانب القطري وتنسب الى سكان حوار ويقترح فيها ان حوار كانت «كياناً مستقلاً». وقدم محامي البحرين شهادات عديدة لمواطنين من دواسر جزر حوار، يؤكدون فيها نشاطهم الحياتي في الجزيرة وجوارها، وتابعيتهم البحرينية «وتطوير بنية الادارة المدنية على الجزر من قبل آل خليفة». واثبت فولتيرا بوثائق مكتوبة ومصورة ان جزر حوار لم تكن مناطق خالية من السكان كما تقدم بذلك الادعاء القطري. وعرض الدفاع البحريني فيلم فيديو يسجل التطور التاريخي والعمراني في جزر حوار وما حولها ويثبت كثافة النشاط الانساني على الجزر منذ فترة طويلة.

وانتقل فولتيرا في دفاعه الى نقض الوثائق القطرية بصدد القرب الجغرافي بين حوار وقطر، واثبت عبر استخدام وثائق مصورة بالفيديو ان «القطريين ضللوا المحكمة من خلال التلاعب بمقاسات الخرائط وأوقات المد والجزر، وتأثير هذه العملية على طبيعة البعد الجغرافي الذي تستند اليه قطر»، وأوضح حقيقة الابعاد الجغرافية التي تربط بين شاطئ حوار وقطر «وهي ليست بضع مئات من الامتار كما تدعي الدوحة».

واستكمل القانوني التونسي فتحي كميشة الدفاع البحريني بالمرافعة عن حقيقة الدور البريطاني في التحكم في نزاع قطر - البحرين، واستعاد نصوص المعاهدات الرسمية التي تربط المملكة المتحدة بكل من البلدين قبل الاستقلال وبعده، واكد ان تلك المعاهدات تلزم الدولتين الواقعتين تحت الحماية البريطانية منذ ١٨٨٠، بضرورة عدم التنازل عن ملكياتها في الاراضي او تغييرها، او منح الامتيازات النفطية او عقد الاتفاقات من دون موافقة البلد الحامي، المملكة المتحدة.

وركز كميشة على ان إحالة النزاع البحريني - القطري الى بريطانيا للتحكيم كان منسجماً مع الاتفاقات المبرمة مع البلدين، كما اكد ان نصوص المعاهدات المبرمة مع المملكة المتحدة «تلزمهما القبول بالحدود السياسية التي حازا عليها عند حصولهما على الاستقلال»، مستشهداً بمبدأ «لكل ما بحوزته» الذي اقرته محكمة العدل الدولية في حالتي النزاع بين بوركينا فاسو ومالي عام ١٩٨٦ والنزاع بين هندوراس والسلفادور عام ١٩٩٢.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]

البحرين تطالب المحكمة بتطبيق مبدأ استمرارية الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية

لاهاي: عبد الحميد البحياوي

شكلت مرافعة المحامي فتحي كميشة في جولة المرافعات الشفوية التي قدمتها دولة البحرين امس اما إمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن نزاعها مع قطر حول الحدود البحرية والمسائل الاقليمية، منعطفا كبيرا في سير اثبات الحجج والبراهين بشأن ملكية جزر حوار والزبارة وفشت الديبل المتنازع عليها بين البلدين. واعتبرت مصادر مطلعة من داخل قاعة المحكمة أن مرافعة المحامي التونسي كميشة لصالح البحرين «قلبت الطاولة» على مطالب قطر ببسط سيادتها على جزر حوار الواقعة حاليا تحت السيادة البحرينية عندما طالب كميشة المحكمة الثبات على تطبيق نفس القوانين التي طبقتها في السابق على قضايا مشابهة واعتبار الاحكام الصادرة في قضايا بوركينا فاسو ضد مالي عام 1986، وكذلك قضية الهندوراس ضد السلفادور عام 1992 كقياس يتبع في الحكم في الخلاف بين البحرين وقطر من خلال اعتماد قانون UTi Possidetis المرتكز على مبدأ استمرارية الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والقاضي بـ «ما امتلكته في الماضي ستواصل امتلاكه في المستقبل».

وشدد كميشة في مرافعة قوية شدت امس انتباه القضاة الدوليين الـ 15 لمحكمة العدل الدولية، خاصة في ما يتعلق بتطابق هذا القانون مع القضية التي تنظر فيها المحكمة حاليا. وفي دفاعه عما اعتبره حق البحرين في جزر حوار ركز كميشة على حق كل دولة كانت تحت الحكم الاستعماري ان تحافظ على التقسيم الحدودي القائم يوم استقلالها. وأكد كميشة لـ «الشرق الأوسط» ان «هذا القانون الدولي طبق في العديد من بلدان اميركا اللاتينية وافريقيا وحتى في اوروبا الشرقية، ويعتمد ايضا من طرف محكمة العدل الدولية في العديد من القضايا، وهو يعطي البحرين الحق في ملكية الجزر لأن المنامة تستوفي شروط هذا القانون».

كما اكد كميشة على أن «الموقف البحريني حتى من دون اللجوء الى الحقائق الكثيرة التي قدمتها البحرين لإثبات ملكيتها للجزر اصبح منذ اليوم أكثر قوة والى اللجوء الى مبدأ ما امتلكته في الماضي ستواصل امتلاكه في المستقبل المتعامل به دوليا حسم بشكل شبه مؤكد ملكية جزر حوار لصالح دولة البحرين».

وأوضح المحامي التونسي للمحكمة أن البحرين وقطر ورثتا عام 1971 من بريطانيا تقسيما حدوديا وضع جزر حوار تحت سيادة البحرين بحكم حكم تحكيمي ملزم صادر عام 1939 عن بريطانيا التي لجأت اليها قطر آنذاك لحل مشكلة السيادة على جزر حوار بينها وبين البحرين.

واعتبرت مصادر قانونية أوروبية في محكمة العدل الدولية ان مرافعة المحامي التونسي خرجت بالقضية من الحيثيات الاقليمية واعطتها بعدا دوليا، وكان تأثيرها قويا على اعضاء المحكمة والحضور من رجالات القانون الدولي الذين كانوا يتابعون مجرى القضية منذ البداية لأن كميشة قد ركز على أهمية الحفاظ على استقرار الدول من خلال تطبيق مبدأ Uti Possidetis لتجنب كل الصراعات والحروب التي ترمي الى تغيير الحدود بالقوة. وكان المحامي روبيرت فوليترا من كندا رد من جانبه على الدفاع القطري الذي سبق ان قال جزر حوار خالية، مشددا بواسطة عرض فيلم فيديو ان تلك الجزر تعرف نشاطات وفعاليات عمرانية تعود الى بداية هذا القرن، الى جانب تقديم وثائق تاريخية تؤكد شرعية سيادة البحرين على الجزر. وشدد المحامي الكندي ان قبيلة الدواسر التي كانت تسكن جزر حوار كانت تسكنها سبعة اشهر سنويا ولها بيوت ومساجد ومقابر داخلها. وكانت تلك القبائل تولي امرها الى آل خليفة شيوخ البحرين الذين كانوا يفضون النزاعات في ما بينهم.



المصدر : البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ٢٠٠٠

الامارات تدعو البرلمانات العربية لمساندتها في قضيـــة الجزر

بعث محمد خليفة بن حبتور رئيس المجلس الوطني الاتحادي برسائل الى رؤساء برلمانات الدول العربية يدعوهم فيها الى دعم قضية الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة من قبل ايران والمقدمة من قبل المجلس الوطني الاتحادي كبند اضافي على جدول اعمال المؤتمر الرابع بعد المائة الذي سيعقد في جاكرتا في الفترة من 15 الى 21 اكتوبر المقبل.

وقد اشاد رئيس المجلس في رسائله الى رؤساء البرلمانات العربية بمواقف شعوبهم في المؤتمر السابق والتي كان لها اكبر الاثر في دعم القضية شاكرا لهم دعمهم لموقف الامارات في هذه القضية وتضمينهم لها في كلماتهم الرئيسية .

كما دعا بن حبتور الشعب البرلمانية في الدول الشقيقة والصديقة لدعم موقف الامارات والبند العربي الموحد والعمل على انجاحه كما حدث بالنسبة لبند اللاجئين المقدم من الشعبة الجزائرية في المؤتمر الماضي.

وكانت المجموعة العربية قد اتفقت في اجتماعها الذي عقد في ابريل الماضي على هامش اجتماعات مؤتمر الاتحاد الفائت في العاصمة الاردنية عمان بان يكون بند الجزر هو البند العربي الموحد في مؤتمر الاتحاد المقبل بجاكرتا.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٦/.....

الدفاع البحريني يؤكد لمحكمة العدل:

حوار لم تتبع قطر أبدا

لاهاي - واخ - واصلت البحرين مرافعاتها الشفوية امام محكمة العدل الدولية حيث قدم المترافعون البحرينيون ادلة تؤكد الموقف البحريني القانوني بشأن امور الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر بشان جزر حوار، وفشت الديبل وقطعة جرادة وجزر جنان.

واعطت البحرين سلسلة من الوثائق التي اكدت استمرار سيادتها على جزر حوار منذ نشأة دولة البحرين بقيادة ال خليفة عام ١٧٦٠ وحتى يومنا هذا، فهناك ثمانون وثيقة تروي قصة التواصل الموضوعي والتاريخي والسياسي والطبيعي بين جزر البحرين الرئيسية وجزر حوار وهي وثائق تستند الى تقارير لرسميين كبار كتبوا معايشتهم لارض الواقع في البحرين وبينوا ملكية جزر حوار وعائديتها الى سيادة ال خليفة سواء كان هؤلاء الرسميون عثمانيين او بريطانيين.

كيفية صيد اللؤلؤ

كما قدمت البحرين بالاضافة الى الوثائق والتقارير والخرائط شهادات شهود عيان معاصرين لسيادة البحرين على جزر حوار ومنهم عبدالله بن ثامر الدوسري الذي ولد عام ١٩٢٤ والذي روى كيف كان يتم صيد اللؤلؤ، وكيف ان البحرينيين كانت لهم الغلبة في هذه الصناعة وما زالوا في مناطق مصائد اللؤلؤ وجزر حوار حيث لم يكن احد ينافسهم في نشاطهم الاقتصادي ليس في جزر حوار فحسب بل في عموم البحرين وشبه جزيرة قطر برمتها.

وفي هذا الشان اوضحت مرافعات البحرين تفاصيل الواقع الجغرافي والتاريخي حول حدود جزر حوار استنادا الى شهادة شاهد عيان (عبدالله بن ثامر الدوسري) الذي افاد انه عند السفر من الدوحة كان علينا ان نمر بصحراء جرداء ولم تكن اية محطات او قرى للتوقف، كما لم يكن هناك اية علاقة بين حوار وقطر.

ونقلت وكالة انباء الخليج عن الشاهد قوله ان الدواسر كانوا فخورين جدا لكونهم يعيشون تحت سلطة حاكم البحرين هذا بالاضافة الى ان الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين انذاك كان يزور جزر حوار حتى انه في احدى زياراته استطاع انقاذ بعض الجنود العثمانيين الذين تعرضوا للغرق.

واعتبرت الدفاعات البحرينية ان كل هذه الحقائق التي تدعمها الوثائق والتقارير وروايات الشهود انما تبين على نحو جلي ان جزر حوار لم تكن لها صلة بشبه جزيرة قطر.

ومع ان شبه الجزيرة هذه لم تكن تعني قطر او ال ثاني الذين عاشوا في محيط الدوحة فان التقاليد التراثية في جزر حوار كانت تعكس مدينة متحضرة من خلال تواصلها مع البحرين وهي اكثر تقدما وتحضرا عما كانت عليه حال الدوحة التي كانت تعيش حياة بدائية مقفرة لم تغادر خصوصية البداوة، ولعل ظاهرة رفع الاعلام البحرينية في جزر حوار في مواسم الاعياد، وقيام الاطفال بوضع الخناجر الصغيرة في وسطهم كانت مظاهر متطورة حظيت باعجاب المقيم السياسي البريطاني ويتمان الذي كتب له الرائد ديلي عام ١٩٢٢ بانه لاحظ في جزر حوار تطورا صميميا لا ينفصم عن الواقع الذي كان قائما في البحرين والذي يختلف تماما عما كانت عليه حال الدوحة.

وتساءل محامو البحرين لو ان المحكمة قد زارت جزر حوار لعرفت ان اقرب طريق للوصول الى جزر حوار هي البحرين اذ انها تستغرق ست دقائق بطائرة الهليكوبتر عن تلك المسافة الطويلة التي تستغرقها الرحلة من الدوحة.

وشددوا على ان الحقائق التي عرضتها البحرين واستنادا الى سيرة التاريخ تدعمها من جهة اخرى نتيجة التحكيم لعام ١٩٣٨/١٩٣٩ الذي انتهى الى ان جزر حوار هي جزء من البحرين.

واستشهد الدفاع كثيرا بالتاريخ الاستعماري الذي انتهى بتشريع وجود الدول المعاصرة وهذه القضية في غاية الاهمية بالنسبة لدول الخليج العربية لانها خضعت لعلاقات تعاقدية خاصة مع السلطات البريطانية التي انتهت بتوقيع اتفاقيات الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وعلاقات الامر الواقع عشية الانسحاب، وذكر الدفاع بالاتفاقية الموقعة بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ودولة البحرين الموقعة في ١٥ اغسطس ١٩٧١ التي اعتبرت جزر حوار جزءا من ملكية البحرين انطلاقا من الاحتفاظ بالارض ومبدأ الامر الواقع الذي يعد السيادة هنا حرمة لا تنتهك.

واوضح المحامي البروفيسور مايكل رايزمان خلال مرافعته التكميلية بشأن الجانب البحري ان قطر لم تورد اي ادلة ايا كانت تدعم ممارساتها فوق فشت الديبل، وانه بدلا من ذلك فانها ولربما بشكل غير مقصود قدمت ادلة متعددة تؤكد سيادة البحرين، بينما تحاول في الوقت ذاته ان تنتقص الاهمية القانونية لممارسات البحرين السيادية.

وبالنسبة لجزيرة جنان اشار رايزمان الى ان قطر تدعي بها من خلال خمسة اسس اولها مسألة القرب الجغرافي وقضية التكوين الجغرافي (الجيومورفولوجي)، والذي شدد على انه لا يعتبر اساسا للملكية اعتمادا على القانون الدولي.



جدل في محكمة العدل الدولية حول مقابر الجزيرة ولونها في الخرائط

تناقض تام بين الروايتين القطرية والبحرينية لتاريخ «حوار البشري»

المنامة ـ الدوحة ـ «القدس العربي»

من مازن حماد:

ركز محامو البحرين امام محكمة العدل الدولية في مرافعاتهم الاخيرة على «التاريخ البشري» لجزيرة حوار وهي اهم المناطق المتنازع عليها بين البلدين، قائلين ان هناك ادلة على ان «حوار» والجزر الصغيرة الواقعة حولها تنتمي للبحرين منذ اجيال عدة. وحاول المحامون من خلال تركيزهم على هذه النقطة اضعاف حجة قوية تمتلكها قطر بشأن الجزيرة التي تعتبر حاليا جزءاً من دولة البحرين، وهذه الحجة هي ان الجزيرة ملاصقة للشاطىء القطري بحيث انها لا تبتعد عنه في بعض النقاط اكثر من 150 متراً.

واشار المحامون الى ان هناك مقابر في حوار دفن فيها مواطنون بحرينيون من قبيلة الدواسر، والى ان هناك قريتين في الجزيرة يرجع تاريخهما الى عام 1820. وسعى المترافعون الى اثبات السيادة على حوار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مشيرين الى ان آل خليفة هزموا الحامية الفارسية على الجزيرة الرئيسية للبحرين عام 1783 ومدوا سيطرتهم الى ما وراء شبه جزيرة قطر لتتضمن الجزر الواقعة في خليج البحرين. وقالوا ان فرعاً من قبيلة الدواسر التمس من حاكم البحرين السماح لهم بالاستقرار في جزر حوار، وان قاضي منطقة الزبارة المعين من قبل حاكم البحرين وافق على الطلب واستقر الدواسر في الجزر.

وقد تناول محامي البحرين بولسون خرائط النفط في حوار المنطقة محمل النزاع قائلا ان آل ثاني لم تكن لهم سيادة عليها.. وركز في دفاعه على ضرورة عدم الاعتماد على تلك الخرائط المقدمة من قطر كدليل على عدم حق البحرين في السيادة على الحوار.

واشار في هذا الصدد الى خارطة للطرق خلال فترة بدء المفاوضات حول امتيازات النفط توضح ان الطرق الموجودة في ذلك الوقت في شبه جزيرة قطر كانت قاصرة على الجانب الشرقي ولا توجد طرق في الزبارة او في حوار.. موضحا ان البحرين لم تخصص في تلك الفترة امتيازات للتنقيب عن النفط في البحرين... وبعد ذلك ترافع ديسمان حيث استعرض الجغرافيا الطبيعية والسياسية للبحرين وخصائصها حسب قانون الحدود البحرية الدولية ومسائل السيادة حيث دعا الى التمييز بين الدولة القارية والدولة المتعددة الجزر والتي تسمى بالدولة الارخبيلية... مشيرا الى ان البحرين دولة ارخبيل وقطر دولة شبه جزيرة وان ما يميز هذه القضية عن سواها هو ان المسافات بين البلدين الواقعة في الجزء الادنى من منطقة ترسيم الحدود تتعلق بمياه اقليمية.

وقال ان قرار المحكمة بشأن المسائل الاقليمية وهي حوار والزبارة يؤثر بصورة كبيرة على الحدود البحرية واكد اهمية السواحل في هذه القضية وان تحديد مسألة مصائد اللؤلؤ سوف تحدد الى حد كبير موقع خط الوسط.

وقال ان المبادىء القانونية الحاكمة ليست تلك التي تقترحها قطر لأن قطر شبه جزيرة وانه بالنظر الى جغرافيتها فان تحديد البيانات الضرورية لترسيم حدود المناطق البحرية قبالة ساحلها الغربي مسألة بسيطة تماما، واشار الى انه على العكس من قطر فان البحرين هي مجموعة من الجزر تضم اجزاء من الجزر ومياها وسمات طبيعية اخرى متداخلة بصورة وثيقة حتى ان مثل هذه الجزر والمياه والخصائص الطبيعية الاخرى تشكل كيانا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا فعليا. وقال ان الساحل القانوني لدولة متعددة الجزر يتألف من الخطوط التي تربط بين جذورها الخارجية وبين السمات الطبيعية الاخرى وان هذا الخط الخارجي يشكل ساحلها القانوني.

وفيما يتعلق بالخلاف حول طبيعة منطقة شمس «قطعة جرادة» المتنازع عليها ايضا في المياه الاقليمية قال محامي الدفاع البحريني ان الدليل العلمي يدحض الملاحظات الانتقائية التي قدمتها قطر وتفيد بان قطعة جرادة ليست فوق سطح الماء في حالة المد، مؤكدا بانها جزيرة حسب القانون الدولي.. وأن اعتبارها جزيرة يطرح السؤال: هو لمن تؤول السيادة عليها؟ واوضح ان المذكرات الكتابية للبحرين

تشير الى اعمال السيادة التي مارستها البحرين تاريخيا على «قطعة جرادة».. وتحدث بعد ذلك المحامي لوتر باخت وافاد ان البحرين لم تقدم العديد من الخرائط الى المحكمة على عكس من قطر التي قدمت اطالس عديدة.. مشيرا الى ان الفارق هو ان البحرين ليست في حاجة الى خرائط لدعم قضيتها في حين ان قطر تحتاج الى كل ما يمكنها من وثائق لتأييد موقفها، مضيفا بأن البحرين تدفع بان هناك الكثير من الحقائق القانونية في هذه القضية التي تدعم حق البحرين وتنفي حق قطر في حوار دون استخدام الخرائط.. وان الامر نفسه ينطبق على مطالبة قطر باي وضع اساسي ككيان سياسي في القرن التاسع عشر والجزء الاول من القرن العشرين قائلا ان الكثير من الخرائط التي قدمتها قطر تناقض دعواها وان قطر في عام 1868 لم تكن تقارن باي حال من الاحوال ككيان، حيث كانت البحرين سلطة سياسية قائمة والتي ابرمت معها بريطانيا قبل سبعة اعوام اي عام 1861 معاهدة صداقة معترفة بسلطة البحرين الاقليمية من الناحية السياسية حيث تعهدت بدعم الحاكم في المحافظة على تامين ممتلكاتها، واشار الى ان قطر على العكس من ذلك لم تكن كيانا بل منطقة جغرافية يتفاوت حجمها من خارطة الى اخرى.

وقال المحامي لوتر باخت ان بعض الخرائط التي قدمها الجانب القطري لا تظهر كيانا سياسيا يدعى قطر بل تظهر مجرد منطقة جغرافية تنطبق على شبه الجزيرة التي يطلق عليها الان قطر تحت مسميات عديدة بوصفها امتدادا لمنطقة غربية او شمالية غربية لمنطقة تدعى عمان. وردا على رد قطر بأن لون خرائط جزر حوار هو نفسه لون خرائط قطر على النقيض من اللون الرمادي الذي تتصف به البحرين... قال ان اللون ليس هو ما يهم حيث ان ما يلفت الانتباه هو ان قطر جزء لا ينفصل عن عمان وفيما يتعلق بالخارطة القطرية رقم 58 اشار الى انه ليس هناك مبرر لتأكيد قطر بكون جزر حوار منفصلة عن الجزيرة الرئيسية للبحرين اذ تقع داخل دائرة مرسومة حولها حيث وصف تلك الدائرة المحيطة بالبحرين بانها غير مشروعية.

الدكتور عبد الله عبد اللطيف المسلماني وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية نفى ان تكون هناك اي دولة غير قطر مارست السيادة على جزر حوار قبل عام 1936 تاريخ صدور قرار الممثل السياسي البريطاني بضم هذه الجزر الى البحرين. وقال ردا على ما جاء في مرافعات الجانب البحريني في الجلستين الصباحية والمسائية اللتين عقدتهما المحكمة امس الاول: ان قول محامي دفاع البحرين «بان قطر رأت ان الخرائط لا تؤسس حقا قانونيا هو قول غير سليم، فلقد قلنا في مرافعاتنا ان الخرائط لا تعتبر الدليل الوحيد الذي يعتمد دائما لاثبات الملكية.

وبشأن حديث محامي دفاع البحرين عن ارتباط الاجتماعي بالتاريخ البشري في حوار، قال الدكتور المسلماني: المعروف انه لم يكن هناك ولاء سياسي من قبل الدواسر لآل خليفة في البحرين، بل بالعكس، والحقيقة التي اسستها قطر هي ان هذه الجزر لا يسكنها الدواسر وغيرهم وانما يزورونها في موسم صيد السمك والشتاء، كما انه لا يوجد هناك اي ولاء تثبته السجلات بين الدوائر وال خليفة، واضاف ان الدواسر تمردوا على السلطة في البحرين وتركوها عام 1923 متجهين الى ابن جلوي في السعودية ولم يعودوا الى البحرين الا في الثلاثينيات.

وبالنسبة لما اشار اليه محامي البحرين بشأن عدد من الشهادات من قبيلة الدواسر التي تقدمت بها البحرين قال الدكتور المسلماني انه من المعلوم ان مثل هذه الشهادات يمكن تقديمها بسهولة لانها تخدم اغراضا ذاتية ولا تعتبر حجة يمكن الاخذ بها. وعن القول بأن حكام البحرين كانوا يزورون اقاربهم في حوار قال: ان زيارة حكام البحرين الى حوار لا حجة لها في مفهوم السيادة.

وفيما يتعلق بممارسة السيادة بعد عام 1939 بعد صدور القرار البريطاني حيث ادعى ان البحرين اصدرت تراخيص للبحارة والسماكين والذين يجمعون الجبس، رد المسلماني قائلا ان هذا الكلام ليست له قيمة قانونية بعد صدور القرار البريطاني كما لم تستطع البحرين ان تقدم اي دليل مادي ملموس على هذه الانشطة.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

الدفاع البحريني في لاهاي يركز على مبدأ «غلبة الأرض على البحر»

أجواء المحكمة الدولية تتأثر بنبأ اتفاقية الحدود السعودية ـ اليمنية

لاهاي: عبد الحميد البحياوي

واصلت البحرين امس تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول نزاعها مع قطر حول جزر حوار.

وركز الدفاع البحريني على ان «جزر حوار جزء من الأرخبيل البحريني المتكامل حيث تبدو كل جزيرة وكأنها جزء بري تابع للأرخبيل الأم» وهو الطرح البحريني الذي دعا المحكمة الى اعتماد مبدأ ترسيم الحدود البرية في هذا النزاع وليس اعتماد مبدأ تحديد المياه الاقليمية كما تطالب بذلك قطر.

وخيم نبأ توصل السعودية واليمن الى اتفاقية حدودية بينهما على الأجواء في محكمة لاهاي. واكد الدكتور عبد الله المسلماني وكيل دولة قطر في رده على سؤال لـ«الشرق الاوسط» حول امكانيات واحتمالات سحب هذه القضية من لاهاي قائلاً: ان القيادات السياسية (في قطر والبحرين) يمكن لها وحدها وقف هذه القضية والذهاب بها الى التسوية الودية من خلال وساطات خليجية».

كما اعترف جون سالمون استاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة الذي يترأس الدفاع القطري «ان الدفاع البحريني كان قوياً وواضحاً في ابراز نقاط الخلاف بين الطرفين بشكل جلي يجعل المحكمة وحدها القادرة على الفصل بيننا» وذلك في اشارة الى استمرار تمسك قطر بالقرب الجغرافي للجزر الى يابستها وبالتالي حقها في السيادة عليها وتمسك البحرين في المقابل بمبدأ الملكية التاريخية لتلك الجزر.

كما قال جون سالمون ايضاً في حديثه لـ«الشرق الاوسط» ان اهم نقطة قوة في مرافعات البحرين جاءت في مرافعة المحامي التونسي لصالح البحرين الدكتور فتحي كميشة الذي ركز على مبدأ «ما امتلكته في الماضي ستواصل امتلاكه في المستقبل» وهو استمرارية الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية. مشدداً على «ان الدفاع القطري سوف يحاول مقارعة ذلك المبدأ الدولي». وفي ذلك الصدد اكد المحامي اريك ديفيد لسان دفاع قطر لـ«الشرق الاوسط» ان الدفاع القطري سيركز بشكل خاص خلال الأيام الثمانية المقبلة على «دحض مرافعة الأستاذ فتحي كميشة بشكل خاص وان قطر ستثبت ان الجزر المتنازع عليها ليست ضمن الحدود الموروثة من الاستعمار البريطاني وبذلك تفنيد قانون يوتي بوسيديتيس واظهار عدم انطباقه على الجزر المتنازع عليها مع البحرين».

لكن المحامي القطري ذاته اعترف لـ«الشرق الاوسط» بان مصداقية الملف الدفاعي القطري مهددة أمام المحكمة، مشدداً على القول: «اننا كنا ضحية محتالين دوليين دسا لنا وثائق مزورة بعد ان كلفتنا مبالغ باهظة» مضيفاً «ان المحكمة لم تكن راضية بتلك الوثائق التي سحبناها، ونطلب منها الآن الأخذ بعين الاعتبار حسن نية قطر التي اوقعت في هذه المصيدة».

وكان البروفسور مايكل ريزمان (دفاع البحرين) قد اعطى لمحكمة لاهاي مثالاً من القرن العشرين



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٦/٢٠٠٠

قائلاً: «ان صيد اللؤلؤ الذي كان يعتبر بترول القرن الماضي كان يوجد في جزر حوار وكان البحرينيون هم الخبراء فيه بدون منازع والقائمون عليه في جزر حوار» متسائلاً: «اذا نضب اليوم بئر نفط فهل تفقد السيادة على أرضه؟؟» مستنتجاً «كيف تفقد سيادة البحرين على حوار».

كما طرح المحامي نفسه بقوة «ضرورة اسقاط حجة القرب الجغرافي لأن البحرين تمتد الى آخر جزيرة لها وليس في أول جزيرة». مضيفاً: «منذ اتفاقية جنيف لقانون البحار عام 1958 أصبحت الأرض هي المرجع وليس البحر واصبحت الحقوق البحرية تجد متابعها في الحدود البرية وان الترسيم الذي يجب أن تأخذ به المحكمة ليس بطبيعة الحال الترسيم البحري وانما الترسيم البري». ملخصاً أن البحر تابع للبر وان الجزء تابع للكل وان الكل هو ارخبيل للبحرين... وان ساحل الأرخبيل يبدأ من آخر نقطة في آخر جزيرة من جزر الارخبيل وليس العكس.

٠٠٠٠٢٦٤٠



المصـدر : الأهـــرام

التاريـخ : ١٥ / ٦ / ٢٠٠٠

بدء المرافعات القطرية أمام محكمة العدل الثلاثاء المقبل

البحرين قدمت ٨٠ وثيقة تؤكد سيادتها على جزر «حوار»

المنامة ـ من سامى كمال:

تختتم فى لاهاى اليوم الجولة الاولى من المرافعات النهائية فى الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية ومن المقرر ان تبدأ الجولة الثانية من المرافعات يوم الثلاثاء المقبل برد قطر على مرافعات البحرين ويعقبها رد البحرين قبل ان تغلق المحكمة باب المرافعة يوم الخميس التاسع والعشرين من يونيو الحالى وتحجز القضية للحكم وقد طالبت البحرين محكمة العدل الدولية بتطبيق الأمر الواقع والتاكيد على مبدأ ان السيادة حرمة لا تنتهك. وذكر الخبير روبرت فولتيرا أحد اعضاء هيئة الدفاع عن البحرين فى المحكمة ان المنامة قدمت ٨٠ وثيقة تؤكد استمرار سيادتها على جزر حوار منذ نشأة البحرين بقيادة ال خليفة فى عام ١٧٦٠.

واشار الى أن البحرين استعانت بعدد من شهود العيان المعاصرين الذين اثبتوا بتبعية جزر حوار للبحرين وانها لم تخضع لسيطرة ال ثانى فى يوم من الايام.

وقد اشار محامو البحرين فى مرافعاتهم الى ان التاريخ الاستعمارى انتهى بتشريع وجود الدول المعاصرة والذى يعد قضية هامة لدول الخليج التى ارتبطت بعلاقات تعاقدية خاصة مع السلطات البريطانية حتى توقيع اتفاقيات الانسحاب فى عام ١٩٧١ وترسيخ علاقات الأمر الواقع فى أعقاب الانسحاب.

وقد استندت البحرين أيضا الى اعلان منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٤ والذى ارسى مبدأ الاحتفاظ بالاراضى باعتبارها حالة الامر الواقع كما استشهدت بقضية المحميات بين تونس والمغرب عام ١٩٢٣ وبوركينا فاسو ومالى عام ١٩٨٦، بالاضافة الى قضية شيلى والارجنتين.

٠٠٠١١٥



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/٢٠٠٠

في ختام زيارة هين للدوحة

بريطانيا تدعو البحرين وقطر لقبول قرار محكمة العدل الدولية

■ الدوحة - أف ب ، ق ن أ ، دعا وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية بيتر هين قطر والبحرين الى القبول بقرار محكمة العدل الدولية في النزاع الحدودي القائم بينهما.

واوضح هين في مؤتمر صحافي عقده مساء أمس الأول في ختام زيارة لقطر «بالطبع اذا بتت محكمة العدل الدولية بهذه القضية فيكون ذلك من اختصاص القانون الدولي».

واضاف المسؤول البريطاني «طالما ان القضية رفعت الى المحكمة يجب احترام قرارها».

وفي ما يتعلق بالعراق دعا هين الدول التي تقيم علاقات جيدة مع بغداد، مثل قطر، الى حضها على القبول بقرار مجلس الامن ١٢٨٤ الذي ينص على تعليق الحظر اذا تعاونت السلطات العراقية مع مفتشي نزع الأسلحة.

واوضح المسؤول البريطاني «آمل في ان تعمل الحكومة القطرية على تشجيع العراق على احترام هذا القرار حتى يصبح تعليق العقوبات ممكناً». ورفض هين الانتقادات الموجهة للغارات الاميركية والبريطانية شبه اليومية على شمال العراق وجنوبه متهما الرئيس العراقي صدام حسين بالاستفزاز عبر فتحه النار عمدا على هذه الطائرات.

وحول العلاقات البريطانية السورية عقب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد أكد بيتر هين أن مشاركة وزير الخارجية البريطاني روبن كوك في مراسم تشييع جثمان الرئيس الأسد لهي مؤشر على متانة الصداقة مع سورية واحترام لندن للشعب السوري. وكشف هين عن أنه قام قبل أسابيع قليلة بزيارة لدمشق حيث اجتمع مع الدكتور بشار الأسد وناقش معه موضوعات شتى من بينها العملية السلمية في الشرق الأوسط. وأعرب عن ثقته بأن سورية بقيادة بشار الأسد سيكون لا دور قيادي في السلام والاستقرار وتحديث الاقتصاد السوري.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٦/٢٠٠٠

محكمة العدل تواصل الاستماع للمرافعات حول فشل «الديبل»

قطر تستند إلى الجغرافيا والبحرين تستعين بالتاريخ

لجأت قطر الى الجغرافيا، واهتمت البحرين بالتاريخ عند تقديم دفوعها حول ملكية جزر فشت الديبل وجنان المتنازع عليهما بين البلدين. وواصل كل بلد تقديم أسانيده أمام محكمة العدل الدولية مساء أمس الأول، حيث تطالب قطر بالجزر استنادا الى قانون البحار وليس المبادىء الاقليمية، فيما لجأت المنامة الى براهين الممارسة التاريخية لإثبات سيادتها على الجزر.

وبدأت الجلسة بمرافعة البروفيسور رايسمان الذى استكمل فيها مرافعته واشار فيها الى ان كلا الطرفين يتفقان على ان فشت الديبل هو نتوء بحرى يظهر وقت الجزر فقط وان قطر تصر على ان السيادة على هذه المنطقة محكومة بتصورها لقانون البحار وليس بالمبادىء الاقليمية.

وقال انه مثلما كان الوضع بالنسبة لقطعة جرادة فان البحرين مارست تاريخيا سلطتها على فشت الديبل والتى تمثلت فى اجراء عمليات المسح ومنح الامتيازات البترولية واقامة بئر ارتوزاية وانشاء علامات صخرية ومنح تراخيص لمصائد الاسماك وحل المشاكل الملاحية فى المنطقة وتقديم المساعدة خلال اوقات الطوارىء.. علاوة على تسيير دوريات بحرية فى المنطقة.

وادعى رايسمان أن قطر لم تقدم دليلا من اى نوع على سيادتها فى فشت الديبل مضيفا ان قطر ترفض الصلة القانونية بالمنارات البحرية والابار التى قامت البحرين ببنائها فى فشت الديبل عام 1928 التى تمثل مظهرا من مظاهر سيادة البحرين.

واوضح ان اختيار بريطانيا للبحرين وليس قطر لبناء المنارات يعنى انها استشعرت ان البحرين هى الدولة المناسبة لذلك لكونها الدولة النشيطة فى المنطقة آنذاك.

وأشار الى ان قطر ترفض ايضا صلة اعمال حفر لشركة البحرين (بابكو) بحفر بئر ارتوازية فى فشت الديبل فى عام 1940 كما تنفى قطر استخدام فشت الديبل بصورة حصرية من جانب القوارب البحرينية وان البحرين تمارس سلطة خفر السواحل فى المنطقة دون ان تقدم دليلا بدعم دعواها.

ثم تطرق فى مرافعته للحديث عن جزيرة جنان التى قال ان قطر تطالب بها لخمسة اسباب:

اولا: القرب الجغرافى وهو لا يشكل اساسا بحق الملكية فى القانون الدولى وان قرب جنان من حوار التى تملك البحرين حق السيادة عليها يدحض دعاوى قطر فى فى هذا الخصوص.

ثانيا: ان مطالبة قطر بحق الملكية استنادا الى دراسة تضاريس الارض.. اشار الى انه من الصعب اخذ هذا الامر بجدية حيث ان تضاريس المنطقة بكاملها بما فيها السعودية وايران متجانسة.

ثالثا: اعتماد قطر على وثائق تظهر الاعتراف الدبلوماسى بسيادة قطر على جنان قال ان تلك الوثائق تم سحبها.

رابعا: فيما يتعلق باستناد قطر الى مبدأ (هوبر) بشأن اختلاف مكونات الارخبيل بمعنى انه لو كان لها الحق فى حوار فان لها الحق فى جنان.. واشار المحامى الى ان مطالبته بالسيادة على حوار انطلاقا من مبدا هوبر يقوم كلية على وثائق تم سحبها من القضية.

خامسا: تزعم قطر ان بريطانيا اعتبرت جزيرة جنان قطرية فى الخطاب بتاريخ 1947 وهو ما ترفضه البحرين حيث تشير السجلات الى ان قرار 1939 يعترف بسيادة البحرين على جنان كجزء من حوار مضيفا ان جنان اعتبرت جزءا من حوار خلال مفاوضات الامتياز البترول فى الثلاثينيات.

وزعم رايسمان ان حق البحرين فى جزر اخرى عديدة ليست فقط بسبب ممارسة السيادة بل ايضا لكونها جزءا من نظام الارخبيل الذى يشكل اراضيها او خصائصها الطبيعية.

كما قال ان البحرين قدمت دليلا على الممارسة التاريخية لسيادتها على تشكيلات الجزر وان هناك تأكيدا على هذا الدليل من شهادة البحارة المتقاعدين وصائدي اللؤلؤ من البحرين والسعودية وان ادعاء قطر بان اقامة منارات بحرية لم يعترف به كدليل على حيازة الارض وان الدولة التى على شكل شبه جزيرة ربما لا تلاحظ على اهمية اقامة هذه المنارات فى حين انها تشكل اهمية بالنسبة لمرتادى البحر وسكان الجزر والملاحة البحرين.



المصدر : البيان

التاريخ : ٦/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفيما يتعلق بانشطة شركات البترول قال رايسمان ان قطر تدعي في مذكرتها المضادة ان تلك لا تشكل دليلا على السيادة مؤكدا أن الامر غير ذلك. وتطرق في مرافعته الى مصائد اللؤلؤ فذكر أن صيد اللؤلؤ بالنسبة لدول الخليج كان يعد في القرن التاسع عشر معادلا للبترول وان قطر لم تقدم دليلا على ممارستها لأي سلطة حكومية على هذه المصائد وان الدليل الذي قدمته البحرين يظهر ممارستها لمستوى مناسب من السلطة الحكومية.

وختم رايسمان مرافعته بأن ترسيم الحدود بين البحرين وقطر هو بين دولة شبه جزيرة ودولة أرخبيلية وان البحرين تقول بان الجزر ونتوءات الجزر الواقعة داخل الارخبيل الفعلي البحريني هي بحرينية نتيجة ممارستها السيادة عليها لفترة طويلة.

وبعد ذلك ترافع البروفيسور بروسبير فيل حول مسألة ترسيم الحدود البحرية موضحا للمحكمة بأن كلا من قطر والبحرين كانتا تحددان مياهيهما الاقليمية بثلاثة اميال بحرية عام 1991م عندما قدمت قطر طلبها الى محكمة العدل الدولية.

واشار الى ان قطر قامت بمد بحرها الاقليمي الى اثنى عشر ميلا بحريا في عام 1992م وتلتها البحرين في خطوة مماثلة في نفس العام مما احدث تغييرا اساسيا بالتشكيل الجغرافي وترسيم الحدود البحرية بين البلدين حيث اصبحت قطعة جرادة التي كانت تقع خارج منطقة النزاع داخل البحر الاقليمي لكلا الدولتين.

أما فيما يتعلق بفشت الديبل اوضح البروفيسور فيل بأن جزءا صغيرا أصبح داخل البحر الاقليمي لقطر والجزء الاخر داخل البحر الاقليمي للبحرين.

ولفت نظر المحكمة الى ان السؤال المطروح حاليا هو ما اذا كان قصر المسافات التي تفصل بين حوار وجزيرة البحرين الرئيسية مثلا يحكم تطبيق قواعد مختلفة عن تلك التي تم تطبيقها بشأن المياه غير الاقليمية منوها في هذا الصدد بأن القضاء الدولي يأخذ بقاعدة خط الوسط في ترسيم الحدود البحرية للدول المتقابلة.

وأكد في ختام مرافعته أن الخط البريطاني لعام 1947م يمنح السيادة على حوار للبحرين، داعيا المحكمة الى تطبيق مبدأ السيادة الاقليمية وقاعدة جغرافية الساحل في ترسيم الحدود.

من جانبه، أدلى الدكتور عبدالله بن عبداللطيف المسلماني وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية في النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين بتصريحات تضمنت ردودا على ما جاء في المرافعات الشفهية للجانب البحريني.

فرداً على ما ذكره محامي البحرين رايتسمان من ان الفشوت والنتوءات البحرية يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند ترسيم الحدود البحرية وان البحرين استندت الى ان تلك الفشوت تعتبر ملكا للبحرين وأن بريطانيا اعترفت بذلك وان البحرين تمارس سيادتها عليها وقال ان هذه الفشوت الصغيرة لا ينبغي ان تؤخذ في الحسبان وان الخط الذي يجب ان يرسم عند ترسيم الحدود هو من الساحل القطري الى ساحل الجزيرة الام للبحرين.

واضاف ان ممارسات دول مجلس التعاون في هذا الشأن لا يأخذون عند رسم الحدود بهذه الفشوت وأن البحرين ذاتها لم تأخذ بهذه الفشوت عند ابرامها اتفاقيات مع الدول المجاورة.

وفيما يتعلق بممارسة البحرين السيادة على هذه الفشوت افاد الدكتور المسلماني بأن البحرين لم تمارس السيادة على الفشوت الصغيرة في شكل اقامة منارات بحرية وممارسة صيد او انشطة اقتصادية او الملاحة او تسيير دوريات موضحا ان دوريات قطر والبحرين كانت موجودة في المنطقة وقد اودعت قطر لدى المحكمة تقارير تثبت ذلك، وان المنارات لم تكن قط اسلوبا لممارسة السيادة وان ممارسة الصيد كان مفتوحا لجميع اهل الخليج.

وبالنسبة للحفر في تلك المنطقة اثبتت المستندات البريطانية ان الشركات المعنية هي التي كانت تأمر بذلك حتى ان المعتمد السياسي البريطاني لفت نظر الحكومة البريطانية الى انه لا يجوز ذلك، وليست هذه الممارسات في مجملها وسيلة للسيادة وليست طريقة لاكتساب الارض.

وبالنسبة لمرافعة البروفيسور فيل الذي ركز على مسائل مغاصات اللؤلؤ ومصائد الاسماك قائلا انها يجب ان تؤخذ في الحسبان، وان الخط الذي يقسم بين قطر والبحرين لا يجب أن يكون خط وسط بل يجب ان ينحرف، مشيرا الى انه لو طبق ذلك فسوف يبتلع اجزاء كبيرة من المياه الاقليمية القطرية.

وبين الدكتور المسلماني انه وفقا لمستندات قدمتها قطر الى المحكمة وبشهادة الحكومة البريطانية ان تلك المغاصات كانت ملكا لاهل الخليج جميعا ولم تكن حكرا على شعب دون غيره ولم تكن هناك تراخيص تصدر من الحكومة البحرينية بل ان كثيرا ما فكر حاكم البحرين بتنظيم هذه العملية انما قامت الحكومة البريطانية بمنعه من ذلك.



وفيما يتعلق بمسألة القرب الجغرافي اوضح المسلماني ان محامي البحرين شكك في قرب جزر حوار من اليابسة القطرية كما قدرته قطر بمسافة 150 مترا ، وما ذكره محامي البحرين من ان هذه المسافة غير دقيقة لان هناك خارطة جديدة صدرت حيث نبه المسلماني على ان قطر اعتمدت اساسا على خارطة البحرين في تقدير مسافة الـ (150) مترا وعندما تنبهت البحرين الى ذلك لجأت الى اصدار خارطة جديدة للتشكيك في موقف قطر القانوني وعندما تم حساب المسافة الجديدة في الخارطة الجديدة وجد انها تبلغ مسافة 300 متر مما يبين ان البحرين اخفقت في اثبات عدم قرب الجزيرة من اليابسة القطرية.

وردا على ما ذكره محامي البحرين من انه في كثير من القضايا الدولية مثل غينيا يساوي واليمن واريتريا بأن الفشوت اخذت في الاعتبار عند ترسيم الحدود قال انه لم يتم اخذ الفشوت في الاعتبار عند تقدير المسافات البحرية بين الجانبين وانما اتبعتها المحكمة للدولة القريبة منها واعتبارها وحدة مرتبطة بالجزر الكبيرة. ق.ن.ا



استكملت أمام محكمة العدل ردودها على المرافعات القطرية

البحرين تتمسك بقانون البحار وتطالب بصفة "دولة أرخبيل"

□ استكملت دولة البحرين أمس ردودها على المرافعات الشفوية القطرية، في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين، وطالبت أمام محكمة العدل الدولية بأن يكون لها وضع «دولة الأرخبيل» استناداً الى احكام اتفاق قانون البحار عام ١٩٨٢.

ووجه القاضي فيرشخيتن، أحد أعضاء الهيئة القضائية الدولية سؤالين قانونيين الى قطر والبحرين تنبغي الاجابة عنهما بداية الجولة الثانية من المرافعات التي ستبدأ في ٢٠ حزيران (يونيو) الجاري.

□ *لاهاي - اسماعيل زاير*

■ قدم المرافعة الشفوية عن الجانب البحريني في محكمة العدل امس ميخائيل رايزمان، مشدداً على احكام المادتين ٥١ و٥٢ من «قانون البحار لعام ١٩٨٢» الذي يمنح صفة «دولة ارخبيل» للدول اذا كانت جزرها واقعة ضمن اقل من مئة ميل بحري من الارض، علماً أن اقصى مسافة في حالة البحرين ضمن ٤٠ ميلاً بحرياً.

وبموجب قانون ١٩٨٢ تكون نسبة المياه الى اليابسة في دولة الارخبيل تسعة الى واحد كحد اقصى، وفي حالة البحرين تبلغ ٥,٣ في حالة الجزر و٣,٤ في حالة المد. واستند رايزمان الى سابقة جامايكا اثناء مفاوضاتها مع الولايات المتحدة للاستقلال، والتي صنفت خلالها كدولة ارخبيل.

وعرضت البحرين في مرافعات اليوم الخامس والأخير من ردودها، والتي قدمها البروفيسور بروسبر وايل (فرنسي) ورايزمان (اميركي)، مرتكزات قانونية للرد على الطروحات القطرية في ما يتعلق بمناهج حساب نقطة قاع البحر وخط القاع، وهي طروحات تنعكس على رسم حدود الخطوط الفاصلة بين سيادة البحرين وسيادة قطر وولايتيهما على المياه الاقليمية.

وشدد وايل مجدداً على مبدأ سيادة الارض على المياه في حساب الحدود البحرية، وهو مبدأ يسمح بدمج الجرف القاري ويجعله امتداداً لـ«الاقليم الأرضي».

وانتقد الموقف القطري من خط ١٩٤٧ الذي رسمته بريطانيا كاساس لتقاسم المصالح الاقتصادية قبل الاستقلال، واعتبره «موقفاً انتقائياً يرفض جزءاً هنا، ليقبل باخر في حالة ثانية». وزاد ان «البحرين ترى انه لا يمكن تبرير استبعاد جزء من خط ١٩٤٧ ورفضه كمرجعية لحساب خط ونقاط الاساس في الحدود البحرية». ونبه الى رفض المنامة خط الاساس الذي قدمته قطر «لتعارضه مع الوقائع، والخلل في حساب مستويات المد والجزر».

وفي ختام المرافعات البحرينية امس قدم القاضي فيرشخيتن سؤالين طلب من قطر والبحرين الاجابة عنهما. الأول ذو شقين:

- «هل كان هنالك، قبل عام ١٩٧١ (تاريخ استقلال البلدين)، اي اتفاق دولي ابرمته بريطانيا مع البحرين وقطر غير اتفاق العلاقات الخاصة والحماية؟».

- «هل ابرمت بريطانيا، قبل عام ١٩٧١، اي اتفاق دولي مع طرف ثالث باسم دولتي قطر والبحرين أو نيابة عنهما، وما موقفهما من هذا الاتفاق إن وجد؟».

السؤال الثاني وجهه القاضي الى البحرين فقط لكنه رحب بتعليق قطر عليه أو ابدائها ملاحظات: «بريطانيا، في اتفاق ١٩٧١، وصفت البحرين بـ«البحرين وتوابعها»، فما هو التحديد القانوني لدولة البحرين الآن؟ وما هو المعنى المحدد لـ«توابعها»؟ وما هو الوضع القانوني للتوابع قبل عام ١٩٧١؟».

وعلى الطرفين تقديم اجابة خطية قبل انتهاء المرافعات الشفوية. وطالب رئيس محكمة العدل قطر والبحرين بالتزام الوثائق المقدمة، وان تقتصر الجولة الثانية من المرافعات على الرد على استفسارات كل طرف بصددها من دون اضافة اي وثائق جديدة.

ووصف الدكتور عبدالله المسلماني وكيل دولة قطر، مرافعات البحرين بانها «مناورة لإقناع المحكمة بمطالبها»، رافضاً استناد البحرين الى مبدأ «لكل ما في حوزته» لانه «لم يرق الى مفهوم العرف الدولي ولا يمكن تطبيقه». كما رفض قبول المنطق القائل ان «قطر والبحرين كانتا مستعمرتين ينطبق عليهما منطق الإرث الاستعماري».

وسترد قطر على المرافعات البحرينية بين ٢٠ و٢٢ حزيران الجاري، وتعطل المحكمة جلساتها خمسة ايام لتتيح للبحرين إعداد ردودها النهائية (٢٧ الى ٢٩ الشهر الجاري).



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٦/٦/٢٠٠٠

قطر: نرفض مناصفة الجزر مع البحرين

المنامة اختتمت مرافعاتها أمام «العدل الدولية»

لاهاي: «الشرق الأوسط»

قالت قطر امس انها ترغب في تسوية نزاعها الحدودي مع البحرين بشكل حاسم في محكمة العدل الدولية من دون العودة إلى الوساطات، لأنها لا تريد تسوية على شكل مناصفة، أي تقاسم الجزر المتنازع عليها بالنصف مع البحرين.

جاء ذلك في تصريح لـ«الشرق الأوسط» أدلى به وكيل الجانب القطري في القضية التي تنظرها محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، الدكتور عبد الله المسلماني، وذلك في ختام الجولة الأولى امس من المرافعات التي قدمها الجانب البحريني.

وأكد المسلماني ان «جزر حوار وحدة جغرافية متكاملة والمسافات بين الجزر صغيرة جدا لا تتعدى 150 مترا ولا يمكن عمليا مناصفتها».

لكن الوكيل القطري اوضح ان بلاده ستكون «مرنة للغاية في ما يتعلق بالخلاف في البحر مع البحرين، لكنها لن تترك جزر حوار للمنامة».

وتركزت المرافعات البحرينية امس على بقاء جزر حوار تحت السيادة البحرينية، استنادا إلى اتفاقات دولية عديدة متشابهة لا تستند إلى مبدأ القرب الجغرافي وإنما تراعي شروطا خاصة تخضع لحكم التاريخ والواقع التجاري والاقتصادي الذي يحدد عائدية وملكية الأرض، منها اتفاق بين الارجنتين وتشيلي وآخر بين فرنسا وإمارة موناكو.

وقال استاذ القانون الاميركي، البروفيسور بروسبر فيل، عضو هيئة الدفاع البحريني في لاهاي «ماذا تريد قطر؟ انها لا تملك البراهين ولا الادلة القاطعة على ملكيتها لجزر حوار ولا تريد ان تعترف بتقارير الخبراء واحكام لجنة التحكيم وترفض الوساطات لعقد اتفاق مع البحرين على اساس آخر نقطة من سواحل البحرين».



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠

في النزاع مع البحرين أمام محكمة العدل

قطر: قدمنا أدلة قاطعة تؤكد سيادتنا على جزر «حوار»

الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

اكدت قطر انها قدمت ادلة قاطعة لمحكمة العدل الدولية سواء قبل المرافعات المكتوبة او المرافعات الشفوية على ممارستها السيادة على جزر «حوار» وذلك على عكس المزاعم البحرينية التي تضمنتها مرافعاتها الشفوية التي انتهت جولتها الأولى.

وأعلن الدكتور عبدالله المسلماني الامين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل أن من ضمن الادلة التي قدمها الجانب القطري أن تحليق الطائرات فوق جزر «حوار» كان يتم باذن من حاكم قطر وليس حاكم البحرين كما ان اتفاقية امتياز تنقيب عن البترول المبرمة بين قطر وبريطانيا مرفق بها خريطة تثبت حوار «ضمن» هذا الامتياز، بالاضافة الى ان اتفاقية نشوء الكيان القطري في ١٨٦٨ واتفاقية الحماية في ١٩١٦ توضحان بشكل قاطع أن قطر مارست السيادة على شبه الجزيرة القطرية ومياهها الاقليمية.

وقال الدكتور - المسلماني ان قطر قدمت كذلك اكثر من ١٠٠ خارطة حصلت عليها من الأرشيف البريطاني التركي والايراني وغيرها من مصادر تؤكد ان جزر حوار تابعة لقطر.

واشار في معرض تقويمه للمرافعات البحرينية في جولتها الأولى الى انها قدمت عرضا غير دقيق للوقائع والمستندات من خلال الاعتماد على جزئيات معينة وترك ما في الاجزاء فضلا على محاولة استمالة المحكمة من خلال اعتبارات وجدانية وعاطفية من قبيل حجم الدولة والايرادات والغنى والفقر والنظر إلى جزر «حوار» باعتبار ما توفره من عائد استثماري وهي كلها معطيات لا تضعها محكمة العدل الدولية في اعتبارها.



المصدر : المساء

التاريخ : ١٨ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين.. في مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية:

جزر «حوار» لم تكن كيانا مستقلا.. ولا مناطق خالية

قطر تلاعبت بالخرائط.. وأوقات المد والجزر

لاهاي - وكالات الانباء : واصلت البحرين ردها على المرافعات الشفوية القطرية امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البلدين.. وترافع عن البحرين اثنان من المحامين هما استاذ القانون روبرت فولتيرا «كندي» والدكتور فتحي كميشة «تونسي».

وركز فولتيرا على رد الادعاءات القطرية بشأن ملفات عدة منها اعتبار عشيرة «الدواسر» من البدو الرحل الذين اقاموا في الجزيرة في شكل غير دائم وأكد عبر وثائق بريطانية وعثمانية أن الدواسر توطنوا في جزر «حوار» منذ عام ١٨٤٥ واقاموا فيها تجمعات سكنية مستقرة ودانوا بالولاء للبحرين وحكامها من آل خليفة.

واستشهد فولتيرا بسجلات للشرطة والقضاء وخرائط للملاحة البحرية رسم بعضها قباطنة عثمانيون عام ١٨٧٩ كما اوضح تبعية السلطات القضائية على حوار وجزرها لحاكم البحرين.

وفند المحامي الكندي ادعاءات قطر بعدم وجود ادلة على سلطة البحرين على «حوار» قبل عام ١٩٣٦ مستندا الى وثائق رسمية تعود الى بداية القرن العشرين بما في ذلك وثائق عن خلاف نشب بين دواسر البحرين والحاكم عام ١٩٣٢ حول الضرائب .. كما استشهد بوثيقة بريطانية كتبها الميجور ديلي في ١٣ يوليو ١٩٢٢ تؤكد أن الدواسر استقروا في البحرين مدة طويلة مما جعل منهم مواطنين بحرينيين. ورد فولتيرا على شهادات قدمها الجانب القطري وتنسب إلى سكان «حوار» ويقترح فيها أن حوار كانت كيانا مستقلا وقدم محامي البحرين شهادات عديدة لمواطنين من دواسر جزر حوار تؤكد تبعيتهم للبحرين وتطوير بنية الادارة المدنية على الجزر من قبل آل خليفة وأثبت فولتيرا بوثائق مكتوبة ومصورة أن جزر حوار لم تكن مناطق خالية من السكان، كما تقدم بذلك الادعاء محامي قطر وعرض الدفاع البحريني فيلم فيديو يسجل التطور التاريخي والعمراني في جزر «حوار» وماحولها ويثبت كثافة النشاط الانساني على الجزر منذ فترة طويلة.

وانتقل فولتيرا في دفاعه الى نقض الوثائق القطرية بشأن القرب الجغرافي بين حوار وقطر وأثبت عبر استخدام وثائق مصورة بالفيديو أن القطريين ضللوا المحكمة من خلال التلاعب بمقاسات الخرائط وأوقات المد والجزر وتأثير هذه العملية على طبيعة البعد الجغرافي الذي تستند اليه قطر وأوضح حقيقة الابعاد الجغرافية التي تربط بين شاطيء حوار وقطر وهي ليست بضع مئات من الامتار كما تدعي قطر.

الدور البريطاني

استكمل المحامي التونسي فتحي كميشة الدفاع البحريني بالمرافعة عن حقيقة الدور البريطاني في التحكم في نزاع قطر - البحرين وعرض نصوص للمعاهدات الرسمية التي تربط بريطانيا بكل من البلدين قبل الاستقلال وبعده وأكد ان تلك المعاهدات تلزم الدولتين الواقعتين تحت الحماية البريطانية منذ ١٨٨٠ بضرورة عدم التنازل عن ملكياتها في الاراضي او تغييرها او منح الامتيازات النفطية او عقد الاتفاقات دون موافقة البلد الحامي اي «بريطانيا».

وركز كميشة على أن إحالة النزاع البحريني - القطري الى بريطانيا للتحكيم كان منسجما مع الاتفاقات المبرمة مع البلدين، كما اكد ان نصوص المعاهدات المبرمة مع بريطانيا تلزمهما القبول بالحدود السياسية التي حازا عليها عند حصولهما على الاستقلال مستشهدا بمبدأ «لكل ما بحوزته» وهو المبدأ الذي اقرته محكمة العدل الدولية في حالتي النزاع بين بوركينا فاسو ومالي عام ١٩٨٦ والنزاع بين هندوراس والسلفادور عام ١٩٩٢.

٠٠٢٧٣ ١٠٠



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٨ / ٦ / ٢٠٠٠

قبل بدء الجولة الثانية من مرافعات البحرين وقطر

تفاعل قضية الوثائق المزورة والجانبان يتمسكان بعدم التنازل عن مطالبهما

المنامة - من سامى كمال:

مع توقف جلسات المحكمة استعدادا للجولة الثانية والنهائية من مرافعات الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر الثلاثاء القادم فى لاهاى تفاعلت قضية الوثائق القطرية المزورة التى تم استبعادها من ملف القضية بالمحكمة خاصة مع إقرار المحامى البلجيكى جان سولون أحد أعضاء هيئة الدفاع عن قطر فى المحكمة بواقعة التزوير، وإشارته فى تصريحات صحفية إلى أن الوثائق دستها على القطريين إحدى العصابات الدولية التى باعتها لقطر، وقد اضطرت مصادر قطرية رسمية إلى الرد على تصريحات المحامى البلجيكى والتخفيف مما ذكره بالاشارة إلى أن قطر حصلت على هذه الوثائق من السوق العامة.

ومن ناحية أخرى ذكر جان سولون المحامى أن قوة الحجج والأدلة البحرينية حول سيادتها على مناطق النزاع يجعل من الصعب التنبؤ بامكانية صدور الحكم النهائى لصالح قطر فى القضية التي تنظرها محكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٩٢ وينتظر صدور الحكم فيها خلال شهر ديسمبر القادم.

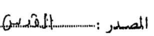
ويذكر أن قطر سحبت الوثائق التى اتهمتها البحرين بتزويرها ويصل عددها إلى ٨٢ وثيقة من المحكمة، واكد وكيل قطرعبد الله المسلمانى ان بلاده لم تكن تعرف أن الوثائق غير صحيحة وانها حصلت عليها من مصادر مختلفة من الهند وسنغافورة وبريطانيا، مشيرا إلى أن قطر ستوضح للمحكمة حسن نيتها فى تقديم هذه الوثائق وقد أكدت مصادر بحرينية أن الوثائق المزورة التى تشكل مجمل الأسانيد القطرية فى مطالبتها بالسيادة على حزر حوار، قد اضعفت موقف قطر فى القضية.

وقد تصاعدت الحملات الاعلامية بين الدوحة والمنامة فى الوقت الذى تستعد فيه قطر لتقديم الجزء الثانى من مرافعاتها ابتداء من الثلاثاء القادم وعلى مدى ثلاثة ايام، قبل ان تختتم البحرين المرافعات فى التاسع والعشرين من يونيو الحالى، وعلى حين ألمح المسلمانى إلى رفض قطر لمبدا مناصفة الجزر مع البحرين، جددت مصادر بحرينية التاكيد على ماأعلنته المنامة من عدم التفريط فى أى شبر من الاراضى او التنازل عنها تحت اى ظروف من الظروف

ومن ناحية اخرى بدا الرئيس الاندونيسى عبد الرحمن عبد الواحد زيارته أمس لدولة البحرين، حيث يجرى خلالها محادثات مع الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة امير البحرين.

وذكرت مصادر اندونيسية فى المنامة ان المحادثات سوف تتناول القضايا التى تهم العالم الاسلامى والعلاقات بين البلدين.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....

اليوم تبدأ المرحلة الأخيرة من المرافعات امام «العدل الدولية»

قطر والبحرين: صراع التاريخ والجغرافيا يتحول الى المحمية والمستعمرة

لاهاي - المنامة - الدوحة -
«القدس العربي» - من مازن حماد:

يدخل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين اليوم الثلاثاء، مراحله الترافعية الاخيرة، قبل ان تغلق محكمة العدل الدولية ابوابها للتداول والنطق بالحكم في موعد يتراوح بين شهر ايلول (سبتمبر) وكانون الاول (ديسمبر) من العام الحالي، وستمنح قطر ثلاثة ايام لتفنيد الحجج البحرينية، تنتهي يوم الخميس، كما ستمنح البحرين وقتاً مساوياً بين 27 و29 من هذا الشهر لتفنيد الحجج القطرية.

وبعد الصراع بين التاريخ والجغرافيا الذي تميزت به مرافعات الاسبوع الاخير في لاهاي، ينصب الترافع اليوم في هذه المرحلة الأخيرة والحاسمة على توصيف الكيانين القطري والبحريني في الحقبة البريطانية، ففيما ركزت المرافعات البحرينية السابقة على ان البلدين كانا مستعمرتين، ترفض قطر هذا التوصيف بشدة، وتؤكد ان قطر والبحرين كانتا محميتين، وفي هذا الاطار يقول الدكتور عبد الله المسلماني وكيل قطر لدى المحكمة الدولية ان محامي الدفاع عن البحرين خلطوا بين الاستعمار والحماية، والفرق كبير بين الحالتين، ذلك الاستعمار إجباري ويفرض فرضاً، اما الحماية فتتم بالاتفاق بين الحامي والمحمي، ولهذا فان الموروث الاستعماري للحدود الذي تقول البحرين انه يجب ان يطبق، لا يسري على النزاع بين البلدين.

ويضيف المسلماني ان مرافعات قطر اليوم ستتركز كذلك على ملكية جزر حوار، وستعمل على دحض قانونية قرار عام 1939 الذي اصدرته بريطانيا واعتبرت فيه «حوار» تابعة للبحرين، ووصف القرار البريطاني بانه قرار اداري معيب ولا يمثل قراراً تحكيمياً في نزاع الحدود كما تقول البحرين.

وهكذا تكون قضية النزاع قد انتقلت من مرحلة الحجج الجغرافية والتاريخية الى مرحلة توصيف الأرض المتنازع عليها. وكانت المرافعات البحرينية قد تناولت باسهاب ما اعتبرته غيابا كبيراً للعنصر التاريخي عن المرافعات القطرية. وفي هذا الصدد قالت الصحف البحرينية الصادرة امس ان عنصر التاريخ غاب عن تلك المرافعات بسبب سحب «82» وثيقة مزورة كانت قطر قد قدمتها الى المحكمة، وتشن صحف المنامة منذ عدة ايام حملة مكثفة ضد المرافعات القطرية وتنشر على حلقات الوثائق المسحوبة من سجلات المحكمة مع تعليقات مسهبة عليها. ويبدو ان الجانب البحريني يعلق آمالا كبيرة على دور هذه الوثائق في قرار قضاة المحكمة، غير ان الجانب القطري يدافع عن نفسه بالقول ان هذه الوثائق ليست مزورة وانما مشكوك فيها حيث يتنازع الخبراء حول صدقيتها، وانه تم سحبها بموافقة قطر والبحرين، مضيفاً بانه تم تقديمها بحسن نية ضمن وثائق اخرى كثيرة تم الحصول عليها من مختلف انحاء العالم.

وتقول الصحف البحرينية ان الفكرة الاساسية من وراء تلك الوثائق هو اثبات تبعية جزر حوار ومنطقة الزبارة القطرية، لقطر. وتضيف ان قطر سعت الى رسم صورة عبر الوثائق المزورة مفادها ان البحرين قد حازت على جزر حوار نتيجة مؤامرة بريطانية دبرها مستشار حكومة البحرين تشارلز بلغريف. وترى المنامة ان المرافعات القطرية في الجولة الاولى لم تخرج عن نطاق العامل الجغرافي، اي ملاصقة جزر حوار البحرينية لشاطىء قطر. وترى ايضا ان عنصر الجغرافيا رغم اهميته انهار امام غياب عنصر التاريخ الذي كشفت الوثائق المزورة ضعفه.

وفي الوقت الذي تعول فيه البحرين كثيرا على الوثائق القطرية المطعون في صحتها، تعول قطر كثيرا على حججها الجديدة التي ستقدمها اليوم وغدا وبعد غد، وفي هذا الاطار ينظر المراقبون باهتمام شديد الى السؤال الذي وجهه القاضي الروسي في محكمة

٠٠٠٣٧٥



المصدر : القدس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ٢٠٠٠

العدل الدولية الى الطرفين المتنازعين الاسبوع الماضي، حيث سألهما عن الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها قبل عام 1971 (عام انسحاب بريطانيا من الخليج واستقلال البلدين) وفيما اذا كانت لندن قد وقعت اياً من هذه الاتفاقيات نيابة عن الدوحة او المنامة. وعندما سألنا الدكتور المسلماني عن الغرض من هذا السؤال، قال ان القاضي يرغب في التعرف على الوضع القانوني للدولتين قبل الاستقلال. وقد جاء هذا السؤال بعد انتهاء مرافعات البحرين التي ركزت على ان الحدود القائمة حاليا يجب ان تحترم وان تبقى كما هي، اي ان تكون حوار للبحرين، والزبارة لقطر. ووعد وكيل قطر ان يكون هجوم فريقه الدفاعي اليوم على الدفوعات البحرينية، هجوما شرسا معربا عن اسفه لما وصفه بالانتهاكات البحرينية المستمرة في جزر حوار بما يتناقض مع اتفاقيتي عام «87» وعام «90» اللتين وقعهما البلدان برعاية الملك فهد عاهل السعودية.

وفي الوقت نفسه، تبادل الجانبان القطري والبحريني «الكلمات» الصحافية حيث سخرت صحيفة «الايام» من «محاولات الصحافة القطرية تصوير سلامات وابتسامات المجاملة بين ممثل البحرين وممثل قطر في محكمة لاهاي، على انها تعبير عن العلاقات الممتازة بين البلدين» واضافت تقول «ان العلاقات ممتازة دون شك بين الشعبين والود المتبادل بين الرجلين اساسه هذه العلاقة الشعبية الاصيلة، ولكن القفز عن هذا المظهر الاجتماعي المتعارف عليه بين الناس في مجتمعاتنا الى تصوير حقيقة الموقف الناجم عن ادعاء قطر ضد البحرين في اكبر محفل دولي على انه ابتسامات ومجاملات.. هو مجرد تضليل لم يعد ينخدع شعب البحرين بعد ان اكتشف حقيقة النوايا ضده، وضد ارزاقه ومستقبله»، وقالت «الايام»: «الموقف ليس بوس لحى وضحك على الذقون، وانما هي مواجهة توسع في منتهى الخطورة بالنسبة للبحرين لا يمكن حلها بابتسامات المجاملة». وترى الصحيفة ان «منطق حكومة قطر يريد ان يقول لأهل البحرين: دعونا نطالب بثلث بلادكم بكل الوسائل، ولكن عليكم السكوت والابتسام».

وفي المقابل يدعو الكتاب القطريون الاجهزة الاعلامية البحرينية الى الكف عن اثارة المغالطات وتهييج الناس، والاقتداء بدلا من ذلك بالاعلام القطري، حيث يقوم تلفزيون الدولة الرسمي عبر قناته الفضائية ببث المرافعات البحرينية على الهواء مباشرة مع ترجمة فورية لها، كما يتم التعامل تماما مع المرافعات القطرية.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٦/٢٠٠٠

قطر تستأنف مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية

■ لاهاي. ق ن أ. استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها في لاهاي أمس للاستماع الى الجزء الثاني والاخير من مرافعات الجانب القطري بشأن الخلاف الحدودي القطري البحريني المعروض امامها.

وقد استهل المرافعات البرفيسورجون سالمون بالتعقيب على مرافعة محامي البحرين الدكتور فتحي كميشة وخاصة حول مبدأ «لكل ما بيده.. ولكل ما بحوزته» أي ابقاء الحدود الموروثة من عهد الاستعمار كما هي... معربا عن رفضه لهذا المبدأ سواء من ناحية الواقع أو القانون وان هذا المبدأ يعني نشوء كيان شرعي جديد بعد زوال الاستعمار وأن ذلك لا ينطبق على القضية الحالية ولا على الامارات الخليجية بصفة عامة.

واشار سالمون الى ان استقلال الحكام لم يكن مطلقا محل اعتراض وأن ارتباطهم بمعاهدة مع المملكة المتحدة لم يكن على حساب اراضيهم أو حقوقهم الاخرى... وأن معاهدة ١٩٧١م التي انهت العلاقات الخاصة للبحرين ولقطر مع المملكة المتحدة لم تؤد الى خلق كيانات قانونية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الـــوفـــد

التاريـــخ : ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠

الجامعة العربية تجدد عرض وساطتها لإنهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين

كتب ـ علي خميس:

أعلنت جامعة الدول العربية مجددا عن استعدادها للوساطة لتسوية الخلاف الحدودي المتفاقم بين قطر والبحرين. وقال المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمي للجامعة إن الجامعة على اتصال مستمر مع الجانبين بهدف تنقية الأجواء، مؤكدا استعداد الجامعة للقيام بدور رسمي وفعال لانهاء الخلاف الحدودي إذا طلبت قطر والبحرين من الجامعة العربية القيام بهذا الدور. وأعرب المتحدث الرسمي عن أمله في أن يتجاوز الجانبان مشكلة الحدود ويتوصلان الى اتفاق ثنائي على غرار ما أقدمت عليه كل من السعودية واليمن مؤخرا. وكان مجلس الجامعة قد عبر في اجتماعه التشاوري أمس الأول برئاسة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام عن تقديره لانهاء الخلاف الحدودي الذي استمر ٦٦ عاما بين السعودية واليمن، ودعا المجلس الى الاسراع بتسوية النزاعات الحدودية القائمة بين الاقطار العربية بالطرق الودية، وذلك حتى يمكن تأهيل النظام العربي من جديد في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية. يأتي ذلك في الوقت الذي بدأت فيه أمس الثلاثاء الجولة الثانية والأخيرة من المرافعات البحرينية ـ القطرية أمام محكمة العدل الدولية للنظر في نزاعهما الحدودي حول جزر حوار ومنطقة الزبارة، وهي الجزر التي تطالب بها قطر، في حين تؤكد البحرين ملكيتها لها استنادا الى وثائق ومعاهدات تاريخية ترجع الى عام ١٧٦٠. ومن المعروف أن القضايا الحدودية من المسائل السيادية للدول والتي لا يجوز التدخل فيها إلا بناء على طلب رسمي من الأطراف المعنية وهو ما لم تتقدم به كل من قطر والبحرين بعد إلى الجامعة العربية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٦/٢٠٠٠

الدوحة تؤكد أنها ستلتزم قرار «العدل الدولية» حتى لو قضت بتنازلها عن الزبارة للبحرين

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

أعلن رئيس هيئة الدفاع القطرية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا الدكتور عبد الله المسلماني، أمين عام مجلس الوزراء القطري، أن بلاده ستلتزم بتنفيذ قرار المحكمة بشأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن منطقة الزبارة للمنامة.

وركزت دولة قطر أمس خلال مرافعتها الشفوية على محاولة نفي وعدم أهلية مبدأ «يوتي بوسيديتيس» الذي أشار إليه أحد أعضاء هيئة الدفاع البحرينية المحامي التونسي فتحي كميشة القائل بضرورة الاحتفاظ بالحدود الموروثة عن الاستعمار على طريقة «لكل ما بيده لكل ما بحوزته».

وشدد جون سالمون محامي الدفاع القطري على أن «قطر لا تشاطر ما ذهب إليه المحامي فتحي كميشة وترى أن الاستناد إلى ذلك المبدأ هو خروج عن الموضوع». وأوضح سالمون أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة «أن مبدأ «يوتي بوسيديتيس» لا ينطبق إلا على الدول التي ترث حدوداً استعمارية وإدارية قديمة، وهو الأمر الذي لا يستوي مع الوضع القطري أو البحريني».

وركزت هيئة الدفاع القطرية كل جهدها على التأكيد أن قطر والبحرين لم تكونا مستعمرتين بريطانيتين وإنما محميتان بريطانيتان تتمتعان بالاستقلالية التامة عدا في بعض الصلاحيات الخارجية. كما أوضح سالمون كانت لبريطانيا قائمة بـ42 دولة مستعمرة ليس بينها قطر أو البحرين.

وأشار المحامي القطري في ذلك الصدد إلى اتفاقية 3 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1916 بين شيخ قطر وبريطانيا التي تقول إنه ليس هناك أي نفوذ أو سلطة على شيخ قطر إلا بعض الترتيبات مثل عدم التعامل مع قوى عظمى عدا بريطانيا التي توافق على حمايته خارجياً. وترافع لصالح قطر المحامي الهندي شانكرداس الذي اعترف أن البحرين كانت لها ممارسات سياسية عن طريق منح الإذن للقوارب وممارسة سلطة المحكمة في جزر حوار، وذهب إلى الإشارة إلى أن قبائل الدواسر كانت تمارس السلطة المستقلة وكانت تقوم برحلات إلى جزر حوار للصيد في الشتاء، مشدداً على أن قبائل الدواسر لم تنصع قبل عام 1928 لأي ضوابط والتزامات لأنهم كانوا مستقلين عن أي سلطة بحرينية كما ركز المحامي شانكرداس على «أن نشاطات البحرين قبل عام 1923 لم تكن لها صلة بسيادتها على جزر حوار، مما لا يؤسس لها أي حق بادعاء السيادة على تلك الجزر أو حتى سيادة قبيلة النعيم على منطقة الزبارة».

وأكد وكيل دولة قطر لـ«الشرق الأوسط» في ذلك الشأن: «أن الدفاع القطري أثبت أمام المحكمة أن شبه جزيرة قطر نشأت ككيان سياسي منذ عام 1868 تحت سيطرة أسرة آل ثاني، وهذا النفوذ تم بسطه ليشمل كلا من الزبارة وحوار».



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٦/٢٠٠٠

قطر: مطالبة المنامة بالزبارة كمطالبة العراق بالكويت وإيران بالبحرين

لاهاي: عبد الحميد البجاوي

دخلت امس المرافعات الشفاهية لدولة قطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا حول نزاعها مع دولة البحرين بشان الجزر المتنازع على ملكيتها، مرحلتها النهائية.

وركز مستشارو دولة قطر في اليوم الأخير المخصص لسماع وجهة نظر الدوحة على «التاكيد على ان منطقة الزبارة وجزر حوار هي ملكية قطرية بالاعتماد على وثائق خرائط بريطانية وتركية».

ونهب المحامي البريطاني الذي رافع لصالح قطر السير إيان سينكلير، الى حد «الطعن في قرار بر طانيا عام 1939 الذي منح جزر حوار الى البحرين»، ووصف ذلك القر بانه عار من القانونية. وارجع ذلك الى عدم رضى حاكم قطر على قر الهيئة التحكيمية، وان قطر لم توافق ابداً على ما وصفه بـ«الاحتلا بحريني للجزر».

وأبلغ الدكتور عبد الله بن عبد طيف المسلماني وكيل دولة قطر «الشرق الأوسط» في تصريح خاص خصوص هذه المسألة: «ان قطر رفعت امام المحكمة الملابسات ال ت الى استصدار بريطانيا قرارها لعام 1939 الذي يعطي ج حوار الى البحرين، وأوضحنا حقيقة الاعتبارات السياسية وال افس البترولي الذي كان قائماً بين الشركات الاميركية والبريطانية، التي ادت الى أعطاء البحرين جزر حوار كمكافاة لها لحسم هذا النزاع». وكان السير إيان سينكلير قد قدم امام المحكمة استعراضاً لتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة والظروف التي مر بها العالم في تلك الحقبة واندلاع الحرب العالمية الثانية وتوقف امتيازات النفط في المنطقة، مشدداً على ان جزيرة جنان التي تعتبرها البحرين جزءاً تابعاً لجزر حوار ليست كذلك.

ونفى ايضاً ان تكون البحرين قد مارست السيادة على جزر حوار قبل عام 1937، مختتماً «ان جزر حوار تعود الى قطر».

وشكك لسان دفاع قطر امام المحكمة في الوثائق والصور التي قدمتها البحرين قائلاً: «اذا كانت الصور لا تخطئ، فانها تعطي انطباعاً مضللاً»، مشدداً على ان قطر «تصر على المسافة بينها وبين حوار التي لا تزيد عن 250 متراً بعكس الصور التي اظهرتها المنامة». كما اوردت هيئة الدفاع القطرية ايضاً وثائق للمعتمدين السياسيين البريطانيين في المنطقة وقتها وهما ترور والبان اللذان قالا «ان جزر حوار لا تتبع البحرين».

وخصصت مرافعة عضو هيئة الدفاع القطرية اريك ديفيد لاثبات ما وصفه «الملكية التاريخية للزبارة لقطر» مرتكزاً على ان «موكلته (قطر) هي التي كانت تطالب بعرض حوار على التحكيم منذ عام 1964، في حين ان البحرين لم تقبل ذلك إلا في عام 1988 بعد ان عرضت الزبارة كورقة مقايضة». وشبه المحامي اريك ديفيد (البلجيكي) وضع منطقة الزبارة بميناء انتويرب البلجيكي ومدى ارتباطه ببريطانيا، وماذا قال نابليون في ذلك الميناء التابع الى اليابسة البلجيكية بانه «شبه مسدس مشرع الى قلب بريطانيا». كما اسهب في ذكر الامثلة المشابهة لوضع الزبارة على يابسة شبه الجزيرة القطرية «بان المطالبة بالزبارة كالمطالبة العراقية بالكويت ومطالبة ايران بالبحرين نفسها».



واعتمد اريك ديفيد اسلوبا دفاعيا ساخراً في محاولة منه للتاثير على المحكمة في ما يتعلق بملكية قطر للزبارة قائلاً: «ان المنطق البحريني يقود سكان منطقة الكوت دازور (جنوب فرنسا على شاطئ المتوسط) من مواطنين اثرياء من اميركا والشرق الاوسط الى المطالبة بان تصبح تلك المنطقة ملكاً الى بلدانهم. وحتى ملك بلجيكا الحالي البير الثاني الذي يملك بيتاً في تلك المنطقة، عليه ان يطالب بضمها الى بلجيكا!».



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٦/٢٢

وفد من "قبائل منطقة الزبارة" أمام محكمة العدل

قطر تتهم البحرين بتحويل حوار "قاعدة عسكرية"

□ أبلغت قطر محكمة العدل الدولية التي تنظر في الخلاف الحدودي القطري - البحريني، أن «بريطانيا اخفت قرار التحكيم عام ١٩٣٩»، واتهمت البحرين بتحويل جزر حوار الى «قاعدة عسكرية»، فيما حضر وفد من «قبائل الزبارة» الى المحكمة.

□ لاهاي - اسماعيل زاير

■ دعت قطر محكمة العدل الدولية (مقرها لاهاي) الى «رفض الادعاءات البحرينية» في شأن السيادة على جزر حوار وقطعة جرادة وزبارة وجنان. وقدم الدكتور عبدالله المسلماني، وكيل قطر مداخلة في اخر ايام الجولة الثانية للمرافعات الشفوية القطرية في الخلاف الحدودي مع البحرين، داعياً المحكمة الى اصدار حكمها «بما يتناسب والقانون الدولي».

وشدد على «سيادة قطر على جزر حوار» واعتبار فشت الديبل وقطعة جرادة «مواقع جزر بحرية تحت السيادة القطرية». وزاد ان «لا سيادة لدولة البحرين على جزيرة جنان وزبارة، وان ادعاءها بوضع الارخبيل عند التعامل مع خط الأساس وحقول الصيد واللؤلؤ، يتعارض مع المبادئ المتبعة لحساب حدود المياه الاقليمية في القضية الراهنة».

ورسم المسلماني الحدود التفصيلية للسيادة القطرية، وفق الأبعاد والمواقع البحرية التي تتمسك بها الدوحة. وابلغ المحكمة ان قطر ستستلم ردودها على اسئلة القاضي قبل نهاية المرافعات الشفوية. واقر رئيس المحكمة القاضي فيرشختين تسلم الطلب القطري الخطي وضمه الى المواقف الرسمية لقطر، بانتظار الرد البحريني في ٢٧ حزيران (يونيو) الجاري.

وشارك في مرافعات أمس عن الجانب القطري السير إيان سنكلير وجان لوك كينيديك وايريك ديفيد، وركز سنكلير على «عدم شرعية القرار البريطاني منح جزر حوار للبحرين عام ١٩٣٩» وقال ان «قطر لم تقبل به، ولم تعتبره تحكيماً في اوانه، ولم تتبلغ به كي تقبله او ترفضه».

واتهم بريطانيا بانها «اخفت قرار التحكيم ورفضته قطر عندما عرفت به». وسعى جان لوك كينيديك الى تفنيد مقولة ان البحر يلحق اليابسة، معتبراً ان «المطالب البحرينية تنطوي على مبالغة».

وعاد ايريك ديفيد الى الطبيعة القانونية للتحكيم البريطاني الذي وصفه بانه «ناقص، لأن موضوعه غامض ولم يكن مستقلاً او محايداً». وزاد ان «القرارات لم توضح للطرفين ما لهما وما عليهما، كما لم يحصل تحقق من تنفيذ تلك القرارات».

وكرر اتهام البحرين بانها «اثارت موضوع الزبارة كذريعة وأداة تكتيكية لا تمتلك في الدفاع عنها حججاً مقنعة ومشروعة».

ورفض المسلماني تأكيد البحرين انها اضطرت لتعزيز وجودها العسكري في جزر حوار لمنع احتلالها من قبل قطر، كما رفض بشدة وصف الأهداف القطرية في المناطق المتنازع عليها بانها «توسعية»، مشيراً الى ان الدوحة «سعت في أكثر من مناسبة الى الامتناع عن التصعيد العسكري وقبلت بالوساطات السلمية». واضاف ان «البحرين تتمسك بمبدأ الحيازة وسلطة الأمر الواقع لاحتلالها جزر حوار، وتعزز هذا المبدأ على مدار الساعة، وحولت حوار الى قاعدة عسكرية فقط».

وحضر الى محكمة العدل وفد من القبائل المنتمية الى منطقة الزبارة يمثل «مجموعة سكان الشمال والشمال الغربي لشبه جزيرة قطر». وضم الوفد ممثلين عن قبائل النعيمي والكعبي والكبيسي، وقال احدهم للصحافيين انهم يأملون بان «يعود للمنطقة دورها كعامل توحيد بين شعبي البلدين الشقيقين، البحرين وقطر، اللذين تربطهما علاقات قوية».



المصدر : الفكس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/٢٠٠٠

اختتام المرافعات القطرية.. والمنامة

تترافع 3 ايام ابتداء من الثلاثاء

قطر ترفض تهمة التوسع وتطالب محكمة لاهاي برد «حوار» أليها والبحرين تدفع الى تطبيق مبدا «لكل ما بيده» عملا بالموروث الاستعماري



لاهاي - الدوحة - المنامة -

«القدس العربي» - من مازن حماد:

نفى وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية الدكتور عبد الله المسلماني، وصف محامي البحرين جواد العريض لبلاده بأنها دولة توسعية، قائلا: ان البحرين هي التي يمكن ان توصف بدولة توسعية، نظراً لانتهاكاتها واعتداءاتها على جزر حوار، ومطالبتها بمدينة «الزبارة» التي تقع في البر القطري.

واعرب المسلماني في مرافعته الاخيرة امام محكمة العدل الدولية امس عن اسفه لقول محامي البحرين ان قطر كانت تعد العدة لمهاجمة حوار عسكريا، وان الدفاعات التي اقامتها بلاده على الجانب المواجه للساحل القطري هي لمنع اي هجوم عسكري على الجزيرة. وقال: ان قطر لو ارادت اللجوء الى القوة العسكرية لاستعادة الجزر لفعلت ذلك منذ الاحتلال البحريني غير الشرعي لهذه الجزر في العام 1934، واضاف ان بلاده سعت طوال الـ60 عاما الماضية الى حل سلمي، مشيرا الى الاحتجاجات القطرية على هذا الاحتلال والوساطات العربية والخليجية من اجل انهاء الخلاف بين البلدين.

وقال ان ما يشعرنا بالانزعاج هذا التكهن من قبل محامي البحرين بأن قطر ستقوم بغزو حوار عسكريا، وما يصدر من تصريحات مشابهة ومذهلة من الجانب البحريني في هذا الاطار، رغم ان القضية معروضة على محكمة العدل الدولية، وهي الجهة المختصة بالفصل في هذا النزاع.

واكد الدكتور المسلماني ايمان بلاده بان القوة ليست هي الحل الامثل في مثل هذه النزاعات، ويجب في المقابل الا تعاقب لأنها انتهجت السياسة السلمية في التعامل مع هذه القضية منذ نشوئها في العام 1933.

وقال وكيل دولة قطر ان البحرين واصلت انتهاكاتها للجزر من خلال اقامة منشآت وقواعد عسكرية في «حوار»، رغم وجود اتفاقيات موقعة برعاية العاهل السعودي «عامي 1987، 1990» تدعو الى عدم احداث اي تغيير في معالم الجزيرة قبل البت في مصيرها.

وطالب المحكمة بالتغاضي عن جميع الانشطة التي قامت بها البحرين في جزر حوار، منذ صدور القرار البريطاني المؤقت عام 1936 بمنحها الجزيرة، وان لا يتم ترتيب اي وضع قانوني عليها، والا يسمح للبحرين بالاستفادة من مخالفاتها وانتهاكاتها في حل هذا النزاع.

وتقدم وكيل دولة قطر في ختام مرافعته التي اختتم بها الجولة الاخيرة من مرافعات بلاده امام محكمة العدل الدولية التي ابتدات يوم الثلاثاء الماضي، بمطالب قطر في هذه القضية، والتي تتلخص في ثلاثة: وهي اعادة السيادة على جزر حوار التي تخضع الان للسيادة البحرينية الى قطر، وان فشت الديبل، وقطعة جرادة المتنازع عليهما والقريبتين من البر القطري هما من



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-٢-٦-٢٠٠٠

«الفشوت» وتقعان تحت السيادة القطرية و«الفشت هي ارض صخرية شبه مغمورة بالماء تظهر اثناء الجزر فلا هي بر ولا هي بحر» ورفض مطالبة البحرين بمنطقة «الزبارة» التي تمثل جزءا من شبه جزيرة قطر، وتدخل ضمن حدودها الجغرافية وان ما ينطبق على الزبارة ينطبق على جزيرة «جنان» ايضا، كما طالب بالترسيم البحرين بين البلدين على اساس خط بحري واحد لقاع البحر.

وقال وكيل دولة قطر انه سيتقدم اجابة على سؤال القاضي الروسي بمذكرة مكتوبة، وكان القاضي وجه سؤالا مشتركا لقطر والبحرين، فيما اذا كانت بريطانيا وقعت اتفاقيات دولية نيابة عن الدولتين قبل عام 1971 لتأكيد ما اذا كان البلدان يتمتعان باستقلالية، ولم تكونا مستعمرتين، وهو الدفع الذي قدمته المنامة بهدف اقرار حدود «الموروث الاستعماري».

وقد ركز محامو قطر خلال الايام الثلاثة الماضية على دحض ادعاء البحرين بملكية حوار وجنان وقدموا وثائق بريطانية قالوا انها لا تعتبر الجزر المشار اليها من ضمن الجزر البحرينية، وتحدث المحامي رود بوندي عن المعاهدة الأنغلو - عثمانية الموقعة عام 1913 ولم يتم التصديق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى، وقال ان تلك المعاهدة عكست وجهة النظر السائدة آنذاك تجاه الوضع الاقليمي وخضوع شبه جزيرة قطر لآل ثاني، مضيفا ان هذا الوضع لم يتغير منذ ذلك الحين، حيث ان الاسرة ذاتها ما زالت هي التي تحكم قطر. ونبه بوندي المحكمة الى ما وصفه بالازدواجية في ادعاءات البحرين حيث يركز محامو دفاعها على ان معظم سكان قطر يعتمدون على الساحل الشرقي لكنهم يتجاهلون في الوقت نفسه ان معظم سكان البحرين كانوا يتجمعون في مدن شمالية في حين خلت السواحل البحرينية الجنوبية والجنوبية الشرقية تماماً من السكان. ورفض المحامي بوندي محاولة البحرين بناء قضية من حقيقة ان معظم القطريين كانوا يسكنون الساحل الشرقي، لأن المهم في هذه المسألة ليس التوزيع السكاني على الارض، وانما سريان السيادة، والسيادة كانت سارية لآل ثاني على كل شبه جزيرة قطر. ولفت بوندي نظر المحكمة الى ان المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وقطر عام 1916 هي مثال آخر يظهر قدرة آل ثاني على الدخول في اتفاقيات دولية، وبعبارة اخرى التصرف ككيان سياسي مستقل، سواء اطلق عليه في تلك الفترة دولة ام لا.

اما المحامي شنكرداس فقد اعاد تذكير المحكمة بان هناك اربع وثائق بريطانية تعزز دفاعه بان وجهة النظر البريطانية عام 1933 (اي قبل ست سنوات من منح حوار للبحرين) كانت ترى ان جزر حوار جزء من قطر وذلك حسبما يبدو من تاريخ المفاوضات البترولية آنذاك، ومن مساحات الاراضي التي خصصت للتنقيب عن النفط، واظهر المحامي للمحكمة خارطة للامتيازات



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/٢٠٠٠

النفطية قال انها تفند الرفض البحريني لها، واضاف ان هذه الخارطة لم يتم اعدادها لتحديد مناطق الامتياز في الاراضي البحرينية او السعودية او حتى الايرانية فهدف الخارطة هو تقييم الافاق الجغرافية للنفط في قطر بما فيها جزر حوار. واكد المحامي ان البحرين غضبت لصغر المساحات المخصصة لها في مجال التنقيب عن النفط، فطالبت بالجزر. واضاف شنكرداس ان حاكم قطر هو الذي منح حقوق الاكتشاف واذون المسح في جزر حوار عام 1935 اي قبل اربع سنوات من قرار بريطانيا منح الجزر للبحرين.

وتناول السير ايان سينكلير في مرافعته الاخيرة سيادة قطر على شبه الجزيرة، قائلا ان البحرين اعترفت بقطر ككيان منفصل عنها في عام 1868 وان هذا الاعتراف يتضمن بالضرورة الاعتراف بان آل ثاني في قطر كانوا مخولين بممارسة السلطة على كل شبه الجزيرة والذي لا بد ان يتضمن جزر حوار التي تقع كليا او جزئيا داخل حزام الثلاثة اميال للبحر الاقليمي. واضاف ان البحرين توقفت بعد عام 1868 عن ممارسة اي نوع من انواع السلطة على جزر حوار وان السلطات البريطانية منعت حاكم البحرين من انتهاك السلم البحري عبر اي تدخل في الشؤون القطرية.

وفي الوقت الذي تستعد فيه البحرين لتنفيذ الحجج القطرية يوم الثلاثاء المقبل، فقد واصلت صحفها حملة مكثفة على ما تضمنته المرافعات القطرية وذلك من خلال التركيز على الوثائق القطرية التي سحبت من المحكمة والتي تسميها البحرين مزورة وتسميها قطر المشكوك في صحتها، وكذلك من خلال مقالات يكتبها اساتذة قانون وتاريخ، وفي هذا الاطار نشرت صحيفة «الايام» مقالا للدكتور حسني درويش قال فيه ان محامي دولة قطر تحاشوا في مرافعاتهم الخوض في المسائل والقضايا الاساسية التي يثيرها الخلاف وانهم تناولوا على استحياء مبدأ القرب الجغرافي (في اشارة الى ملاصقة حوار للبر القطري) مضيفا ان هناك سوابق قضائية يستهدى بها في مثل هذه المنازعات. وسعى درويش الى تفنيد الحجة القطرية المرتكزة على ان قطر والبحرين لم تكونا مستعمرتين بريطانيتين وانما كانتا محميتين ذلك ان الاستعمار يرفض بالقوة اما الحماية فتتم بالاتفاق. وقال درويش ان الحماية البريطانية كانت نوعا من الاستعمار المباشر وان الحماية والاستعمار سواء بسواء. واضاف ان هذه المسألة تثير مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار التي يحكم في النزاعات وهو مبدأ سبق ان اعتمدته المحكمة في كثير من المنازات باعتباره عرفا دوليا استقر في وجدان المجتمع الدولي الذي يهدف الى الحيلولة دون اثارة الخلافات الحدودية بين الدول بعد استقلالها.

ويحاول الجانب البحريني الدفع من خلال مرافعاته، الى تطبيق مبدأ «لكل ما بيده» وذلك من منطلق ان الحدود التي

ارستها الحقبة البريطانية تعتبر موروثا استعمارياً وهذا الموروث معمول به كأساس في العديد من المنازعات وانه ما دام البريطانيون قد منحوا حوار للبحرين قبل اكثر من ستين سنة، فهذا يعني ان تبقى حوار جزءا من البحرين، واذا ما طبق مبدأ «لكل ما بيده» فان منطقة الزبارة الخاضعة للسيادة القطرية والواقعة داخل شبه الجزيرة ستثبت على انها جزء من قطر.، وينتهي النزاع الى الوضع السائد قبل المحاكمة.

وستستمر دفوعات البحرين ثلاثة ايام، اي الثلاثاء والاربعاء والخميس، حيث ستقفل الملفات بعدها، وتبدأ مداولات القضاة للوصول الى قراراتهم، وسألت «القدس العربي» الدكتور المسلماني وكيل دولة قطر حول آلية صدور الاحكام في المحكمة الدولية فقال انها تهتم بالتصويت وان صوت الرئيس هو المرجح اذا جاءت النتيجة متساوية.، وبالنسبة للنزاع القطري ـ البحريني، سيتم صدور ثلاثة احكام في قضايا حوار وتوابعها، وجنان، والزبارة باعتبار انها قضايا منفصلة. وبعد صدور الاحكام غير القابلة للنقض او الاستئناف والملزمة للطرفين حسب القانون الدولي، ستكون الحدود البرية والبحرية وخطوط العرض والطول وممتلكات كل من البحرين وقطر قد استقرت مما يتطلب وضعها موضع التنفيذ، وينتظر صدور القرار في الربع الاخير من السنة الحالية.



المصـــدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٤/٦/٢٠٠٠

قطر تطالب محكمة العدل الدولية بإعلان سيادتها على جزر «حوار»

الدوحة من مراسل الاهرام : طلبت قطر من محكمة العدل الدولية اعلان سيادتها على جزر حوار، وذلك في ختام مرافعاتها الشفوية امس الاول حول نزاعها الحدودي مع البحرين .

واكد عبد الله المسلماني الامين العام لمجلس الوزراء ووكيل دولة قطر امام المحكمة أن بلاده على ثقة من أن قرار محكمة العدل الدولية سيحقق وحدة الاراضي القطرية بإعادة جزر حوار الى سيادتها.

وقال المسلماني في كلمة القاها أمام المحكمة مختتما المرافعات الشفوية 'التي استمرت جولتين على مدي شهر ان قطر لم تقبل مطلقا بالاحتلال البحريني غير المشروع لجزر حوار أو بالقرار البريطاني الصادر في ١٩٣٩ بمنح السيادة علي جزر حوار للبحرين.



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٤/٦/٢٠٠٠

الخلاف البحريني القطري في مرافعات لاهاي

المنامة: إصرار الشقيق يجرح الكبرياء

رغم مرور اكثر من ٣ اسابيع، فإن الديباجات الانشائية والتمنيات الدبلوماسية لم تتحقق، واللجوء الى محكمة العدل الدولية للفصل في الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، لم يخفف من حدة التوتر بين البلدين،

وبدأ الجانبان في فتح كل ملفاتهما وتبادل اتهامات عنيفة بلغت في حدتها درجة التشكيك في الجذور والأصول، وبات نموذج حسم القضايا بين الاعداء مثالا يحتذي به ويستند اليه البعض ويطالب بتطبيقه بين الأشقاء.. فرغم أن البلدين تمنيا - مجرد تمن - أن يؤدي حكم المحكمة الى تهدئة الأجواء وتحسين العلاقات بينهما، فإن مجرد التفكير في أن الحكم المنتظر في غضون الشهور القليلة القادمة، سيحقق ذلك، يعد ضربا من الخيال. وما يحدث بين البلدين حاليا داخل أروقة المحكمة وخارجها لايسعد أي عربي ولا يمكن التزام الصمت في مواجهته، خاصة وأن هذه القضية سجلت أول حدث من نوعه في تاريخ العرب يلجأ فيه شقيقان الى محكمة دولية للفصل في خلافهما.. والمثير أن يحدث هذا بينما خلاف حدودي آخر كان يعد من أعقد الخلافات يتم حله تحديدا في هذه الأيام، التي تشهد مواجهة الدوحة والمنامة في المحكمة. على مائدة جمعت الشقيقين اليمن والسعودية، بل ويعلن البلدان أنهما أغلقا هذا الملف نهائيا، وبينما نجد أن أسانيد التحكيم الدولي بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش في البحر الأحمر، قد طرحت كنموذج في المرافعات النهائية لقطر والبحرين في محكمة العدل، فإننا لم نسمع عن خطوة مماثلة للاحتذاء بالحل الأخوي الذي جسده النموذج السعودي اليمني وإغلاق برميل البارود المشتعل، الذي تسكب مساجلات واتهامات «لاهاي» المزيد من البنزين عليه وتزيد من اقتراب لحظة انفجاره..

والمثير هنا أيضا أن البحرين تؤكد أن خلافها مع قطر على جزر «حوار» تم حسمه في عام ١٩٣٩ من خلال هيئة تحكيم بريطانية وان لديها وثيقة كتابية بخط حاكم قطر في ذلك الوقت تؤكد قبوله نتيجة هذا التحكيم وتسليمه بتبعية الجزر للبحرين، واذا أضيف لهذا الدليل الذي تؤكده البحرين، قصة الوثائق التي تشكل في مجملها الأسانيد القطرية فيما تطالب به من السيادة على الجزر، فإننا ووفقا لوجهة النظر البحرينية سنكون كمن يدور في حلقة مفرغة ويصبح الحديث عن المطلب القطري بالسيادة على هذه الجزر غير ذي موضوع لافتقاره الى الأدلة والوثائق، ولعل هذا ما دفع قطر كما يرى البحرينيون الى التشبث بحجة القرب الجغرافي للجزر وهي حجة يمكن ابطالها بطرح النماذج المماثلة لجزر تبعد أميالا كثيرة عن البلد التابعة لها، بينما تقترب كثيرا من دول أخرى، وقد عرضت البحرين فيلما مصورا ينفي القرب «الشديد» الذي تتحدث عنه قطر بالنسبة لجزر حوار والجزر الأخرى المتنازع عليها.

واذا كان الجانبان ينبشان في دفاتر التاريخ، فإن في هذه الدفاتر مايمكن تسجيله وأيضا ما ينبغي اخفاؤه، لكن الملفات المفتوحة لن تغلق شيئا، ولهذا فمن المتوقع أن نشهد في الجولة الحالية من المرافعات، التي تنتهي الخميس المقبل ما قد تقشعر منه الأبدان، خاصة وأن البحرين تشعر بما يمكن وصفه بـ «جرح الكبرياء» من إصرار قطر على المطالبة بالجزر التي سيطرت عليها المنامة منذ أزمان قديمة وتخطي كل الحدود والأعراف بعرض القضية على المحكمة ومحاولة «لي» عنق الحقيقة وقلب الوقائع التاريخية بتقديم وثائق غير صحيحة الى المحكمة. ويزيد من عمق هذا الجرح ما يشير اليه البحرينيون من «تميز» قطر الجغرافي والمادي والانخفاض السكاني، في مقابل «القلة» الجغرافية والمادية والزيادة السكانية للبحرين، ولهذا تردد الحديث الاستنكاري عن: من الذي يحق له أن يطمع فيما لدى الآخر.. وهي أسئلة رغم قسوتها وحساسيتها تجسد وبعنف المأزق الذي يعيشه البلدان حاليا، وهو مأزق لن يتخطيانه بسهولة وسيكون سببا في تداعيات كثيرة في المستقبل، وهي تداعيات يرى الكثيرون أنها لن تقف عند حد، ولعل معالمها قد بدأت تتضح فيما نراه الآن من اتجاه بحريني لفتح جبهة أخرى ثأرا للكرامة الجريحة وردا على ما يسمونه في المنامة بطعنة الشقيق، فالبحرين ستطلب فتح تحقيق في موضوع الوثائق القطرية التي وصفتها بأنها «مزورة» وستطلب تعويضا ضخما عما سببته لها هذه الوثائق من أضرار مادية ومعنوية، فتكاليف الاستعانة بخبراء أجانب لإثبات شكوك البحرين في هذه الوثائق والتحقق من عدم صحتها لا تخفى على أحد، وهي تكاليف تضاف الى فاتورة الاستنزاف المادي الحالي للبلدين في هذه المحاكمة التي يستعين فيها الطرفان بكوكبة من أشهر المحامين والخبراء القانونيين في العالم.

كما أن البحرين تتساءل عما كان يمكن أن يحدث لو أنها لم تكتشف حقيقة هذه الوثائق وتمكنت قطر من اقناع المحكمة بمحتوياتها، ومن ثم صدور الحكم لصالحها بمستندات «أقل» مايمكن أن توصف به، أنها غير حقيقية ولا تمت للواقع بصلة، وقد يزداد الأمر تعقيدا اذا ثبت بالفعل ما يتردد حاليا من أن «الأختام» التي استخدمت في هذه الوثائق تم الحصول عليها من محل للألعاب في لاهاي!!

المنامة - سامي كمال

الدوحة: «اللغة العاطفية» أم المنطق القانوني؟!

تغلق محكمة العدل الدولية بلاهاي يوم الخميس المقبل، باب المرافعات الشفوية لكل من قطر والبحرين، حول نزاعهما الحدودي، وذلك تمهيدا لحجز القضية للحكم الذي من المقرر أن يصدر إما في نهاية نوفمبر او ديسمبر المقبل، وبذلك يحسم هذا النزاع الذي مضى عليه أكثر من ٦٠ عاما، مشكلا عنصرا ضاغطا وسلبيا على العلاقات بين الجارتين: قطر والبحرين.

وقد انتهت أمس الأول - الخميس - الجولة الاخيرة من المرافعات الشفوية القطرية، أمام المحكمة والتي تم خلالها التعقيب على المرافعات البحرينية وتفنيد ما يسميه المحامون القطريون ادعاءات بحرينية بخصوص السيادة على جزر «حوار» وهي المسألة المحورية في النزاع الحدودي بين الجانبين.

ووفقا للدكتور عبدالله عبداللطيف المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر، أمام محكمة العدل الدولية، في حديثه لـ «الأهرام»، فإن المرافعات البحرينية اتسمت بثلاث سمات:

■ تقديم عرض غير دقيق للوقائع والمستندات من خلال الاعتماد على نظرية «خذ ماتشاء» وذلك من خلال اختيار الجزئيات التي تناسبه والاعراض عن باقي الجزئيات التي لا تناسبه، ويقوم بتشويهها سواء على مستوى الخرائط او المستندات.

■ المبالغة في تقديم مايزعم الجانب البحريني أنه له، فعلى سبيل المثال تطالب المنامة بابتلاع ١٥١٦ ميلا مربعا من المياه الاقليمية القطرية، وذلك تحت حجة أن مصائد الاسماك ومغاصات اللؤلؤ كانت تابعة للبحرين وهو ما يعني أن الاشقاء في البحرين - والكلام للدكتور المسلماني - يريدون التهام هذه المساحة زورا وبهتانا.

■ محاولة استمالة محكمة العدل الدولية عبر استخدام اللغة العاطفية والوجدانية بعيدا عن الفلسفة والمنطق القانوني من قبيل محدودية عدد سكان البحرين وخسارتها لثلث مساحتها اذا ما اعيدت جزر حوار لقطر، فضلا عن خسارتها لمحور اقتصادي يوفر عوائد استثمارية لها وهو ما لا تضعه المحكمة في اعتبارها.

وأوضح الدكتور المسلماني في تعليقه على الوثائق والمستندات التي قدمتها قطر خلال مرافعاتها لتؤكد حقوقها في السيادة على جزر «حوار» أن هناك أدلة قاطعة قدمناها تؤكد أن قطر مارست السيادة على هذه الجزر، منها على سبيل المثال أن تحليق الطائرات فوق جزر حوار، كان يتم بإذن من حاكم قطر وليس حاكم البحرين، كما أن اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول التي أبرمت بين قطر وبريطانيا عام ١٩٣٥ ومرفق بها خارطة تثبت أن «حوار» ضمن هذا الامتياز، بالإضافة الى ذلك قدمنا المسوحات الجيولوجية والزلزالية التي أجرتها شركة البترول البريطانية والتي تحتوي على خرائط تبين أن «حوار» جزء من قطر، الى جانب تقديمنا لأكثر من ٨٢ وثيقة تركية وأكثر من ١٠٠ خارطة حصلت عليها من اكثر من ١٥ مصدرا تؤكد جميعها أن «حوار» قطرية، فضلا عن ذلك فإن القرب الجغرافي لحوار من قطر عنصر حاسم على هذا الصعيد، ذلك أن القرب الجغرافي لا ينشأ من فراغ فوفقا لاتفاقية «باليبس» فإن الجزيرة متى كانت واقعة في المياه الاقليمية لدولة ما تكون تابعة لها..

■ اما عن تشكيك أعضاء الفريق القانوني البحريني في كل ما أورده الفريق القانوني القطري خلال المرافعات فيقول المسلماني: إن اللافت للنظر فيما قدمه الجانب البحريني اقحامه لمبدأ «لكل ما بيده لكل ما بحوزته» وهو مايعني ابقاء الحدود الموروثة من عهد الاستعمار كما هي، وهو توجه جديد من قبل البحرين باتجاه القيام بمناورة أحسب انها لن تكون موفقة حتى تبقى «الزبارة» مع قطر وتبقى حوار مع البحرين..

الدوحة - العزب الطيب الطاهر



قطر ترفض قرار تسوية الحدود لعام 1939 والبحرين لا تقبل قرار عام 1947

المسلماني لـ «الشرق الأوسط»: مجلس التعاون لم ينشئ آلية لفض النزاعات بين أعضائه

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

انتهت محكمة العدل الدولية في لاهاي في هولندا الخميس الماضي، من الاستماع إلى الجولة الثانية من المرافعات القطرية في القضية التي رفعتها قطر ضد البحرين بشأن الخلاف الحدودي بينهما، حيث أكدت الدوحة رفضها لقرار تسوية حدود قطر البحرية مع البحرين عام 1939.

وتبدأ محكمة العدل يوم الثلاثاء المقبل الاستماع إلى الجولة الثانية من المرافعات البحرينية التي تستغرق ثلاث جلسات متتالية تنتهي الخميس المقبل.

وبمناسبة انتهاء الدوحة من تقديم مرافعاتها الشفوية التقت «الشرق الأوسط» رئيس فريق الدفاع القطري في القضية الدكتور عبد الله المسلماني، امين عام مجلس الوزراء في قطر وأجرت معه الحوار التالي:

● بعد انتهائكم من المرافعات الشفوية امام محكمة العدل الدولية بشأن خلافكم مع دولة البحرين حول الجزر ومسائل حدودية اخرى، ما هو تقييمكم لهذه الجولة؟

- اعتقد انه اذا كان لا بد من تقييم، فان هذه المرحلة تشمل أمورا كثيرة، باختصار شديد اتضح ان دولة البحرين من خلال مرافعاتها تحاول ان تقنع محكمة العدل الدولية بابقاء الوضع على ما هو عليه بحيث ان تبقى الزبارة عند قطر وألا ترجع حوار الى قطر الأم، فهي (البحرين) تريد ان تقنع المحكمة بذلك باعتبار انه كان وضعا استعماريا قديما ويجب البقاء عليه. اما في ما يتعلق بالبحرين فانها تحاول ان تبتلع جزءا كبيرا من المياه الاقليمية لدولة قطر. ان اكثر ما شد استغرابي هو اتهامهم لدولة قطر بانها دولة توسعية في حين انهم يطالبون بالزبارة وحوار وبمصائد الاسماك ومغاصات اللؤلؤ. فماذا بقي لقطر يا ترى؟

● على ماذا ارتكزت مرافعاتكم في ما تسمونه حقكم وملكيتكم في الجزر المتنازع عليها؟

- ركزت مرافعاتنا بالاساس على ان حوار جزء لا يتجزأ من قطر وانها في المياه الاقليمية القطرية وان قطر ظلمت باقتطاع هذا الجزء من جسدها ومنحه الى دولة اخرى. ان جميع الشواهد التاريخية وكل المستندات تشير الى ان حوار لم تكن في يوم ما جزءاً من البحرين. والبحرين للأسف اتفقت معنا في السابق على معالجة هذا المشكل لكنها عجزت عن الرد عليه، وفي تقديري ان ذلك هو اعتراف ضمني منها بأن حوار جزء من قطر وليس من البحرين. اما في يتعلق بالزبارة فان البحرين نفسها عبرت عن راي صريح وواضح وقالت «ان مطالبنا بالنسبة للزبارة صعبة». نحن نعلم ان الزبارة قد اخذت من طرف البحرين فقط كنقطة تكتيكية لا غير بقصد المقايضة بها مع حوار. اما في ما يتعلق بالبحر فنحن مرنون للغاية في هذه النقطة ولا نصر على تطبيق خط 1947 ونقول ان قراري 1947 و1939 كليهما يجب اعادة النظر فيهما في حين ان الجانب البحريني يرفض قرار 1947 ويقبل قرار 1939 وهذا امر لا يتلاقى مع المنطق.

● والوضع كما هو عليه الآن، الا تعتقدون انكم تدفعون نحو الحصول على حكم مناصفة بينكم وبين البحرين على الجزر المتنازع عليها؟

- تعلمون ان طلبات الطرفين واضحة وكليهما يطالب بالسيادة على الجزر باكملها ولا اتصور ان احداً من الطرفين يضع في الحسبان ان المحكمة ستقوم بمناصفة الجزر بيننا وليس هناك احد منا يدعو الى المناصفة. لا اتصور ان ذلك ممكن لأن حوار وحدة جغرافية متكاملة عبر التاريخ وان المسافات في ما بينها، بين كل جزيرة واخرى، صغيرة جدا لا تسمح باقتطاعها وتجزئتها ثم ان وجودها كارخبيل أو مجموعة متكاملة اقرب الى قطر لاعتبارات كثيرة اهمها انها لا تبتعد عن الشاطئ القطري باكثر من 150 مترا.

● ما هي حظوظكم الفعلية لكسب القضية خاصة ان الوثائق المزورة التي عرضتموها في البداية قد اربكتكم امام المحكمة؟



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]

- بالنسبة للوثائق المطعون في صحتها لقد قلنا مرارا وتكرارا بانها وثائق مطعون في صحتها ولا ترقى الى مستوى وصفها بانها مزورة وقدمنا ادلة كثيرة قبل استخدام هذه الوثائق منها شهادات من المانيا تدل على انها وثائق صحيحة، قدمت الى محكمة العدل الدولية، ولكن عندما طعنت البحرين في صحتها استعنا بخبراء كثيرين اردنيين واميركيين واتراك وغيرهم اختلفوا في ما بينهم سواء حول الاحبار او حول مكونات او محتويات هذه الوثائق، وحتى جامعة درام البريطانية كان لها رأي في هذه الوثائق واكدت ان محتوياتها سليمة وصحيحة وان الاحداث التاريخية وتسلسلها وترابطها كلها قد وقعت، لكن بعض الاميركيين مثلا اثاروا مشكلة مع الحبر، اما الاردنيون فقالوا ان الكتابة جيدة والخط ليس خط شخص واحد كما ادعي. وأمام تلك الاختلافات اردنا عدم تعقيد الامور على هيئة المحكمة واختصرنا الاجراءات عليها وعلى الطرف الآخر. لاثبات حسن نيتنا من خلال انتقادنا لوثائقنا عبر خبرائنا اكثر مما انتقده البحرينيون لها وهم اعترفوا بذلك حينما قالوا في مرافعاتهم ان قطر انتقدت في بعض الاجزاء وثائقها اكثر مما انتقدوها هم. لا اعتقد ان تلك الوثائق تربك

موقفنا لاننا نملك وثائق اثباتية اخرى كثيرة جدا وليست هذه هي الوثائق الوحيدة.

● هل تعتقدون ان المحكمة ماضية الى النهاية، الى غاية اصدار حكمها؟

- نحن كفريق قانوني من ناحيتنا ماضون حاليا في جميع اجراءاتنا الى غاية الحصول على حكم حاسم من المحكمة. لكن كما عبر عن ذلك الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر ان كل الابواب ما زالت مشرعة ومفتوحة وان كل السبل والامكانات متاحة وانه اذا ما تم التوصل الى حل مرض بين الطرفين فان الامر سيتغير.

● هل تعتقدون في احتمال توصلكم الى حل توفيقي؟

- استطيع ان اجزم لكم ان هذه الطريقة لا يمكن ان تحصل خاصة انه سبق لنا مع الوساطة السعودية التي اتبعت كل اساليب الوفاق والمودة الخليجية لحل الخلاف ان فشلنا ولم نتوصل عبر 25 سنة الى حل مع البحرينيين ولم تنجح كذلك الاتصالات الثنائية في الفترة الاخيرة من خلال زيارات القمة المتكررة ولم تات ايضا باي حل، ولكن بالرغم من ذلك فاننا نقول ان كل امر وارد واننا لا نعلم ماذا يخبئه المستقبل.

● هل معنى ذلك ان امكانية العدول عن محكمة العدل الدولية ما زالت قائمة وان السلطة السياسية يمكن ان تستعيد تولي ادارة هذه القضية؟

- اذا اتجهت الارادة السياسية نحو التوصل الى حل مرض بين القيادتين السياسيتين فستسحب القضية وان ذلك سينعكس علينا هنا كفريق قانوني. أن كل السبل متاحة بما في ذلك استمرار القضية اذا لم يتم التوصل الى غاية صدور الحكم فيها.

● اذا ما صدر حكم من لاهاي ما هي انعكاساته على منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد قطع الطريق نهائيا امام امكانية استنهاض اليته لفض النزاعات من غيبوبتها؟

- انني اقول ان هيئة فض المنازعات التابعة لمجلس التعاون الخليجي هي مجرد آلية حبر على ورق، وهي لم تبعث يوما الى الوجود لأن نشاتها مقرونة بنشوب نزاع وكذلك باصدار المجلس قرار بانشائها، وعليه فانه الى حد الآن لم ينشئ المجلس هذه الآلية ولم يحركها ولم يفعلها واتصور انه في حين قيامها فانها ستكون ضعيفة، لانه ببساطة لا بد ان تصدر توصياتها الى الدول الست الاعضاء التي يجب ان تجمع على تلك التوصيات بما فيهم الخصوم بالموفقة على تلك التوصيات التي ليست حكما. اذن يصعب التصور ان تكون تلك الآلية فعالة لان الاجماع فيها ضروري، واخيرا فهي لا تصدر حكما وانما توصية. وعلية لا اتصور ان حكما من محكمة العدل له انعكاسات سيئة او سلبية على مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن التراضي اساس اللجوء الى محكمة العدل الدولية. كما انه يجب الا ننسى ان الوساطة السعودية نصت في ما نصت عليه من امور اخرى انه متى عجزنا عن التوصل الى حل ودي بين الطرفين ومتى اخفقت الوساطة السعودية فيمكن للطرفين اللجوء الى محكمة العدل الدولية فكانت هناك منذ البداية موافقة ومباركة من دول مجلس التعاون لهذه الخطوة.

● اذا حكمت المحكمة لصالحكم الا تتوقعون خروج البحرين من مجلس التعاون الخليجي وما انعكاس ذلك على تجمعكم الاقليمي؟

- اعتقد ان صدور الحكم لصالح اي كان من الطرفين لا يجعل الطرف الآخر غير راض عن حكم محكمة العدل الدولية ولن يخرج طرف من عضوية مجلس التعاون الخليجي، كما لا اتصور ان الحكم سيضعف المجلس او يساهم في تفكيكه. اما بالنسبة للبحرين فاني لا اتصور ايضا انها سوف تذهب الى المدى الذي سترفض فيه حكم محكمة العدل الدولية لانها تعلم ان دول العالم كلها سواء كانت عربية او غير عربية قبلت في السابق بحكم محكمة العدل الدولية.

● اذا كان الحكم لصالح البحرين هل ستقبلون انتم بالامتثال لحكم المحكمة؟

- لقد اكد على ذلك الامر وزير الخارجية القطري وقال مرارا وتكرارا ان ذهابنا الى المحكمة يعني القبول باحكامها وانا بدوري أؤكد نفس الشيء.

● هل ان الحكم لصالح البحرين سيؤثر في علاقاتكم المستقبلية مع المنامة؟

- لن يؤثر بل بالعكس انه سينهي حقبة طويلة من التوتر دامت 60 عاما وسينهي الشعور بالاستيلاء والشعور بالغبن الذي احاط بقطر وسيمنع ايضا توريث الاحقاد بين الاجيال المقبلة وبذلك ستنتهي المشكلة.

● ألا تعتقدون ان المشكل قابل للانفجار العسكري؟

- لا اتصور ذلك. انه واضح كما قلت امام محكمة العدل الدولية ان الطرف الآخر لا يحترم تعهداته بموجب اتفاقية 1987 و1990 ولا يحترم الوضع القائم الذي التزم به الجميع الداعي الى عدم تغيير المعالم القانونية والجغرافية في الجزيرة. كما انه من الواضح أيضاً ان الجانب البحريني على مدار الساعة، خاصة في الفترة الاخيرة، ينشئ جزرا صناعية حول جزيرة حوار وابلغنا المحكمة بذلك الامر. كما ان هناك ازدياداً ملحوظاً في استعداداتهم ومنشآتهم العسكرية في الجزيرة تقابله قطر بكثير من الصبر لانهم اخوة لنا ونحن معهم امام محكمة العدل الدولية لغاية ان يصدر حكم في ذلك الشأن.

● ما رأيكم في ما ذهبت اليه مرافعة المحامي التونسي فتحي كميشة لصالح البحرين الذي طالب بتثبيت الحدود الموروثة عن الاستعمار بهدف ترسيخ الاستقرار وعدم فتح باب جهنم (الحروب) على المنطقة؟

- لا يخفى عليكم ان مبدأ «لكل ما بيده لكل ما بحوزته» لا يمكن تطبيقه على دول مجلس التعاون اولاً لانه ليس عرفا دوليا كما ادعى المحامي فتحي كميشة وانما عرف اقليمي نشأ في بعض الاقاليم واصبح نصا في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفي بعض دول منطقة اميركا اللاتينية، كما ان ذلك المبدأ لم يرتق الى ان يكون عرفا دوليات ملزما الى دول العالم قاطبة. من ناحية اخرى انه (المبدأ) يطرح ان قطر والبحرين كانتا دولتين مستعمرتين من قبل بريطانيا وهذا غير صحيح على الاطلاق ونرفضه بشدة، فقطر والبحرين كانتا فقط ضمن اتفاق دفاعي وتربطهما علاقات مع بريطانيا. تعلمون انه لم يحدث غزو او قمع او استعمار للامارتين ولكن كانت هناك اتفاقات موقعة مع بريطانيا بارادة الطرفين. بالعكس كانت الدولتان تتمتعان باستقلال داخلي كلي وكانت هناك فقط بعض القيود الخارجية. ان العجب العجاب هو حين تقول البحرين انه كان هناك استعمار بريطاني لها، ففي عام 1964 قالت بريطانيا لقطر وللبحرين ان لهما الحق في مراجعة الحدود والقرارات التي اتخذت في الماضي بما فيها قرارات 1939 وقرار 1947، فكيف لنا ان ناتي في عام 2000 ونقول اننا كنا مستعمرين وذلك القرار لا بد ان يكون ساريا الى الابد. في الحقيقة أن تطبيق ذلك المبدأ القانوني يكون ممكنا عندما ترث وضعا مستقرا ولكن الطرفين كان كل واحد منهما يحتج على الآخر، فالبحرينيون لا يقبلون بقرار 1947 ونحن لا نقبل بقرار 1939 فكيف يمكن اذاً التكلم عن وراثة لحدود ولوضع كان مستقرا وسائدا؟

● ما هو تعليقكم على المعاهدة التي توصلت اليها اخيرا السعودية واليمن لترسيم الحدود بينهما، بذلك الشكل الودي؟

- الحقيقة لقد سعدنا بما توصلت اليه المباحثات بين السعودية واليمن الى حل نهائي لترسيم الحدود بين الطرفين. وكما تعلمون فان تلك القضية اخذت سنوات طويلة، ويسعدنا أن نسمع ان دولة خليجية واخرى عربية جارة توصلتا الى حل نهائي لذلك الخلاف الذي سيساهم بدون شك في المزيد من تخفيف التوتر بين الدول العربية. نحن حقا سعداء بذلك.



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٢م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة بحرينية : شعور المحبة مع قطر فوق التقاضي لدى محكمة دولية

■ المنامة - وام - أكدت صحيفة بحرينية ان ثمة عملاً كثيراً على صعيد العلاقات البحرينية القطرية بعد الانتهاء من المرحلة القانونية والقضائية بشأن الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين.

وأوضحت صحيفة «الأيام» في تعليق لها تحت عنوان «اشقاءنا.. ثمة أفق جميل وراء الغيوم» ان تاريخاً طويلاً من العيش المشترك والجوار المشترك بين اقرب شعبين الى بعضهما في الخليج والوطن العربي يرسم لنا ملامح ذلك الأفق الجميل. وأكدت ان البحرين بلد التحضر وبلد الذوق والاحترام وبلد الطيبة ثم ان حب البحرين لقطر وللقطريين مثلما هو حب قطر والقطريين للبحرين مسألة فوق كل الاعتبارات ومسألة فوق التقاضي لدى محكمة دولية مع كل التقدير لهذه المحكمة. وشددت على أن هذا الشعور المتبادل بين الشعب الواحد في البلدين سيبقى هو ضمانة المستقبل وصمام الامان ضد خطورة الادعاءات في كيان البحرين وضد المحاكمات القانونية حول تاريخنا ومصيرنا المشترك. واستشهدت الصحيفة بذلك على حديث امير دولة البحرين لجمع من الشخصيات التي تمثل الجمعيات والأندية الوطنية في البحرين حينما قال سموه بالنص «ان الاشقاء في قطر ينبغي ان يتفهموا ويقدروا أننا تمسكنا بثوابتنا وحقوقنا الوطنية مثلما نقدر لهم تمسكهم وشعورهم الوطني من جانبهم.. وبعد هذه المرحلة القضائية والقانونية فثمة عمل كثير على مستوى العلاقات الثنائية بين البحرين وقطر علينا أن نستعد له بكل الجهد الممكن.. ولكن نتوقف عند مرحلة معينة».

وخلصت «الأيام» الى القول «ومن هذه الحقيقة الناصعة والمشرفة نقول لاشقائنا في قطر رغم هذا النفق المظلم الذي لم نسع اليه هنا في البحرين ورغم هذه السحب والغيوم الداكنة التي تظلل اليوم سماءنا الواحدة بين الدوحة والمنامة فثمة أفق جميل عندما تنجلي هذه الغيوم بالارادة المخلصة لدى الجانبين.. فاليد الواحدة لاتصفق.. وثمة ضوء في آخر النفق.. هو ضوء نجمة المحبة بين الشعب الواحد في البلدين».

٦٤٠٢٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ٢٥/٦/٢٠٠٠

ممثل قطر أمام محكمة العدل:

الدوحة انتظرت الحل السلمى ٦٠ عاما فى خلافها مع البحرين

الدوحة ـ من العزب الطيب الطاهر: اكدت قطر انحيازها إلى الحل السلمى فى خلافها الحدودى مع البحرين وانها لاتفكر في خيار القوة العسكرية مطلقا ، ونفى الدكتور عبد الله المسلمانى، ممثل قطر امام محكمة العدل الدولية التى تنظر الخلاف حاليا ـ ان يكون قد المح إلى استخدام قطر الحل العسكرى فى النزاع خلال مرافعته يوم الخميس الماضى أمام المحكمة

وقال المسلمانى لمراسل «الأهرام» إنه اكد امام المحكمة انه يجب عدم معاقبة قطر لأنها لم تلجأ إلى القوة العسكرية لاسترجاع جزر حوار، وان مرافعته جاءت ردا على ردود ممثل البحرين أمام المحكمة بأن سلطات بلاده تعزز ترسانتها العسكرية فى حوار خوفا من قطر وتساءل كيف يمكن للجانب البحرينى أن يخشى من قطر التى انتظرته ٦٠ عاما دون ان تحرك ساكنا بانتظار الحل السلمى واللجوء إلى محكمة العدل.

واضاف أنه من الأحرى أن تخشى قطر من البحرين التى مازالت تواصل إجراء التحصينات والتعزيزات العسكرية وبناء الثكنات العسكرية وزيادة الوجود العسكرى كاشفا عن انشاء المنامة سبع جزر صناعية حول جزر حوار وذلك على الرغم من توقيع البحرين اتفاقيات دولية تقضى بعدم تغيير الوضع القانونى للمنطقة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٠

جزر «حوار» أمام محكمة العدل الدولية

«مازالت مشكلة جزر حوار المتنازع عليها بين قطر والبحرين منظورة حاليا أمام محكمة العدل الدولية وهذا جزء من مرافعات قطر في محاولة لاثبات ملكيتها للجزر»

استانفت محكمة العدل الدولية في لاهاي مؤخرا جلساتها للاستماع الى المرافعات الشفهية لدولة قطر والمتعلقة بالنزاع الحدودي بينها وبين البحرين وذلك في الجولة الثانية والأخيرة لدولة قطر وبعدها ستستمع المحكمة الى مرافعات دولة البحرين اعتبارا من اليوم 27 يونيو الحالي »

وقد افتتحت اجراءات المحكمة بمرافعة البروفيسور سالمون ممثلا عن حكومة قطر الذي قال ان المواقف المتعارضة باتت جلية وواضحة حول ملكية الزبارة وأن البحرين اثارت مشاعر كثيرة فيما يتعلق بالماضي بشأن هذه المنطقة وفيما يتعلق بجزر حوار فادعى انه كان لقطر ملكية مباشرة عليها قبل البحرين وهو الامر الذي سيظهره محامو قطر في مرافعاتهم المقبلة.

وتدارك سالمون ما ذكره ورفقاؤه في مرافعاتهم السابقة من انتقادات لاذعة للحكومة البريطانية وانحيازها حسب زعمهم الى جانب البحرين خصوصا في مسألة جزر حوار وقال انه لا يمكن الا ان نتصدى الى المسائل الأساسية التي طبقت بما يخص الحقوق المتوارثة من الحقبة الاستعمارية.

واشار الى ان الترسيم الاداري الذي اقرته الحقبة الاستعمارية بما يخص الصراع بين بوركينا فاسو ومالي كان مبدأ عاما من القانون الدولي يتضمن الحصول على الاستقلال وذلك نتيجة لعملية التحرر من الاستعمار.

وكرر البروفيسور سالمون اتهامه لبريطانيا قائلا ان السلطات البريطانية لم تول أي اهتمام لما اسماه بـ «الكيانان الجديدان» وهما البحرين وقطر.. مضيفا ان القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ذكرت 45 اقليما ودولة حددتها المملكة المتحدة ولكنها لم تشتمل على الاراضي موضع البحث ولكنها شملت ما وصفه بـ مشاريع اخرى. وفي محاولة للفصل بين سلطات الحماية والمحميات اقتبس البروفيسور سالمون فقرة للكاتب بارتيل كيز تقول ان السمات الاساسية للمحميات هي ان التاج البريطاني يفترض ممارسة سيادة مطلقة دون ضم الاراضي.

وعاد شانكرداس في تناقض واضح بالاشارة الى ان قبيلة الدواسر كانت/ تمارس السلطة المستقلة/ وأنها كانت تقوم برحلات الى جزر حوار للصيد في الشتاء انطلاقا من مقر اقامتهم في الزلاق والبديع.. واتهم من جهة اخرى قبيلة الدواسر بالعصيان على الدولة وقال انهم اعترضوا على الاصلاحات الاقتصادية التي بدأها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وغادروا الى الدمام بالمملكة العربية السعودية لانهم اعتبروا الاصلاحات اساءة الى سيادتهم على صيد وتجارة اللؤلؤ وادعى ان قبائل الدواسر لم تنصع قبل 19927 لاية ضوابط والتزامات لانهم كانوا مستقلين عن اية سلطة بحرينية حسب زعمه.

وادعى ان نشاطات البحرين قبل 1923 لم تكن لها صلة بسيادتها على جزر حوار مما لا يؤسس لها اي حق بادعاء السيادة على تلك الجزر أو حتى سيادة قبيلة النعيم على منطقة الزبارة.

واعترف شانكرداس بعودة قبيلة الدواسر الى البحرين حسب الظروف التي حددها المقيم السياسي للسماح لهم بالعودة الى البحرين والانصياع للحكومة البحرينية ودفع الضرائب والالتزام بالقضاء البحريني ومنحهم حرية العمل.. الا انه ناقض نفسه بالاستنتاج بأن ذلك لابد لن



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٦/٢٠٠٠

يقضي على الشك بخصوص ممارسة البحرين للسيادة أو السلطة على هذه المناطق.

وتطرق شانكرداس الى ممارسة الصيد فى جزر حوار مدّعيا أن الصيد لم يكن مقيدا ومحددا على أحد وفي نفس الوقت قال ان بلجريف ارسل الى شركة بى سى ال عام 1938 مؤكدا ان حقوق الصيد خارج البحرين قد منحت اصلا الى حاكم البحرين. وناقض سانكرداس ادعاءات الدفاع القطرى مرة أخرى بقوله انه حتى ولو كان الدواسر رعايا البحرين فإن مجرد وجودهم هناك لا يعطى السيادة للبحرين ومنح ملكية الجزيرة لهم.

وقال السيد شانكرداس انه يقدر الذين عاشوا فى جزر حوار من اطفال وغيرهم متسائلا عما اذا كان وجودهم ومعيشتهم فى هذه الجزر كافيا لممارسة السيادة والملكية.

وكشف للحامي عن تناقض اخر في اقواله بأن اشار الى موضوع رفع اعلام البحرين اثناء فترة الاعياد من قبل الافراد لكونهم يرفعون اعلام بلدانهم... وقال ان ذلك لا يرتقى الى مستوى الدليل على ممارسة حاكم البحرين للسيادة على حوار. وتناول شانكرداس خطاب المقيم السياسي وايتمان فى عام 1930 واتهمه بعدم الموضوعية عندما حكم مسبقا حسب زعمه باعطاء امتياز بابكو للبحرين حيث كانت بريطانيا حينها «مكتوفة الايدي» وكان ذلك موازيا لقرار التحكيم عام 1938. وادعى من جانب اخر ان البحرين لم تقدم اية ادلة بعد اتفاقية 1868 على انها مارست سيادتها على شبه جزيرة قطر.. زاعما ان تلك الاتفاقية كانت نهاية قاطعة لدور البحرين فى شبه جزيرة قطر وخضوعها الى آل ثاني وان حكم قطر هذا لم يتم التنازل عنه قانونيا. واشار شانكرداس فى مرافعته الى الحدود من الجهات الشرقية والشمالية والغربية من قطر والتى تحيط بها المياه مشيرا الى ان الجانب الشرقى كان معلوما انه خاضع لآل ثاني زاعما ان جزر حوار والزبارة وجزيرة جنان كانت من ضمنه.. مدعيا وجود سرد موثق وضعه المقيم السياسي البريطاني الذى وصف فيه حدود جزر حوار والزبارة على انها جزء من قطر. وعبر عن رفضه لما قاله المترافع عن البحرين ا بروفيسور بولسون بان اتفاقية 1913 لم يصادق عليها وان اتفاقية 1914 التى صودق عليها لا تشير الى حدود شبه جزيرة قطر. وبرر شانكرداس رفضه بالقول ان عدم التصديق على المعاهدة لا يقلل من قيمتها كدليل معاصر على اهمية توضيح الامر الواقع. وان الاتفاقية هى عبارة عن سرد دقيق لماتفق عليه الطرفان وهو يعكس ما تم الاتفاق عليه. ويجادل محامو قطر ووكيلها العام المسلماني مشككين فى كل المعطيات والوقائع التاريخية والسياسية والجغرافية وهم يتهمون بريطانيا بالانحياز للبحرين. فيما هم يتهمون الدولة العثمانية بالغموض وعدم الرغبة فى اعطاء حقوق جزر حوار لآل ثاني لانهم كانوا على خلاف سياسى معهم. وللتخفيف من وطأة الوقوع فى قاع الحفرة التي رمى فيها محامو قطر انفسهم بداخلها ادعى المسلماني انه حتى لو سلمت قطر بمبدأ الاوتى بوسيديس لكل ما بيده.. لكل ما بحوزته فإن جزر حوار توجد اليوم تحت سيادة البحرين. وهو ما يستوجب على المحكمة اعادة الحق لاصحابه.. واذ يصعب على المسلماني ان يقنع المحكمة بأن البحرين دولة استعمارية وهو منطق لم تعرفه لا كتب التاريخ ولا كتب الجغرافيا فإنه يعتقد ان المحكمة ستاخذ بمبدأ الحماية وان قطر والبحرين كانتا محميتين ولم تكونا مستعمرتين بريطانيتين وانه لا يمكن تطبيق مبدأ الاوتى بوسيديس او مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار.

وباختصار وسواء طبق مبدأ الحماية أو مبدأ الاستعمار على قطر والبحرين وهما لا يختلفان بما ان شكل جزر حوار يقع فى دائرة السيادة فإن قطر لا يمكنها فى نهاية المطاف ان تتنكر ان جزر حوار تابعة للبحرين قبل الحماية واثناء الحماية وبعد الحماية.



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٨/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات تدعو إيران للتخلي عن استفزازاتها وتطالب بحل سياسي لانهاء العقوبات على العراق

■ كوالالمبور - وام: دعت دولة الامارات إيران مجددا الى التخلي عن ممارساتها الاستفزازية واتباع الوسائل السلمية في معالجة قضية جزر الامارات الثلاث المحتلة... والاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة لحل النزاع حلا سلميا وفقا لمبادىء وقواعد القانون الدولي عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

جاء ذلك في كلمة الدولة امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد حاليا في كوالالمبور والتي القاها سعادة السفير سيف سعيد بن ساعد وكيل وزارة الخارجية... ودعا فيها الى البحث عن حل سياسي لانهاء العقوبات المفروضة على العراق... والتي لن يؤدي استمرارها إلا الى مزيد من معاناة الشعب العراقي الشقيق... وناشد الحكومة العراقية استكمال تنفيذ جميع بنود قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة.

ودعت الامارات جميع الدول الاسلامية للوقوف مع لبنان وشعبه ومساعدته في معركة البناء والتعمير في الجنوب والبقاع الغربي بعد تحريرهما من الاحتلال الاسرائيلي.

وأشارت كلمة الامارات الى تواصل التعنت الاسرائيلي وعدم استجابة اسرائيل لاستحقاقات العملية السلمية ومماطلتها في مفاوضات المسارين السوري واللبناني.

٣٠٠٢٩٨



المصدر : الشرق الاوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٠

حضور ولي العهد البحريني إلى محكمة لاهاي يؤكد اهتمام المنامة الشديد بالخلاف مع قطر

دفاع البحرين يحاول تفنيد الادعاءات القطرية في جولة المرافعات النهائية

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

فاجات البحرين امس محكمة العدل الدولية مرة اخرى عند افتتاح جلسة المرافعات الشفهية الاخيرة لدولة البحرين بحضور الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد البحريني برفقة الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة نائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية.

واعتبر المراقبون ذلك الحضور بانه رفع لمستوى وحجم الوفد البحريني داخل المحكمة.

وشكل وجود ولي العهد البحريني الى جانب هيئة الدفاع البحريني جواد سالم العريض وزير الدولة، والشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة سفير البحرين لدى المملكة المتحدة والشيخة هيا بنت راشد آل خليفة سفيرة البحرين لدى فرنسا نقطة اهتمام من جانب الرسميين والقانونيين الدوليين في المحكمة.

كما عززت البحرين امس ايضا وجودها الكثيف والعالي المستوى امام محكمة العدل الدولية بوفد شعبي يمثل عددا من افراد القبائل المنتمية الى منطقة الزبارة الواقعة حاليا تحت سيطرة قطر.

وقال ولي العهد البحريني في بيان وزعه عند مغادرته قصر السلام مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا «ان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير البلاد (البحرين) قد تابع عن قرب جميع المرافعات المتعلقة بهذه القضية».

واكد ولي عهد البحرين ان هذه القضية القائمة امام محكمة العدل الدولية هي من اهتمامات القيادة العليا في البحرين، وان قدومه الى لاهاي هو لتوجيه الشكر الى الفريق الدفاعي البحريني على الجهد الذي يبذله لاسترجاع اراضي ومياه البحرين الاقليمية.

وشكلت مرافعة عضو هيئة الدفاع البحريني المحامي فتحي كميشة في بداية الجولة الاخيرة والختامية للمرافعات الشفهية التي بدأتها دولة البحرين امام محكمة العدل الدولية في لاهاي نقطة انعطاف هام في مجرى القضية التي تنظر فيها المحكمة بشان لمن تعود ملكية جزر حوار ومنطقة الزبارة وبقية الجزر والفشوت المتنازع عليها مع قطر.

وركز كميشة الذي قالت مصادر قضائية وقانونية عديدة في لاهاي انه قد لامس اهم مفاتيح الحكم المنتظر من المحكمة، على اساس مبدأ «يوتي بوسيدتيس» (كل ما بحوزته لكل ما بيده) الذي عرضه هو نفسه على المحكمة للبت في الخلاف البحريني - القطري ومطالبته للمحكمة بتثبيت الحدود القائمة بين البلدين على اساس انها موروثة عن الاستعمار البريطاني الذي غادر المنطقة في عام 1971م.

كما هاجم كميشة بشكل منظم اسس الدفاع القطري الذي قاده جون سالمون وارتكز على امثلة في تفنيد طروحات سالمون القائلة بان دولتي قطر والبحرين لم تكونا ابدا مستعمرتين بريطانيتين. وكشف محامي البحرين عن وثيقة موقعة من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة موجهة الى الامم المتحدة يطالب فيها امير البحرين السابق في اول يوم لاستقلال بلاده بعضوية الامم المتحدة. وقالت الوثيقة التي عرضت على الشاشة القائمة امام هيئة المحكمة الدولية فيما قالته «ان البحرين استكملت اليوم سيادتها واستقلالها عن بريطانيا».

كما كشف كميشة «امام المحكمة ايضا ان مبدأ «يوتي بوسيدتيس» الذي سبق لمحكمة لاهاي ان عملت به في احكامها في نزاعات حدودية مماثلة في افريقيا واميركا اللاتينية، لا ينطبق على نزاعات حدودية موروثة عن الاستعمار فحسب وانما عن دول اخرى كانت غير مستعمرة مثل الاحكام الصادرة بموجب ذلك المبدأ لصالح بعض الدول المنفصلة عن يوغوسلافيا السابقة.

واكد كميشة في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» ان «هذا المبدأ (يوتي بوسيدتيس) ينطبق بحذافيره وبكل جوانبه على النزاع البحريني - القطري ومن غير الممكن للمحكمة الا تاخذه بعين الاعتبار عند اصدار حكمها في هذه القضية».

وتعرض كميشة لمداخلة



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٠م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل دولة قطر الدكتور عبد الله بن عبد اللطيف المسلماني الذي كان قد انهى مرافعات بلاده الاسبوع الماضي مدعيا ان قطر والبحرين لم تكونا خاضعتين للاستعمار البريطاني بالقول «ان هذا المبدأ لا ينطبق على منطقة الخليج التي لم تكن مستعمرة بل محمية بريطانية» ورد كميشة على ذلك قائلا: «انه الاستعمار بعينه حتى ولو حاول الجانب القطري اللعب بالكلمات».

واكد مراقب خليجي في محكمة لاهاي لـ«الشرق الأوسط» طلب عدم ذكر اسمه «ان محكمة العدل الدولية التي تهتم اساسا بالسلم والاستقرار في العالم لا يمكن لها ان تتجاهل القنبلة التي فجرها كميشة في هذه القضية، وان عدم الاخذ بهذا المبدأ هو فتح باب جهنم في تلك المنطقة».

من ناحيته ركز عضو اخر في هيئة الدفاع البحريني المحامي يان بولسون على اتهام الدفاع القطري بما اسماه «نظرية المؤامرة البريطانية» واكد «ان خصمنا مسكون بنظرية المؤامرة ويصف كل بريطاني بسوء النية تجاه قطر وان كل وثيقة منه (بريطانية) هي وثيقة تامرية على آل ثاني وضد قطر بشكل مقصود».

اما المحامي ميخائيل رايسمان الذي طلب من المحكمة عشر دقائق اضافية عن التوقيت الرسمي للمرافعات التي كان

مقررا لها ان تنتهي مع حلول الساعة الواحدة بعد الظهر بالتوقيت المحلي فقد اسهب في سرد الأدلة لملكية البحرين لجزر حوار، مؤكدا أن البحرين عام 1937، وهو العام الذي قالت قطر ان البحرين احتلت جزر حوار خلاله، لم تطرد مواطنا قطريا واحدا ولا اسرة قطرية واحدة ولم يفقد احد ملكية بيته او مصائد اسماكه. واكد المحامي الذي شدد على المحكمة بضرورة تثبيت قرار التحكيم البريطاني لعام 1939 واعتباره قانونيا في اثبات ملكية

البحرين لجزر حوار على «ان البحرين بلد صغير وكثيف السكان لم يتخل ابدا عن حقه في ثلث ارضه (حوار) ولم يعط موافقته اطلاقا على اعادة التحكيم كما اوحى بذلك الجانب القطري».

اما بخصوص ملكية جزيرة جنان فقد عاود المحامي يان بولسون طلبه الى المحكمة بالاهتداء بحكمها المماثل في قضية الهندوراس ضد السلفادور واعتبار الجزر غير المأهولة تتبع سيادة الجزر القريبة اليها (البحرين).



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٠

فى الجولة الأخيرة للمرافعات البحرينية ـ القطرية بلاهاى:

المنامة تقدم وثائق جديدة تثبت ملكيتها للجزر

المنامة ـ من سامى كمال: تغلق محكمة العدل الدولية غدا باب المرافعات فى الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر تمهيدا لاصدار حكمها فى القضية نهاية العام الحالى بعد ان استمرت المحكمة فى نظرها منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

وقد حضر ولى عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد ال خليفة جلسة المرافعات النهائية التى بدات فى لاهاى امس لمتابعة المرافعات مع فريق العمل القانونى.

وكان امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة قد تابع مع الفريق القانونى الجلسات الاولى للمرافقات خلال وجوده فى جنيف بسويسرا مطلع الشهر الحالى.

وذكرت مصادر الوفد البحرينى فى لاهاى ان المنامة لديها فى ملف الجولة الثانية والأخيرة وثائق جديدة وحاسمة للنزاع الذى دام اكثر من ٦٠ عاما بلغ التوتر بين البلدين خلالها حد المواجهة المسلحة.

وقالت ان فريق الدفاع عن البحرين فى المحكمة سيركز فى هذه الجولة على اسقاط ماتبقى من ادعاءات قطرية فى مناطق النزاع، وأنهم لن يكتفوا بكشف البحرين للوثائق المزورة التى قدمتها قطر للمحكمة وانما سيستندون الى اعترافها بذلك فى الجلسة الاولى للمرافعات النهائية كدليل على نيتها المبيتة لما وصفوه بالاستيلاء على جزر حوار ومحاولة دفع المحكمة الى الخطأ وسوء التقدير.

وأشارت المصادر ذاتها الى ان قرار التحكيم الذى صدر فى عام ١٩٣٩ ـ والذى أكد سيادة البحرين على جزر حوار ـ لم يكن ليصدر الا باتفاق الطرفين البحرينى والقطرى على تشكيل لجنة التحكيم برعاية بريطانية والالتزام باحكامها.

وكانت قطر قد ذكرت ان هذا التحكيم لم يكن حياديا او مستقلا وانه لم يكن واضحا ولم تبلغ به فى حينه، بينما أكدت المنامة ان قطر لم تبسط نفوذها على جزر حوار فى أى يوم من الايام او اى عهد من العهود، وأن البحرين تمتعت بالسيادة غير المنقوصة على جميع جزرها التى تشكل امتدادات جغرافية طبيعية لأرخبيلها.

وفى مقابل ماذكرته قطر من أن أمنها يبدأ من الجزر القريبة منها، قالت البحرين ان أمنها السياسى يبدأ من الجزيرة الام وينتهى عند أخر جزيرة فى أرخبيلها، وأشارت الى ان هيئة المحكمة تاخذ بمبدأ الحيازة التاريخى كقاعدة للسلام وعدم تشطير الأوطان فضلا عن الامتناع عن الحلول التى تنقل النزاع من مكان الى اخر دون ان تنهيه او تجعله ساخنا بعد ان كان خامدا.

من ناحية أخرى جدد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة التأكيد على أن بلاده لن تفرط فى شبر من اراضيها او ذرة من ترابها، مشددا على ان الادعاءات القطرية فى مناطق النزاع لاتمت للحقيقة بصلة، مشيرا الى عدالة وصلابة موقف بلاده فى هذه القضية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/٢٠٠٢

ولي العهد يحضر المرافعات في الخلاف الحدودي مع قطر

البحرين تحذّر من تجاهل "مبدأ الحيازة"

□ لاهاي - اسماعيل زاير

■ دشّنت البحرين امس المرحلة الثانية والاخيرة من ردودها على المرافعات الشفوية القطرية امام محكمة العدل الدولية التي تنظر في الخلاف الحدودي بين البلدين على السيادة على جزر حوار والزبارة وقطعة جرادة ومواقع بحرية اخرى. وحضر ولي العهد البحريني القائد العام لقوة الدفاع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الى قصر السلام في لاهاي حيث تعقد المحكمة جلساتها.

وتمسكت البحرين باتفاق التحكيم عام ١٩٣٩ محذرة من ان التغاضي عن «مبدأ الحيازة قد يفتح ابواب جهنم».

ووجه ولي العهد الشكر لوكيل دولة البحرين والفريق القانوني على الجهد الذي بذلوه للدفاع عن قضية بلاده و«مطالبها العادلة في اراضيها ومياهها الاقليمية».

وقال لدى مغادرته قصر السلام ان امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تابع عن كثب جميع المرافعات امام محكمة العدل.

ودشّن جان بولسون اليوم الاول من الرد البحريني على المرافعات القطرية بمعارضته الموقف القطري الرافض لاتفاق التحكيم عام ١٩٣٩ الذي اعتبر جزر حوار تحت السيادة البحرينية. واشار الى ان «بريطانيا لم تسلب حوار من قطر، بل اختارت دور الحكم، رغم انها كانت قادرة على ذلك ولم تفعل». وشدد على ان «قطر لم تقدم اي دليل على امتلاكها حوار، لا في ١٩٣٩ ولا في عام ٢٠٠٠، لانها ببساطة لم تكن تملك اي دليل». وتطرّق الى «ادعاء قطر ان البحرين احتلت حوار عام ١٩٣٧»، مؤكداً ان «ليس هناك اي دليل يثبت عيش اي مواطن قطري في حوار، كما لم يجر طرد اي مواطن قطري او تهجيره ولم تنتزع ملكية



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]

او مزرعة لقطري واحد».

وتابع بولسون «لم يثبت ان زار شيخ من شيوخ قطر حوار، وحتى الشيخ عبدالله كان يعتقد ان حوار موجودة في مكان آخر في الشمال». واستشهد بوثائق قطرية تعود للعام ١٩٠٨ «تؤكد ان ٩٧ في المئة من سكان قطر يسكنون في الدوحة والبقية في مناطق متفرقة من الساحل الشرقي ليست بينها حوار». وشدد على ان «تواصل ممارسة النشاط البحريني لا يقابله الا الغياب التام لاي نشاط قطري في حوار».

واستكمل البروفسور فتحي كميشة (تونسي) المرافعة البحرينية مشيراً الى ان «قطر والبحرين كانتا موجودتين كوضع قانوني قبل ١٩٧١ لكنهما لم تكونا مستقلتين والدليل طلب الامير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قبول البحرين كدولة مستقلة بعدما اكد في رسالة الى الامم المتحدة استكمال بلاده استقلالها». وحذّر البروفسور ميخائيل رايزمان وهو من فريق الدفاع البحريني من عواقب تجاهل مبدأ الحيازة الذي «قد يفتح التغاضي عنه ابواب جهنم». وأصرّ على «قانونية اتفاق التحكيم» مطالباً المحكمة بتثبيت نصوصه، ومشيراً الى ان «البحرين لم تعط موافقتها على اعادة التحكيم». واعتبر بولسون ان الفريق القانوني القطري «مسكون بنظرية المؤامرة، اذ يفترض بجميع البريطانيين سوء النية، ويعتبر كل وثيقة بريطانية مشروع مؤامرة ضد آل ثاني».



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٠

وكيل قطر أمام محكمة العدل الدولية يتهم الدفاع البحريني بتشويه الحقائق

المنامة: الدوحة تطالب بجزر حوار خوفا على الزبارة

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

اثارت المرافعات الشفهية لدولة البحرين، في يومها قبل الاخير في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا التي تنظر في النزاع البحريني ـ القطري حول ملكية جزر حوار ومنطقة الزبارة وفشت الديبل وبقية الحدود المائية بين الطرفين، حفيظة الجانب القطري الذي اتهم هيئة الدفاع البحرينية بقيادة وزير الدولة البحريني جواد سالم العريض بأنها تشوه الحقائق في المنطقة وتعطي قراءة ذاتية للاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا.

ورد وكيل دولة قطر الدكتور عبد الله عبد اللطيف المسلماني الذي انتهت امكانات بلاده للرد على خصمه أمام المحكمة، واختار «الشرق الأوسط» للرد على مرافعة السير الياهو لوبراشت من جامعة كمبريدج الذي حاول اقناع المحكمة بان قطر هي من توابع دولة البحرين ولا يحق لها المطالبة بالجزر، فقال المسلماني من داخل المحكمة لـ«الشرق الأوسط» ان هذا تشويه للحقائق وقراءة ذاتية للاتفاقيات المبرمة بين قطر وبريطانيا. واضاف «أؤكد لكم بشكل قاطع وحازم بان قطر كانت دولة مستقلة على كامل تراب شبه الجزيرة القطرية وها هي موجودة في مياهها الاقليمية».

وقال: «ان تفسير المحامي البحريني لوبراشت للاتفاقيات غير صحيح لان وجود آل خليفة قد انقطع (في قطر) بمجرد ان تم توقيع اتفاقيات عام 1868، بل ان البريطانيين قد عاقبوا آل خليفة لانتهاكهم الاتفاقية المبرمة وطلبوا منهم عدم الرجوع الى قطر منذ ذلك التاريخ».

وكشف وكيل دولة قطر النقاب عن ان بلاده ستقدم اليوم كتابياً الى

٠٠٦٦٠٣٠٤

المحكمة ردها الرسمي على سؤال القاضي الروسي حول «ما اذا كانت بريطانيا قد وقعت نيابة عن قطر والبحرين مع أطراف خارجية اتفاقيات دولية، قبل اعلان استقلال البلدين».

وقال المسلماني «اننا سنرد على سؤال المحكمة كتابياً في نفس الوقت الذي سترد فيه البحرين عن نفس السؤال وذلك نهار هذا اليوم».

من جانبه، اكد المحامي يان بولسون (محامي البحرين) في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» بأن «البحرين ستقدم اليوم ردها الرسمي على سؤال المحكمة وسيتضمن الرد قائمة طويلة من الاتفاقيات التي كانت بريطانيا وقعتها مع أطراف خارجية نيابة عن البحرين وقطر قبل الاعلان عن استقلال البلدين عام 1971». كما كشف بولسون عن مصدر تلك الوثائق قائلاً «اننا حصلنا على تلك الوثائق من ارشيف الامم المتحدة وكذلك من الارشيف البريطاني نفسه، وكلها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بان البلدين كانا مستعمرتين بريطانيتين».

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الرد الرسمي البحريني سوف يمكن المنامة من انهاء الكشف عما لديها قبل ان تقول المحكمة هي الأخرى ما لديها في اطول قضية واجهتها منذ قيامها في القرن الماضي، حيث ستحجز هذه القضية بانتظار صدور الحكم النهائي المتوقع نهاية هذا العام. ونفت البحرين امس على لسان محاميها امام محكمة العدل الدولية لوبراشت ان تكون لقطر اثباتات على ملكية جزر حوار ومنطقة الزبارة. وطالبت المنامة في المقابل من العدل الدولية، بعد ان عرضت خرائط وصورا فوتوغرافية عن جزر حوار ووثائق رسمية تاريخية لعلاقة الدواسر بشيوخ آل خليفة، بالحكم لها على السيادة في كل جزر حوار وكذلك منطقة الزبارة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٩/٦/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنامة تعرض خرائط جديدة في مداولات الخلاف الحدودي مع قطر

مرافعات البحرين امام محكمة العدل تشدد على "احتلال" الزبارة

□ في اليوم الثاني من الجولة الثانية والاخيرة للمرافعات الشفوية البحرينية امام محكمة العدل الدولية، شددت البحرين على دفع الحجج القطرية بأنه لم تكن لها أي سلطة على جزر حوار قبل عام ١٨٠٠، واشارت الى «احتلال» الزبارة و«العدوان عليها وقتل عدد من سكانها وتشريد من بقي منهم».

■ لاهاي - واخ - افادت «وكالة انباء الخليج» الرسمية البحرينية في تقرير من لاهاي ان المحامي اليهو لوترباخت «اورد تساؤلاً مفاده انه في حال رفض المحكمة مبدأ «لكل ما بحوزته» في ما يتعلق بجزر حوار سيكون من الضروري ان تتصدى المحكمة للفصل في القضية في ضوء الادلة المقدمة من البحرين، وكيف تستطيع قطر ان تتخلص من عبء هذه البراهين والأدلة او تثبت عكس ذلك بخاصة سيادة البحرين المستمرة، والتي لم تنقطع في ملكيتها، على الزبارة وجزر حوار».

وذكر لوترباخت ان قطر «تغير باستمرار موقفها من التاريخ الذي اصبحت فيه لأول مرة دولة ذات سيادة» مشيراً الى انها «خلال مرافعاتها الخطية اعتقدت انها تستطيع الاعتماد على ٨٢ وثيقة مزورة». وزاد: «بعدما ثبت لدى قطر عدم امكان الاعتماد على الوثائق المزورة، غيرت التاريخ ليتراجع الى بداية العشرينات، كما اورد البروفسور سالمون محامي قطر، في حين ان المحامي بوندي عدل التاريخ الى عام ١٨٧٠ واخيراً الى منتصف القرن العشرين» بحسب ما اورد المحامي البروفسور ديفيد. وتاتي الدهشة عندما يعود المحامي بوندي ليقول خلال الجولة الثانية من المرافعات الشفوية ان تاسيس الدولة ورد ما يؤكده في اتفاقات عام ١٨٦٨ واثناء وجود العثمانيين في قطر، وهو الوجود الذي يقولون انه امتد الى كامل شبه جزيرة قطر».

وتابع ان قطر «لم تقدم اية ادلة تبرهن اي توسع طبيعي لتواجد العثمانيين باتجاه شمال غربي شبه جزيرة قطر، أو باتجاه الغرب أو جزر حوار، كما لم تبرز اية ادلة على اي محاولة عثمانية لاستبدال ال

٠٠٠٣٠٦



خليفة في تلك المناطق». وبعى «وجود ادلة تثبت انتزاع سلطة البحرين في شبه الجزيرة خصوصاً في الزبارة وحوار، عن طريق اتفاقات ١٨٦٨ واحلالها بسلطة آل ثاني»، مضيفاً ان «مجموعة الأدلة المعروضة لا يوجد بينها ما يرقى الى كونه اقراراً او اعترافاً بقطر كدولة مستقلة تمتد على كامل شبه الجزيرة وجزر حوار او حتى الزبارة».

وشدد لوترباخت على ان «الجدل القطري بانه لم تكن للبحرين اي سلطة على جزر حوار قبل منح الإذن الى (قبيلة) الدواسر حوالى عام ١٨٠٠» من اجل الاستقرار على الجزر «مردود عليه لأنه لو لم تكن لآل خليفة اي سلطة على الجزر قبل صدور الاذن، فإنه لا يوجد سبب مقنع يقوم على أساسه سعي الدواسر الى الحصول على إذن من قاضي الزبارة الذي يمثل حاكم البحرين من ال خليفة من أجل الاستقرار هناك، وإدراك الدواسر هذه الحقيقة وذهابهم الى الجزر يؤكد سلطة ال خليفة على هذه الجزر».

وعرض المحامي روبرت فولتيرا مجموعة من الايضاحات التصويرية والخرائط امام المحكمة، مشيراً الى ان «قطر تدرك ان عليها ان توقف وبالقوة آية أدلة تاريخية لنشاطات السيادة البحرينية وممارساتها على جزر حوار». واستدرك: «لا توجد أي ادلة قطرية تشير الى اي ممارسة لسيادة قطر على جزر حوار (...) وإصرار قطر على عدم اعطاء اي وزن للممارسات البحرينية على هذه الجزر يعني إهدار السجل التاريخي وإبراز كشف ايضاحي خالٍ من اية ادلة امام المحكمة».

وذكّر المحكمة بـ«مجموعة ممارسات» السيادة البحرينية على جزر حوار وعددها ٨٠ ممارسة، قائلاً ان «٦٠ منها وقعت قبل أول مطالبة قطرية بالجزر عام ١٩٣٨ وان حاولت قطر خلال الجولة الثانية من مرافعاتها مناقشة ممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار على ثلاث ممارسات، وهي الترخيص الذي اصدره قاضي الزبارة الى قبيلة الدواسر من اجل الاستقرار في جزر حوار وبعده القضايا التي عالجتها محاكم البحرين عامي ١٩٠٩ و١٩١٠ في شان الملكية وحقوق الصيد في جزر حوار، والمختصة بسكان الجزر من أفراد قبيلة الدواسر، واخيراً قضيتا المحكمة عام ١٩٣٢ المتعلقتان بمذكرتي الاستدعاء الصادرتين من ادارة شرطة البحرين عام ١٩١١ و١٩٣٦، والخاصتين بقضايا الملكية وحقوق الصيد في جزر حوار، والمختصة بسكان الجزر من افراد قبيلة الدواسر. وبالنسبة الى مسالة اذن الترخيص من قاضي الزبارة والممثل الرسمي لآل خليفة، فإن قطر حاولت استبعاد هذا الدليل على اساس ان اجزاء منه جاءت بناء على قرار فصل قضائي من جانب بريطانيا عام ١٩٠٩ وكاستجابة لحادث السخنونية».

وتناول ايان بولسون الذي ترافع عن البحرين ايضاً، موضوع «العدوان على الزبارة وقتل عدد من سكانها وتشريد من بقي منهم ونفيهم». واستهل حديثه قائلاً ان «هناك احتلالاً غير شرعي، وكان هناك ضحايا هم ابناء قبيلة النعيم البحرينية. ان تاريخ الزبارة حافل بتطورات كثيرة، فالزبارة التي أصبحت اليوم اطلالاً كانت ذات يوم مدينة تتمتع بالرخاء ولها وضع مركزي في المنطقة، بل كانت عاصمة لمملكة وكانت دائماً محط مطامع العثمانيين وشيوخ الدوحة». ونبه الى وجود «اتفاق بين طرفي الخصومة على انه حتى عام ١٩٦٨، كانت شبه جزيرة قطر باسرها خاضعة لسلطة البحرين، الأمر الذي يشمل الزبارة».



المصدر : العرب

التاريخ : ٣/٦/٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غموض في موقف المنامة حيال الحكم

انتهاء جلسات محكمة العدل بين البحرين وقطر

■ لاهاي - اف ب: ابقت السلطات البحرينية على موقفها الغامض بالنسبة لقبولها الحكم الذي ستصدره محكمة العدل الدولية في نزاعها مع قطر بعد ان انهت المحكمة جلساتها أمس الخميس بعد خمسة اسابيع من الجلسات العلنية. واعلنت المحكمة ان قرارها الملزم وغير القابل للاستئناف «سيصدر في غضون اربعة او ستة اشهر».

ولدى خروجه من قاعة المحكمة، حاول ممثل البحرين وزير الدولة جواد سالم العريض التهرب من الاسئلة حول الموقف الذي ستتخذه بلاده حيال الحكم.

وقال العريض لشبكة تلفزيون «ام بي سي» السعودية ومقرها لندن «نعتبر ان المحكمة ليست اداة في السياسة المحلية وانما اداة للسلام».

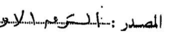
واضاف ان «البحرين جاءت الى لاهاي وهي على اقتناع بأنها صاحبة حق وان المحكمة ستؤكد هذه الحق». وكانت الجلسات الاخيرة خصصت لمرافعات البحرين ومنحت العريض فرصة ليعيد التأكيد امام القضاة ان بلاده «تدافع عن ثلث اراضيها» بمواجهة جارتها قطر.

ويدور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار وفشت الدبل الغنية بالنفط والغاز في الخليج والتي تسيطر عليها المنامة، فيما تطالب المنامة، من جهتها، بمنطقة الزبارة الواقعة على الساحل القطري.

وحذرت البحرين في 30 ايار (مايو) من انها لن تتخلى عن اي شبر من اراضيها، مؤكدة ان قطر تحاول السيطرة على ثلث مساحة الارخبيل.

يذكر ان قرارات القضاة الخمسة عشر في محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة غير قابلة للاستئناف لكن تطبيقها يبقى مسألة نسبية نظرا لافتقار المحكمة الى الوسائل الضرورية للقيام بذلك.



المصدر :  الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠

البحرين تختتم مرافعات محكمة لاهاي

المحكمة الدولية طلبت من المنامة والدوحة تقديم وصف لحدود

الزبارة والبحر الإقليمي

لاهاي: عبد الحميد اليحياوي

اختتمت دولة البحرين امس مرافعاتها الشخصية امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشان نزاعها مع دولة قطر حول جزر حوار ومنطقة الزبارة بخطاب سياسي قوي، حيث دعا وكيل دولة البحرين وزير الدولة جواد سالم العريض هيئة المحكمة إلى إعلان سيادة بلاده على جزر حوار ومنطقة الزبارة وجزر جنان وحد جنان، بالإضافة إلى فشت الديبل وجزيرة قطعة جرادة، مؤكداً أن هذه الجزر جزء من أرخبيل دولة البحرين، ومطالباً بأن تكون الحدود البحرية بين البحرين وقطر كما عرضتها البحرين.

ووجه الوزير البحريني هجوماً سياسياً منظماً على الشكاوى القطرية من مسالة تطور البنية التحتية والتنموية وجزر حوار من طرف دولة البحرين التي تعتبرها قطر تغييراً لملامح الوضع القائم قائلاً: إن المرء يتساءل هل من الممكن ان تتخلى دولة عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها ورعيتها لان دولة اخرى تدعي سيادة وملكية وهمية على تلك الارض؟».

واتسمت الجلسة الختامية لاطول قضية نظرت فيها محكمة العدل الدولية بمفاجاة كبيرة جاءت هذه المرة من هيئة التحكيم نفسها التي أعلنت على لسان رئيسها الذي اعطى في نهاية المرافعة الشفوية للبحرين الكلمة إلى قاضيين لتوجيه أسئلة محددة إلى الطرفين القطري والبحريني. وقال إنه يتوجب على كليهما الإجابة عنها كتابة خلال الأسبوعين القادمين.

وطلب القاضي بارا ارانجون من كلا الطرفين تقديم بيان محدد لوصف حدود الزبارة الإقليمية مع تقديم ما يثبت ذلك بالأدلة. كما طرح القاضي بيتر كويمانز سؤالاً يتعلق بتحديد خط الأساس المعتمد لتحديد البحر الإقليمي بعد عامي 1992 و1993 لكلا الطرفين مع تقديم ما يثبت ذلك من الخرائط البحرية، وذلك في موعد اقصاه يوم 13 يوليو (تموز) المقبل.

وختم رئيس المحكمة اخر جلسة مرافعات شفوية بالتذكير بان البحرين قد قدمت للمحكمة خلال مرافعتها الشفوية خمس وثائق تتعلق بالزبارة ومن ثم يتعين على قطر ان تبدي ملاحظاتها كتابة في حدود 15 يوماً بعد تسلمها نسخا من تلك الوثائق.

واثار سؤال المحكمة المتعلق بالزبارة سيلا من التساؤلات بين المراقبين والقانونيين الذين اجمعوا على ان المحكمة لم تاخذ براي دولة قطر التي كررت بان البحرين قد اثارت نقطة الزبارة لمقايضتها مع جزر حوار.

واعرب روبير فولتيرا محامي البحرين عن ترحيبه بسؤال المحكمة قائلاً لـ«الشرق الأوسط»: «اعتقد ان سؤال المحكمة المتعلق بالزبارة مهم للغاية وله مدلولات عميقة، ويعني ان المحكمة ستولي



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٣/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهمية خاصة إلى مصير الزبارة خاصة ان المحكمة لم تطرح اي سؤال بخصوص جزر حوار التي يعترف الجميع بعودتها إلى البحرين».

أما يان بولسن فقد اعتبر في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» «بان السؤال المتعلق بالزبارة يدلل بكل وضوح على فشل موقف قطر أمام المحكمة ورفضها لمقولة ان الزبارة نقطة تكتيكية وان ذلك هو بداية بشائر الانتصار البحريني».

وفي خضم تلك المسالة التي فتحت أبواب الجدال على مصراعيها، أكد الوزير البحريني جواد سالم العريض لـ«الشرق الأوسط» انه «بالرغم من كل ذلك فإن البحرين لن تغلق باب الحل الودي بين الأخوة على الإطلاق حتى مع إرغامنا على القدوم إلى المحكمة وأن الحق سيعود سواء من قبل المحكمة أو من قبل قادة المنطقة».

من جانبه، اعتبر وكيل دولة قطر د. عبد الله بن عبد اللطيف المسلماني أن سؤال المحكمة بشأن الزبارة ما هو إلا محاولة للوقوف على الحقائق المتعلقة بمساحة الزبارة.

وعزا المسلماني سبب طرح ذلك السؤال من جانب المحكمة إلى «أن الطرف الآخر قد بالغ في مطالبه، فبعد ان كانت في البداية تقتصر على منطقة صغيرة جداً طالب في آخر مرافعاته بمنطقة اكبر بكثير مما طلبه في بداية القضية»، مضيفاً «ان المحكمة تطرح الآن السؤال لمعرفة طبيعة ومساحة الزبارة لأن ادعاءات البحرين لا ترتقي إلى مستوى السيادة على الزبارة ولا يمكن أن تكون الزبارة، صغرت أم كبرت، جزءاً من الإقليم البحريني».

وقدمت كل من قطر والبحرين امس رداً كتابياً على سؤال القاضي الروسي الذي طرحه في نهاية الجولة الأولى من مرافعاتيهما الشفويتين حول ما إذا ما كانت بريطانيا قد وقعت نيابة عن قطر والبحرين اتفاقيات مع أطراف خارجية.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن ردي الدولتين كانا أيضاً متناقضين ومتضاربين، حيث كانت الوثائق العديدة التي قدمها الجانب البحريني تدل على أن بريطانيا كانت قوة استعمارية في المنطقة ومتحكمة في سيادة الدولتين قبل عام 1971.

٠٠٠٣١٠



واشنطن تلتزم الحياد في نزاع الحدود بين قطر والبحرين

لاهاي - المنامة - الدوحة

- «القدس العربي» - من مازن حماد:

قبل ساعات من إعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي انتهاء مرافعات قطر والبحرين في قضية النزاع الحدودي بينهما، طرأ عنصران جديدان على القضية يتعلق احدهما بموقف الولايات المتحدة من النزاع، والآخر بمدى التزام الدوحة والمنامة المسبق بحكم المحكمة المتوقع صدوره قبل نهاية السنة.

فبالنسبة للعنصر الأول نشرت صحيفة «الأيام» البحرينية عنواناً رئيسياً على صفحتها الأولى جاء فيه أن السفير الأمريكي في البحرين جوني يونغ قد أكد للصحيفة أهمية احترام «الحدود القائمة». ورغم أن السفير لم يشر تحديداً في متن التصريح إلى قطر والبحرين، فقد فهم من فحواه أن الولايات المتحدة تؤيد احتفاظ البحرين بجزيرة حوار التي تطالب بها قطر. وجاء في الخبر الذي نشرته الصحيفة ما نصه: «شدد سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة البحرين على أهمية استمرار احترام الحدود القائمة بين أي دولتين، للمحافظة على السلام والاستقرار، وذلك في معرض تعليق السفير على النزاع الحدودي بين البحرين وقطر الذي تبحثه حالياً محكمة العدل الدولية».

وجاء في نص التصريح المنسوب للسفير الأمريكي أنه «يتعين على المحكمة أن تراعي العواقب المترتبة على قراراتها حيال مختلف القضايا ليس فقط على مستوى المنطقة بل وعلى مصير العالم بأسره».

وأضاف السفير أن «القارة الأفريقية برمتها كانت تعاني من مشكلة التقسيم الاستعماري إبان القرن التاسع عشر، حيث كان هناك عدد محدود جداً من البلدان الأفريقية التي تمتعت بحدود إقليمية طبيعية، إلا أن السواد الأعظم من الدول الأخرى في أفريقيا كانت مقسمة بفعل حدود اصطناعية وافق عليها المواطنون في هذه البلدان عندما نالت دولهم استقلالها في الخمسينات والستينات».

وأشار السفير في تصريحه لصحيفة «الأيام» إلى أنه «لو اختارت تلك الدول تغيير الحدود القائمة لعمت الفوضى أرجاء القارة السوداء» مضيفاً «أن مسألة احترام القائم مهم جداً ويجب أخذه بعين الاعتبار».

وعلى ضوء التصريح المنسوب للصحيفة البحرينية، اتجهت وكالة الأنباء القطرية بسؤال إلى السفيرة الأمريكية في الدوحة إليزابيث مكيون التي أعلنت «وقوف الولايات المتحدة على الحياد في الخلاف الحدودي القطري - البحريني» وأكدت دعم بلادها لجميع الإجراءات السلمية لفض الخلاف بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وحرصت السفيرة على التأكيد على أن واشنطن لم تغير موقفها السياسي تجاه النزاع القطري - البحريني. وتعقيباً على هذه النقطة صرح الدكتور عبدالله المسلماني وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية أن علاقات واشنطن القوية والمتينة بكل من قطر والبحرين تجعلها حريصة على التخلص من أي قنابل موقوتة قابلة لانفجار في أي لحظة إذا لم يتم حلها. وقال في تصريح صحافي إن الدور الأمريكي يجب أن يستمر في حل الخلاف الحدودي لأن تركه دون حل سيؤدي إلى إطالة أمد القضية مما يهدد الاستقرار في المنطقة، مشيراً إلى أن للولايات المتحدة قاضياً في محكمة العدل الدولية وهي حريصة على عدم الانحياز إلى أي طرف.

وأضاف الدكتور المسلماني أن تصريحات السفير يونغ لصحيفة «الأيام» لا ترقى إلى التعبير عن الرأي الرسمي للحكومة الأمريكية، وتابع: «إنني أجزم بذلك، ذلك إننا ندرك أن الولايات المتحدة تتخذ موقفاً محايداً في هذا الخلاف».

وكان الوزير البريطاني بيتر هين الذي زار دول الخليج مؤخراً قد أكد دعم بريطانيا لإيجاد حل للنزاع الحدودي البحريني - القطري عن طريق المحكمة الدولية. والجدير بالذكر أن البحرين غير راضية عن اللجوء إلى المحكمة أو كانت تفضل أن



تتم التسوية عبر «الحل الأخوي» وفي إطار دول مجلس التعاون. وقد اضطرت للتعاون مع المحكمة لأن اتفاقيات موقعة بين الطرفين المتنازعين تحتوي بنوداً اعتبرت بمثابة إقرار من البحرين باللجوء إلى المحكمة. والمعروف أن من شروط النظر في قضايا المنازعات الحدودية في محكمة لاهاي، أن يوافق الطرفان على الاحتكام لديها.

وترتكز دفاعات البحرين في المحكمة بالاحتفاظ بالحدود القائمة كما هي دون أي تغيير وذلك عملاً بمبدأ «لكل ما بيده .. لكل ما في حوزته» المتعامل به فيما يتعلق بالموروث الاستعماري، أي احترام الحدود المتفق عليها عند الاستقلال الدولي. غير أن قطر ترد بالقول إنها لم تكن مستعمرة وإنما محمية بريطانية أو ما ينطبق على المستعمرات لا ينطبق عليها.

وفي الوقت نفسه فقد رفعت البحرين وتيرة التأكيد على رفضها المبطن لقرار المحكمة إذا ما قضت بسيادة قطر على جزيرة حوار الخاضعة حالياً للسيادة البحرينية. وضمن هذا الإطار قالت صحيفة «الأيام» في مقال على الصفحة الأولى يوم الخميس بتوقيع «مراقب» إنه إذا لم يتم الالتزام بمبدأ «الحيازة» فإن ذلك يعني فتح أبواب جهنم.

وقالت الصحيفة في لهجة شديدة: «فإما الالتزام بمبدأ الحيازة (لكل ما في حوزته) أي احترام الحدود القائمة والمستقرة والمتوارثة، او فتح أبواب جهنم عبر المنازعات الحدودية التي لا تؤدي إلا إلى الحرب، كما هو واضح من التجربة.. تجربة شعوب المنطقة، وذلك أن الإخلال بمعادلة التوازن الحدودي بين البحرين وقطر لن يقف عند حدود البلدين، بل سيشمل بلداناً كثير في المنطقة يمكن أن تختفي من الخارطة لو كرت سبحة الإخلال بمعادلات الحدود، فعندها سيفتح صندوق الأفاعي، وأبواب جهنم». وتساءلت «الأيام» «فمن يريد هذا الجحيم للمنطقة، ولماذا يصر البعض على سياسات حافة الهاوية أو لماذا لا يتحدث حكماء الخليج في هذا الأمر، قبل فوت الأوان؟».

وأشارت الصحيفة إلى مثالين: حرب الخليج الأولى التي نشبت بعد نقض اتفاقية إيران والعراق حول شط العرب، وحرب الخليج الثانية، ففي كلتا الحالتين كانت المنازعات الحدودية هي السبب.

أما العنصر الثاني الجديد الذي طرأ على القضية، فله صلة بمدى التزام الدوحة والمنامة المسبق بما ستقرره محكمة العدل الدولية. فعبدالله المسلماني أكد أن قطر ستلتزم بقرار المحكمة مهما كان القرار، وهذا ما كان قد أكده في وقت سابق كل من أمير قطر ووزير الخارجية. واضاف ان قرار المحكمة ملزم للطرفين، وفي حال رفض اي طرف تنفيذ الحكم يتم اللجوء إلى مجلس الأمن للتصرف. أما جواد العريض وكيل دولة البحرين، فقد تهرب في ختام مرافعات بلاده يوم الخميس، من الرد على الأسئلة التي ستتناول موقف بلاده من حكم المحكمة. وقال «إن البحرين تعتبر المحكمة أداة للسلام، وليست أداة في السياسة المحلية». وأضاف أن «البحرين جاءت إلى لاهاي وهي على اقتناع بانها صاحبة حق، وأن المحكمة ستؤكد هذا الحق».

في لاهاي أعلنت محكمة العدل الدولية في بيان صحافي بعد اختتام المرافعات أن حكمها الملزم والذي لا يمكن استئنافه سيصدر خلال فترة تمتد بين اربعة أشهر إلى ستة، وستتم قراءة الحكم بتاريخ يتم تحديده خلال بيان صحافي لاحق. واشار البيان إلى انه وفقاً للإجراءات القضائية الداخلية بالنسبة للمحكمة وبالنسبة لمداولاتها، فإن القضاة سيعقدون قريباً جلسة نقاش دولية يحدد خلالها رئيس المحكمة القضايا التي تحتاج إلى قرار من المحكمة.

واوضحت أن كل قاض من قضاتها سيعد مذكرة كتابية يدون فيها ملاحظاته حول القضية ويتم تبادل المذكرات بين جميع القضاة الخمسة عشر. وبعد ذلك تبدأ المداولات وبنهايتها يتم تسجيل وجهات النظر والآراء واختيار لجنة صياغة وهي لجنة تشكل عن طريق الاقتراع السري.

وتضم هذه اللجنة قاضيين لهما الدور الأكبر في إبداء وجهات نظر المحكمة. وبعد إعداد مسودة القرار تعاد قراءته مرتين ويتم إدخال التعديلات تمهيداً للتصويت النهائي.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١ / ٧ / ٢٠٠٠

مازال هناك أمل: فى تسوية الأزمة المحتدمة.. بين الشقيقتين قطر والبحرين!

والقصة طويلة.. ولاشك انها من مخلفات عهود الاستعمار البريطانى لدول منطقة الخليج العربى وإيران!!

وقد لا يعلم السواد الاعظم من المواطنين.. ان هناك خلافات محتدمة على الحدود المشتركة، فيما بين دولتى البحرين وقطر.. ولم يستطع وسطاء الخير وفى مقدمتهم الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، وعلى مدى عدة أعوام، الوصول إلى تسوية لها ترضى الطرفين!!

وأصل البلاء، كما نعرف هو ما جبل عليه الاستعمار الإنجليزى من تبنيه شعار «فرق تسد» فى كل بلد كانت تطأ أرضه قواته الغازية.. وكان الطريق إلى ذلك، هو تغيير طبيعة الخرائط الجغرافية الحدودية للدول الشقيقة المتجاورة.. إنها سياسة لم تتخلف عنها بريطانيا.. وهى التى اعطت لشعب من المهاجرين وطن شعب آخر كما فى فلسطين، أى أعطت لمن لا يملك أرض من يملك.. وهكذا انسحبت هذه السياسة على كل الممارسات البريطانية، وكانت تمثل بؤر خطر فى تفجير الأزمات!!

وهى نفسها كانت وراء الأزمة المحتدمة التى تهدد سلامة العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، بسبب احتلال الأخيرة لثلاث من جزرها العربية ذات الطبيعة الجغرافية المؤثرة فى السلم وفى الحرب!!

والذى حدث.. أنه بعد فشل كل محاولات الوفاق بين قطر والبحرين لم يكن هناك بديل سوى التحكيم الدولى أمام محكمة العدل الدولية، بمدينة لاهاى الهولندية.. وكلما توغلت المحكمة فى عمق الوثائق المقدمة من الجانبين زادت المعركة الإعلامية بينهما التهابا، ولم تبق غير أيام وتصدر محكمة العدل الدولية حكمها، ولا رجعة فيه ولا استئناف، فيا ترى ماذا تأتى به المقادير لشعبين وحكمين هما من جذور عرقية واحدة؟؟

وكيف الطريق إلى تطويق الأزمة الشديدة الالتهاب بين الشقيقتين الخليجيتين وبعد أن يتم صدور الحكم بينهما والذى سيكون بالضرورة لمصلحة إحداهما ولا احتمال آخر غير ذلك إلا إذا كانت هناك معجزة من السماء!

نقول.. الأفضل أن يحيى الطرفان «دعوة البحرين» التى اعلنتها من قبل فى مناسبتين زمنيتين، بأن يقوم بينهما اتحاد أو وحدة.. وكان الأقرب إلى القبول بالبحث هو قيام «اتحاد» كالشأن فى دولة الإمارات العربية المتحدة المكونة من سبع إمارات، وقد تكون هذه الصيغة هى الأوفق فى تجميد خلافات الشقيقتين والانصراف إلى المشاركة فى تنمية المناطق المتنازع عليها وتطويرها سياحيا واقتصاديا على أن تكون الرئاسة لكل دولة دورة لخمس سنوات..؟؟

فهل يا ترى يمكن القبول بذلك؟؟

ميثاق عربى مشترك لرعاية اللغة العربية..

أصبح الاهتمام بانتشار اللغة العربية والعمل على استخدامها - كوسيلة تفاهم وتعامل يومى - بمثابة الهاجس الكبير الذى طغى على اهتمامات السواد الأعظم من مختلف الشرائح العربية.. وهو أمر يوحى بالأمل فى يقظة شعوب الأمة العربية، وتبنيها والتعامل بها فى شئونها العامة والخاصة، لما فيها من بساطة وسلاسة وجرس موسيقى، إلى جانب أن من لا يحترم لغته فإنه لا يحترم مواطنته!!

شكرا لكل من راسلنى من الأشقاء مصريين أو غير مصريين بشأن العمل على بحث مختلف الوسائل العملية لإنقاذ لغتنا من «العجمة» التى كادت تطغى على حلاوة إيقاعاتها وقدرة أدائها فى كل الظروف وفى مختلف الأحوال رشاقة لفظ وحلاوة جرس وقوة تبيان سواء لدى شرائح الأدباء والمثقفين أو لدى الشعراء التى جعلت من إلهاماتهم الوجدانية نغما وطربا وأناشيد وطنية يتجدد رنينها فى كل مكان ويسمو جرسها مع كل زمان!

وتحية للمواطن المصرى «فيض الله عباس» بالإسكندرية على غيرته على صيانة لغة السماء.. لغة الوحى والقرآن!

وتحية تقدير إلى جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية، على قرارها أن يكون مؤتمرها السنوى السابع فى أكتوبر المقبل بمقر أمانة الجامعة العربية عنوانه..

الميثاق العربى المشترك لرعاية اللغة العربية.. وتصورات التطبيق

وأود بشأن مشاركة «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة، بما فيه من أفذاذ إلى جانب أبناء الأزهر واتحاد الأدباء والكتاب العرب وجامعة الملك سعود، ورعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد أن أؤكد أنها خطوة جادة ومدروسة دراسة منهجية لحماية لغتنا العريقة فى عمق التاريخ الإنسانى من هجمة هذه العجمة التى أصبحت تسود لغة التفاهم وطغت على جميع اللافتات التجارية والسياحية وكأنها مقصورة على قوة التعبير!

وأحيى بصفة خاصة جهود الأستاذ الدكتور عاطف نصار «رئيس جمعية لسان العرب» ونائب رئيس المؤتمر المرتقب، وأن تكون الجهود متواصلة ومدروسة المراحل عسانا نتخلص من هذه الهجمة الشائنة التى أصبحت موضع انتقاد كل الأشقاء سواء الزائرون أو المشاركون فى المؤتمرات النوعية أو السياحية!!

٣٣٣٣١٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ / ٧ / ٢٠٠٠

غير ان لى رأيا خاصا أود بإلحاح أن يكون موضع مناقشة ودراسة، والوقت مازال أمامنا مبكرا، وهو ان نتواصل فى هذه المهمة القومية - أو الروحية - أو البقائية - سمها ما شئت.. مع بعض الأشقاء من المثقفين العرب، لننهض متكاتفين بواجبات الحفاظ عليها من غزوات العجمة التى تستهدفها كواحدة فى طليعة اللغات الحية من لغات العالم، بقيت الاف القرون، وهى هى صامدة فى مواجهة عاديات الزمان وغفلة المكان!!

ز - ن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ / ٧ / ٢٠٠٠

مهلة أسبوعين للبحرين وقطر لتوصيف حدود منطقة «الزبارة»

المنامة - من سامى كمال - الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

أمهلت محكمة العدل الدولية كلا من البحرين وقطر أسبوعين لتقديم بيان محدد لوصف حدود منطقة «الزبارة» الاقليمية والأدلة التى تتوافر للجانبين حول هذه الحدود.

وكانت محكمة العدل الدولية قد اختتمت مساء الخميس الماضى جلسات الاستماع الخاصة بالنزاع الحدودى بين قطر والبحرين

وأعلنت المحكمة ان قرارها الملزم وغير القابل للاستئناف سيصدر فى غضون أربعة أو ستة أشهر

وقد طلب رئيس المحكمة من قطر إبداء ملاحظاتها كتابة على ما قدمته البحرين من خمس وثائق حول سيادتها على منطقة «الزبارة»، وذلك فى غضون أسبوعين من تسلم الدوحة نسخا من هذه الوثائق.

وأكد وزير الدولة البحرينى ووكيلها فى المحكمة جواد سالم العريض أن بلاده لا ترغب فى أن تتحمل الأجيال المقبلة تبعات هذا النزاع القديم مع قطر.

وفى المنامة أكدت اليزابيث مكيون السفيرة الأمريكية لدى قطر أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها السياسى تجاه النزاع القطرى البحرينى.

وأشارت السفيرة الأمريكية - فى تصريحات لها بالدوحة - إلى دعم الولايات المتحدة بجميع القنوات السلمية لفض الخلافات بما فيها الخلاف الحدودى بين الدوحة والمنامة الذى تنظره حاليا محكمة العدل الدولية.



المصدر : الحياة ١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١/...

واشنطن مع حل سلمي للخلاف الحدودي بين قطر والبحرين

□ واشنطن - «الحياة»

■ اكدت وزارة الخارجية الاميركية ان سياسة الولايات المتحدة لم تتغير بالنسبة الى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين.

واعلن الناطق باسم الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر ان الولايات المتحدة ما زالت تؤيد ايجاد «حل سلمي» للخلاف الحدودي بين البلدين.

واضاف: «لا ننحاز في هذه القضية. نعتقد ان البحرين وقطر عليهما العمل على حل سلمي من خلال وسائل متفق عليها من كلا الطرفين».

وكان باوتشر يرد على سؤال عن تقارير نسبت لسفير الولايات المتحدة في البحرين القول ان الحدود بين قطر والبحرين يجب أن تبقى كما هي عليه الآن.

٣٦٤٣١٦



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٢٣

أول اتفاقية وقعت عام 1922

الكويت: «الشرق الأوسط»

اعتبرت وكالة الانباء الكويتية في تقرير لها امس اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية والتي تم توقيعها امس حلقة في سلسلة من الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بين البلدين ترجع بداياتها الى حوالي 80 عاما مضت. ويرجع تاريخ أول اتفاقية بين البلدين حول الحدود الى ديسمبر (كانون الاول) عام 1922 عندما وقعت اتفاقية العقير لتحديد الحدود البرية بين البلدين وذلك في عهد امير الكويت انذاك الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح والملك عبد العزيز آل سعود.

وفي اتفاقية عام 1965 اتفقت الكويت والسعودية على تحديد المنطقة المقسومة الواقعة الى الجنوب من الكويت بشكل متساو بحيث تمتد سيادة السعودية على النصف الجنوبي والسيادة الكويتية على النصف الشمالي منها.

وفي 9 يناير (كانون الثاني) 1993 تم افتتاح مركزي الرديفة الكويتي والحماطيات السعودي الحدوديين لاصحاب الماشية الكويتيين للرعي في الاراضي السعودية.

في 10 يناير 1994 باشرت وزارة المالية بتسليم القسائم السكنية لمستحقيها من المواطنين السعوديين تنفيذا للاتفاقية المبرمة بين الكويت والسعودية عام 1989 بشان املاك رعايا الدولتين في المنطقة المقسومة ونصت الاتفاقية على ان تتعهد الحكومة الكويتية بأن تدفع الى الحكومة السعودية مبلغا قدره ثمانية ملايين دينار لتتولى الاخيرة من جانبها تعويض مواطنيها عن املاكهم في الجزء الشمالي من المنطقة المقسومة من اراض وبيوت ودكاكين وورش ومزارع.

وفي 11 اكتوبر (تشرين الاول) 1995 عقدت لجنة سعودية كويتية مكلفة بترسيم الحدود البحرية اجتماعا في الكويت لبحث اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بمشاركة لجنة من الخبراء القانونيين للمساهمة في التوصل الى صيغة قانونية تحفظ كيفية اقتسام الثروات الطبيعية بين البلدين.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1995 وقعت الكويت والسعودية اتفاقا مع احدى الشركات السويدية المختصة للقيام بالمسح الجوي والساحلي واعداد الخرائط للحدود البحرية بين البلدين.

وفي 22 يناير 1996 اوضح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد في تصريح صحافي ان الاجتماعات بين المسؤولين الكويتيين والسعوديين جرى خلالها النقاش حول نقاط تخطيط الحدود البحرية. حيث شكلت فرق فنية لاتمامها وجرى ايضا الاتفاق على انشاء لجنة يترأسها في كل جانب الوزير المختص بالشؤون النفطية والبترولية لمتابعة الغرض نفسه.

وفي 21 اكتوبر 1997 وصل الى الكويت وفد سعودي قانوني وفني لاستكمال المحادثات في شان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وكان من مهام اللجنة وضع الخطط المفترض أن تخدم في رسم الحدود البحرية. وترأس الجانب الكويتي في الاجتماعات الدكتور طارق رزوقي المستشار في وزارة الخارجية وهو المختص بملفات الحدود الكويتية مع دول الجوار.

وفي 3 ديسمبر 1997 اعلن النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد ان الكويت والسعودية استكملتا الرسم الجوي لحدودهما المشتركة وان ابرام الاتفاق ينتظر قرارا سياسيا.

وفي 6 يونيو 2000 بدات في الرياض المباحثات الرسمية الكويتية السعودية بشأن ترسيم الحدود البحرية بما فيها حقل الدرة البحري الواقع في الجرف القاري في الخليج العربي. ورأس الجانب الكويتي وزير النفط الشيخ سعود ناصر الصباح بينما رأس الجانب السعودي وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي.

وناقش الطرفان وجهتي نظر بلديهما حول ترسيم حدود منطقة الجرف القاري بهدف تسوية هذا الموضوع بالشكل الودي والاخوي وبما يحفظ مصالح البلدين الشقيقين.

وفي 17 يونيو 2000 اكد وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز انه كان من المفروض أن يتم الانتهاء من اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين منذ فترة، لكنه اضاف أن الارادة السياسية ستعطي قرارها في هذا الامر.

وفي 2 يوليو 2000 وقعت الكويت والسعودية اتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما.



الإمارات: الاتفاق السعودي، الكويتي انتصار جديد للإنسان الخليجي

أبوظبي - و.أ.س:

■ قال نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مركز زايد للتنسيق والمتابعة سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان أن الاتفاق الذي توصل اليه الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بترسيم الحدود المائية بينهما يعد بكل تأكيد انتصارا جديدا للإنسان الخليجي ومستقبله الذي يزيد متعة واشراقا بتكريس خيار الحوار والتقارب وتبادل الرأي في سبيل الوصول إلى حلول سلمية لكل القضايا العالقة بين دول المنطقة بل ودول الامة العربية جميعا.

واضاف سموه في بيان أصدره مركز زايد للتنسيق والمتابعة بمناسبة توقيع المملكة والكويت اتفاقية لترسيم الحدود البحرية أول من أمس «لقد تأكد مرة أخرى ولجميع أبناء دول مجلس التعاون وأبناء الامة العربية وللعالم كافة أن هناك دائما خيارات سلمية كفيلة بأن تكون البديل الافضل والامثل للخيارات التصعيدية في حل المشاكل الحدودية العالقة بين مختلف دول الجوار سواء في الوطن العربي أو في بقية العالم».

واضاف «ما كان لاشقائنا في المملكة العربية السعودية والكويت أن يتوصلوا إلى ما توصلوا اليه ويقدموا هذا السلوك الحضاري الرائد في حل واحدة من اكثر القضايا تعقيدا لولا تشبثهم بروح الاخوة والود وترجيحهم كفة التقارب والتسامح والحكمة كخيار استراتيجي في علاقة الدولتين الجارتين وتأكد للجميع مرة أخرى أن وشائج الاخوة والتاريخ والجغرافيا قواسم كفيلة بالوصول بأي شكل من الاشكال إلى افضل النتائج وعبر أقصر المسالك وبأقل التكاليف».

وذكر سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان أن الاشقاء في مجلس التعاون يؤكدون مرة أخرى أن هذا التجمع الاقليمي قادر على أن يشكل مرتكزا تاريخيا وسياسيا واقتصاديا في استقرار ومستقبل المنطقة عامة خاصة وقد تأكد أنه الاطار الامثل للحوار بين الأشقاء في منطقة الخليج العربي ضمانا لامنهم الدائم وأمان شعوبهم الكامل واستقرارهم الحضاري بما يمثله ذلك من شرط للنماء والتطور ودفع التحديات التي يفرضها العالم اليوم.

وسجل سموه بفخر هذه الخطوة التاريخية التي تجسد خيار الحوار الذي كان دائما الدعوة المتكررة في دولة الإمارات لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة الذي أكد مرارا أنه لا افضل من هذا الاسلوب ولا أنجح من هذا الخيار في معالجة خلافات الاشقاء الذين تتعدد عناصر الاقتراب والتقارب التي تجمعهم أكثر بكثير من أسباب الفرقة والخلاف بينهم.

واختتم سموه قائلا «اننا نجد في الاتفاق التاريخي السعودي الكويتي مناسبة طيبة بدعاء الله تعالى أن يوفق قادة بقية الدول الشقيقة والصديقة التي يعترضها هذا النوع من الازمات الحدودية إلى حذو هذا الخيار والتأكيد على اهميته تاريخيا واقليميا لما له من كبير الاثر على استقرار الشعوب العربية والتفافها لمواجهة القضايا المصيرية التي تهدد الوجود أكثر من قضايا الحدود».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

مجلس التعاون الخليجي: الاتفاق الحدودي السعودي ـ الكويتي يعزز عوامل الاستقرار في المنطقة

الرياض: «الشرق الأوسط»

وصفت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بأنه: «انجاز يعزز من عوامل التفاهم والاستقرار في المنطقة ويسهم في ترسيخ روابط الاخوة الوثيقة، بين الشعبين في البلدين».

وأعرب الأمين العام للمجلس الشيخ جميل الحجيلان في البيان الذي صدر أمس عن مكتبه في الرياض باسم الامانة العامة عن ارتياحه وسعادته للاتفاق حول تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة.

وقال: «ان هذا الاتفاق انجاز يسهم في تعزيز الروابط الأخوية الوثيقة بين شعبي ودولتي البلدين الشقيقين، وينهي قضية حدودية لم تؤثر يوماً في ماقضت به ارادة الله من وشائج العقيدة والقربى بين الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت».

وشدد البيان على ان هذا الاتفاق «يعزز من عوامل التفاهم والاستقرار في المنطقة، ويرفع عن العلاقات بين دولتين من دول مجلس التعاون أمراً طالت المباحثات بشأنه لتنتهي والحمد لله الى اتفاق يستجيب لما يسعى به ويتطلع إليه الشعبان الشقيقان في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت».

وهنأ الأمين العام لمجلس التعاون خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح لما حققته توجيهاتهما من خير لانجاز هذا الاتفاق. كما وجه تهانيه إلى كل من الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت على ما قاما به من جهد ومساع مشتركة لابرام الاتفاق.



المصدر : الرؤية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١١/٢٠٠٠

الامارات تدعو برلمانات الدول الاسلامية الى تحمل مسؤولياتها في ايجاد آلية لحل قضية الاحتلال الايراني للجزر

■ القاهرة ـ وام، دعت دولة الامارات العربية المتحدة الشعب البرلمانية الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الاعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في العمل على ايجاد آلية لحل قضية احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

وأضافت ان دولة الامارات العربية المتحدة دعت ايران في عدة مناسبات ومن على منابر عدة الى الجلوس على طاولة المفاوضات وفق جدول زمني محدد لايجاد حل يرضي الطرفين لانهاء الاحتلال اوالاحتكام الى محكمة العدل الدولية.

جاء ذلك في كلمة وفد الشعبة البرلمانية لدولة الامارات المشارك في أعمال الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد البرلمانات الاسلامية المنعقد حاليا في مصر والتي ألقاها أمس سعادة صالح أحمد الشال عضو المجلس الوطني الاتحادي رئيس وفد الدولة.

وفيما يلي نص الكلمة..

معالي الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية رئيس المؤتمر.. أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود.. ايها الاخوة والاخوات الأفاضل.. الحضور الكرام.

يسعدني في البداية ان اهنئكم على انتخابكم رئيسا لاجتماعنا هذا متمنيا لكم التوفيق في ادارة هذه الاجتماعات لتحقيق الاهداف السامية لها كما لايفوتني ان اشكر الشعبة البرلمانية لجمهورية مصر العربية والشعب المصري الكريم على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

هانحن نلتقي مرة أخرى لنزرع النبتة الثانية في مسيرة عملنا البرلماني الاسلامي يحدونا الأمل والرجاء في ان يكون لهذه المنظمة الحديثة دور ريادي على الساحتين الدولية والاقليمية في دعم القضايا التي تهم العالم الاسلامي.

السيد الرئيس..

في البداية اتقدم الى الشعبة البرلمانية بالجمهورية العربية السورية بصادق العزاء والمواساة في وفاة فقيد الامتين العربية والاسلامية سيادة الرئيس حافظ الاسد سائلين المولى عز وجل ان يلهم الشعب العزيز في سوريا الصبر والسلوان كما لايفوتني ان أتقدم بخالص التهاني والتبريكات الى الشعبة البرلمانية اللبنانية على تحرير الجنوب اللبناني ودحر الاحتلال الصهيوني الغاشم وعملائه..

السيد الرئيس..

ان الشعبة البرلمانية بدولة الامارات العربية المتحدة ترى ان من الاولويات الهامة الملقاة على عاتق اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي هو العمل على ارساء قواعد السلم والأمن بين الدول المنضوية تحت لوائه فهناك الكثير من المشاكل الحدودية الى جانب العديد من المشاكل الجوهرية الاخرى وان العمل على ارساء مثل هذه القواعد لن يتأتى الا من خلال ايجاد آلية لحل المشاكل والمنازعات بين الدول الاعضاء وعلى تلك الدول الالتزام بهذه الآلية وتنفيذ ما تتمخض عنه من أحكام وقرارات.

السيد الرئيس..

ان مفتاح السلام في الشرق الاوسط هو دول العالم الاسلامي ومتى استطاعت هذه الدول حل مشاكلها امكنها المساهمة الفعالة في العملية السلمية في العالم والشرق الاوسط خاصة وعلى ذلك فاننا نأمل في دولة الامارات العربية المتحدة بأن ان تكون لهذه المنظمة العزيمة والقوة على التصدي للنزاعات والخلافات القائمة والتي قد تطرأ بين اعضائها وان من اهم هذه الخلافات هو احتلال جمهورية ايران الاسلامية لجزر دولة الامارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. لقد آمنت دولة الامارات العربية المتحدة ومنذ استقلالها في الثاني من ديسمبر من عام واحد وسبعين وتسعمائة وألف بمبادىء اساسية أهمها عدم التدخل في أمور الغير واحترام حسن الجوار واعتماد مبدا الحوار الجاد لحل المشاكل العالقة او تلك التي قد تنشأ بين الدول ان هذه المبادى جسدتها دولة الامارات العربية المتحدة واقعيا في محاولتها لاسترداد جزرها الثلاث المحتلة والتي اغتصبتها ايران في نوفمبر عام ١٩٧١.

لقد دعت دولة الامارات العربية المتحدة الجارة المسلمة ايران في عدة مناسبات ومن على منابر عدة الى الجلوس على طاولة المفاوضات وفق جدول زمني محدد لايجاد حل يرضي الطرفين لانهاء الاحتلال او الاحتكام الى محكمة العدل الدولية.

لم يكن ذلك وحسب بل دعمت كذلك الجهود الصادقة من الدول الشقيقة والصديقة التي تحاول تقريب وجهات النظر وآخر تلك المبادرات اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة المملكة العربية السعودية وعضوية كل من سلطنة عمان ودولة قطر الا ان جميع هذه الجهود وتلك الدعوات قد جوبهت بالتعنت والعناد الشديدين من قبل الجمهورية الايرانية الاسلامية.

ان الشعبة البرلمانية لدولة الامارات العربية المتحدة تدعو من على هذا المنبر الشعب البرلمانية الاعضاء في اتحاد مجالس الدول الاعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان تتحمل مسؤولياتها كاملة في العمل على ايجاد آلية لحل القضايا والخلافات القائمة بين الدول الاسلامية وفق قواعد شريعتنا السمحاء ولتعطي مثالا صادقا وحيا لمساحة ديننا ولنبل الشريعة التي نحتكم اليها وان نجاح هذه المنظمة في حل هذه القضية والقضايا الاخرى وفق الآلية التي تم الاشارة لها سابقا سوف يسهم في تعزيز قوة هذه المنظمة ويرفع من مكانتها العالمية ويعمل بشكل ايجابي في احلال عملية الاستقرار في الشرق الاوسط ذلك ان السلام في الشرق الاوسط هو صمام الامان للحفاظ على مكتسبات دول المنظمة والتي تقع غالبيتها ضمن نطاقها الجغرافي وان ذلك لن يتأتى من خلال رفع الشعارات وانما بالعمل الجاد الدؤوب نحو تحقيق الهدف المنشود.

السيد الرئيس..

ان ادراج قضية السلام في الشرق الاوسط على جدول أعمال هذا المؤتمر ليترجم القلق البالغ الذي تستشعره الدول الاسلامية لاستمرار النزاع العربى الاسرائيلى والتوتر في

٠٠٠٠٣٣٠



منطقة الشرق الاوسط والذي هو انعكاس لاهتمام العالم كله بهذا النزاع الذي يستشعره العالم فهو ليس نزاعا ثنائيا بين العرب واسرائيل بل هو نزاع دولي يهدد بالخطر الأمن والسلام الدوليين كما يهدد الاستقرار الاقتصادي والرخاء العالمي ومن المؤكد ان المجتمع الدولي لم ينشغل بقضية مثل انشغاله بقضية الشرق الأوسط وبالرغم من كل القرارات التي أصدرتها الهيئات الدولية بادانة العدو الاسرائيلي وازالة كافة آثاره التوسعية وانتهاك الحقوق الفلسطينية والعربية بهدف اعادة السلام الى المنطقة الا ان المنطقة لم تزل بؤرة للصراعات المستمرة بسبب التعنت الاسرائيلي وتحديه لارادة المجتمع الدولي وذلك برفضه تنفيذ قراراته.

السيد الرئيس..

ان قضية القدس الشريف هي محور الصراع العربي الاسرائيلي وفي ذات الوقت قضية العالم الاسلامي الاولى لما تمثله القدس من مكانة مقدسة في قلوب المسلمين باعتبارها مسرى الرسول الكريم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وعلى ذلك فان أية استراتيجية تخص القدس الشريف يجب ان تاخذ في عين الاعتبار هذه المكانة الخاصة لهذه المدينة.

ان اجتماعنا هذا معني اكثر من غيره في وضع استراتيجية برلمانية تهدف لاعادة المدينة المقدسة الى الامة الاسلامية من خلال اعتماد آليه تؤدي في النهاية الى تحقيق هذا الهدف.

ان الشعبة البرلمانية بدولة الامارات العربية لتحث برلمانات العالم الاسلامي وهي في صدد تحديد معالم استراتيجية برلمانية للحفاظ على القدس الشريف ان تبدأ اولا في تحقيق التفاهم المشترك فيما بينها وان تحاول ايجاد آلية لحل الخلافات بين بلدانها وتحقيق الشراكة بين شعوبها حيث سيكون ذلك دعامة قوية في رسم الرؤى المستقبلية لما ينبغي ان تكون عليه استراتيجية الحفاظ على القدس الشريف.

اننا نهنىء المملكة العربية السعودية الشقيقه بانهاء مشاكلها الحدودية مع كل من دولة الكويت وجمهورية اليمن الشقيقتين ونحن نطالب ايران ان تحل قضية الجزر بالانسحاب.



أمير البحرين والملك عبدالله يشيدان بالاتفاق السعودي - الكويتي

■ المنامة، الرياض - «الحياة» - اشاد أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة باتفاق الحدود البحرية بين السعودية والكويت، ووصفه بانه «انجاز تاريخي يعد مثالاً يحتذى بين الأشقاء في حل مسائل الخلاف الحدودي». وأجرى أمير البحرين أمس اتصالات هاتفية بكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، للتهنئة بتوقيع الاتفاق، مؤكداً أن «هذا النهج الأخوي الحضاري في تحديد الحدود بين دول مجلس التعاون يأتي انسجاماً مع ما يربط الأشقاء في دول المجلس من علاقات اخوية وتاريخية متينة». وتلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أمس اتصالاً من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي هناه بتوقيع اتفاق الحدود البحرية مع الكويت ومعاهدة الحدود البرية والبحرية بين السعودية واليمن، مشدداً على ان ما تحقق «انجاز تاريخي».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٧/٢٠٠٠م

في كلمة من "المحرق" العاصمة التاريخية

أمير البحرين يؤكد الرغبة في مدّ جسور التقارب مع قطر

□ المنامة - حسن اللقيس

■ وجّه امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كلمة الى تجمع شعبي حاشد عقد في نادي مدينة المحرق تاييداً للموقف الذي اعلنه الامير عشية بدء المرافعات الشفوية امام محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف الحدودي مع قطر، اكد فيها «رغبة بلاده الصادقة في مدّ جسور التقارب والتعاون بل الاتحاد مع الاشقاء في قطر» واصفاً ذلك بانه «الامر الطبيعي بين البلدين».

واشار في كلمته الى انه ليس مستغرباً اليوم من ناد يحمل اسم المحرق ان يبادر الى القيام بهذه الفعالية الوطنية، موضحاً ان «المحرق التي وُلد فيها الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولا يزال بيته قائماً فيها يذكرنا بتاريخنا الواحد كابناء للبحرين وقطر».

وقال ان «اهل المحرق هم اول من يدرك حقيقة هذه الوحدة التي لا تقبل الانقسام».

واعرب الشيخ حمد عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر، قائلاً: «انه خلاف لم نكن نتمنى حدوثه».

واشاد امير البحرين بالموقف الذي وقفه شعب البحرين من موضوع الخلاف الحدودي مع قطر، مؤكداً اواصر الصلة الحيّة في نطاق الاسرة البحرينية.

وصدر في ختام التجمع الشعبي الذي حضره ممثلون عن مختلف القطاعات والهيئات والجمعيات، بيان دعا جميع الهيئات الشعبية والاهلية الى استفتاء بشان مستقبل العلاقات بين الشعبين والبلدين الشقيقين وصولاً الى الاتحاد المؤمل به بينهما. (راجع ص٢)



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ / ٧ / ٢٠٠١

الإمارات تطلب إدراج الجزر الثلاث ضمن جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي بجاكرتا

الجزائر - وكالات الأنباء : طلبت الشعبة البرلمانية بالإمارات أمس إدراج البند الخاص بالجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران ضمن جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي الذي سيعقد في أكتوبر المقبل بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا.

جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها محمد بن خليفة الحبتور رئيس المجلس الوطني الاتحادي بالامارات إلى عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ /

الامارات تطلب ادراج قضية الجزر في المؤتمر البرلماني الدولي

نجاح طرح القضية في البيان الختامي لمؤتمر البرلمانات الاسلامية

■ الجزائر - وام، طلبت الشعبة البرلمانية بدولة الامارات العربية المتحدة من سعادة عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى ورئيس الاتحاد البرلمانى العربى ادراج البند الخاص بالجزر الاماراتية الثلاث التى تحتلها ايران طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى ضمن جدول اعمال مؤتمر البرلمان الدولى الذى سيعقد فى اكتوبر القادم بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا.

جاء ذلك فى الرسالة التى بعث بها سعادة محمد بن خليفة الحبتور رئيس المجلس الوطنى الاتحادى الى عبد القادر بن صالح والتى قام بتسليمها سعادة حمد بن سعيد الزعابى سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى الجزائر.

الى ذلك شارك المجلس الوطنى الاتحادى فى اعمال الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد البرلمانات الاسلامية والذى عقد فى القاهرة وذلك بوفد برئاسة سعادة صالح احمد الشال وعضوية السيد حمد بن يوسف المنصورى.

وقال سعادة صالح الشال ان مشاركة الشعبة البرلمانية فى هذا المؤتمر كانت متميزة وفعالة وحققت العديد من المكاسب حيث تمكنت من ادراج موضوع جزر الامارات المحتلة من قبل جمهورية ايران الاسلامية فى مشروع البيان الختامى للمؤتمر والمتضمن دعوة ايران الى الدخول فى مفاوضات مباشرة مع دولة الامارات العربية المتحدة لايجاد حل للمسألة او تحويل القضية لمحكمة العدل الدولية والالتزام بقرارها حرصا على وحدة المواقف ووحدة الصفوف الاسلامية.

وأشار الشال الى انه تم تكليف الامين العام لاتحاد برلمانات الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى باجراء الاتصالات بين دولة الامارات وجمهورية ايران وبعض الدول الاسلامية لتشكيل لجنة ثلاثية لادراج قضية الجزر المحتلة فى بند رئيسى فى الاجتماع القادم والمقرر عقده فى العاصمة المغربية الرباط خلال شهر ابريل من عام ٢٠٠١. وأضاف ونحن فى المجلس الوطنى الاتحادى سنقوم وبمتابعة من سعادة محمد بن خليفة الحبتور رئيس المجلس والامانة العامة بمخاطبة رؤساء المجالس البرلمانية للمطالبة بالاسراع فى تشكيل هذه اللجنة وتفعيل دورها.

وذكر سعادة صالح الشال انه ولاول مرة يخرج موضوع الجزر عن اطار مجلس التعاون الخليجى او الجامعة العربية وحتى عن مؤتمر البرلمان العربى كما أن طرح هذا الموضوع فى هذه المناسبة يعطيه المزيد من الدعم والتأييد خاصة وان ايران عضو فعال فى هذا المؤتمر وقال اننا اجرينا العديد من الاتصالات واللقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة او مع رئيس المؤتمر ونوابه لتأييد موقف الامارات فى طلبها حول ادراج موضوع الجزر كبند اضافى على جدول اعمال مؤتمر البرلمان الدولى القادم والمزمع عقده فى العاصمة الاندونيسية جاكرتا خلال شهر اكتوبر المقبل.

كما سعى وفد المجلس الوطنى الاتحادى الى توضيح رأي الدولة حول قضية الجزر بأن ايران هى غير المقتنعة بالجلوس الى طاولة المفاوضات لحل هذا الخلاف بل وتكرر ادعاءاتها بما تسمية «سوء فهم» ونحن فى الدولة لايوجد لدينا سوء فهم حول هذا الموضوع بل العكس هو الصحيح فلدينا علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة معها ونقطة الخلاف هى حل هذه القضية بالطرق السلمية او اللجوء الى التحكيم الدولي.

وحول التوصيات التي خرج بها المؤتمر قال سعادة صالح الشال بانه حقق العديد من الاهداف التى عقد من اجلها من ضمنها ادانة اسرائيل للممارسات والسياسات الرامية الى تغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية والوضع القانونى والسياسى لمدينة القدس ودعم دولة فلسطين فى كل ما تتبناه من قرارات ومطالبة اسرائيل كذلك باخلاء كافة المواقع اللبنانية استكمالا للانسحاب من جميع الاراضى اللبنانية ودعوة الدول الى إعادة تعمير الجنوب اللبناني.

كما دعا المؤتمر الى التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والاسلامية وانشاء اكثر من قناة فضائية اسلامية متخصصة تغطي سماء العالم وانشاء اكثر من موقع على شبكة الانترنيت تعمل بالتنسيق فيما بينها على متابعة ما يبث عن الاسلام على الشبكة والرد عليه.



قطر والبحرين تقدمان الأجوبة عن أسئلة محكمة لاهاي قبل 14 يوليو

الدوحة: صالح الاشقر

قال الدكتور عبد الله بن عبد اللطيف المسلماني وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية في لاهاي وسكرتير مجلس الوزراء القطري امس، «ان هيئة دفاع كل من قطر والبحرين ستنهي الاجابة عن الاسئلة التي طرحتها المحكمة قبل الرابع عشر من يوليو (تموز) الجاري، واوضح في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» بالهاتف من لاهاي ان المحكمة وجهت لهيئتي دفاع قطر والبحرين ثلاثة اسئلة، الاول من القاضي الروسي فرجين حول ما اذا كانت قطر وقعت اتفاقيات قبل عام 1971 مع بريطانيا، وهل بريطانيا وقعت اتفاقيات مع الدولتين في الفترة التي سبقت الاستقلال؟ وقال ان الاجابة عن هذا السؤال تمت بالفعل من قبل قطر والبحرين. وحول السؤالين الآخرين، قال المسلماني قُدم احدهما من القاضي الفينزويلي بارا توقين ويتعلق بالحدود الاقليمية للزيارة والثاني قدم من القاضي الهولندي كوجمان ويتعلق بخطوط الاساس بالبحر الاقليمي للدولتين.

وقال وكيل دولة قطر ان المقصود من السؤال الاخير هو هل استخدمت كل من الدولتين خطوط اساس توضح كيفية قياس عرض البحر الاقليمي قبل صدور القرارات المتعلقة بمد المياه الاقليمية للدولتين عامي 1992 و1993.

وأوضح ان السؤالين محل دراسة، وسنوافي المحكمة بالرد قبل 13 من الشهر الجاري. وحول تصريحاته التي نشرت امس في الدوحة عن الانتهاكات البحرينية في جزيرة حوار والمتعلقة بالانشاءات، قال المسلماني: «لقد ابلغنا بها المحكمة في الاسبوع الاخير من المرافعات الشفهية قبل نهاية الشهر الماضي»، مؤكدا ان هذه الانشاءات انتهاك صارخ للقانون ولاتفاقيتي 1987 و1990 الموقعتين بين البلدين.

واضاف ان هيئة دفاع البحرين لم تستطع نفي الانتهاكات البحرينية في جزيرة حوار، ووصفت تلك الانتهاكات بالتافهة والبسيطة.

من جهة اخرى، اعرب المسلماني عن الأسف للحملة في الصحف البحرينية على قطر.. ووصفها بانها لا تراعي الظروف التي تمر بها القضية امام محكمة العدل الدولية. وقال: «علينا، نحن الجانبين، وبالذات الجانب البحريني، ان نتحلى بالصبر والموضوعية والمسؤولية، وأن يكون النقاش موضوعيا وهادفا، بعيدا عن المهاترات، لاننا في البداية والنهاية اشقاء». وأكد حرص هيئة الدفاع القطرية على الابتعاد عن مواطن التوتر على جميع الاصعدة بما في ذلك القانون والصحافة.

وعن قصة الاوراق القطرية التي سحبت من المحكمة، ورددت البحرين بانها أوراق مزورة، قال المسلماني لـ«الشرق الأوسط» ان قطر حصلت عليها عام 1996، ولكن البحرين طعنت في صحتها، وعندما طلبت المحكمة من هيئة الدفاع القطرية توضيح تلك الاوراق قمنا بتكليف عدد من الخبراء من أردنيين واميركيين والمان وانجليز وأتراك، فاختلف الخبراء حولها. واضاف انه «بعد اختلاف الخبراء حول تلك الاوراق أثرنا تجميدها وعدم الاعتماد عليها، لأن لدينا مستندات وأوراقا ثبوتية تزيد عليها وتغني عنها». وقال وكيل دولة قطر: «والدليل على اننا صادقون في كل اجراءاتنا ومرافعاتنا انتقدنا خبرائنا حول هذه الاوراق اكثر من خبراء البحرين، ومع ذلك بعثنا بهذه الاوراق الى المحكمة لتعلم وتحيط بها».



المصدر : القدس

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ :

بعد عشرة ايام على انتهاء مرافعاتهما حول الخلاف الحدودي

البحرين تعلن تطوير جزر حوار المتنازع عليها وقطر تتهمها بالاستهتار بمحكمة العدل الدولية

المنامة ـ الدوحة ـ «القدس العربي»

ـ من مازن حماد:

فسر خبر نشرته صحيفة بحرينية يوم السبت جاء فيه ان المنامة تنوي مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية السياحية في جزر «حوار» المتنازع عليها مع قطر، على انه اشارة واضحة الى نية البحرين التمسك بالجزر، حتى لو قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بسريان السيادة على تلك الجزر هي لقطر. واضاف الخبر الذي نشرته صحيفة «غالف ديلي نيوز» الناطقة بالانكليزية ان «مشاريع التنمية البحرينية في حوار تهدف الى اجتذاب السياح من اوروبا خلال فصل الشتاء ومن البلدان الخليجية خلال فصل الصيف، وذلك لجعل الجزر احدى ركائز الاقتصاد الوطني». وافادت الصحيفة ايضا ان وزير الاسكان والشؤون البلدية، البحريني الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة قد اصدر تعليماته الى مديري المنتجعات السياحية في «حوار» لتحديث منشآتهم ورفع قدراتها الاستيعابية للسياح، مضيفة ان عدد السياح الذين زاروا الجزر ارتفع بنسبة 15 % العام الماضي.

وقد نشر هذا الخبر بعد عشرة ايام فقط من انهاء محكمة العدل الدولية جلسات استماع استغرقت خمسة اسابيع لمرافعات شفوية عرضها محامو الدفاع عن قطر والبحرين. وتعقيبا على ذلك وصف الدكتور عبد الله المسلماني وكيل قطر لدى المحكمة الدولية اجراءات البحرين الانشائية في جزيرة «حوار» بانها انتهاك صارخ للقانون ولاتفاقيتي عام «87 و90» الموقعتين بين البلدين برعاية الملك فهد عاهل السعودية واللتين تنصان على عدم ادخال اي تغييرات ديموغرافية في الجزر قبل تسوية النزاع بشأنها. واضاف ان قطر اوضحت هذه المسألة في مرافعاتها امام المحكمة. وردا على سؤال عما اذا كانت قطر قد تقدمت بطلب لمحكمة لاهاي لوقف هذه الانتهاكات، قال: «من الناحية القانونية كان يمكن لدولة قطر ان تتقدم بطلب فرعي الى محكمة العدل لوقف هذه الاعمال قبل بدء المرافعات الشفوية، لكنها ارتأت التركيز على الطلب الاصلي وهو انهاء الاحتلال البحريني للجزر، رغبة منها في عدم اطالة امد الاجراءات امام المحكمة وتعقيدها.

وقال ان هيئة الدفاع البحرينية اعترفت امام المحكمة بتلك الانتهاكات التي وصفوها بالبسيطة والتافهة، والتي لا ترتب اي آثار قانونية، لكنها في الواقع ـ كما قال ـ تغير في معالم الجزر وديموغرافيتها وتتحدى القانون والاتفاقيات، خاصة ان المحكمة تنظر في النزاع تمهيدا لاصدار حكمها النهائي.

وفي اجابته على سؤال حول ما اذا كانت قطر قد قدمت مذكراتها ردا على اسئلة قضاة المحكمة، قال المسلماني: «قدمنا مذكرة مكتوبة الى هيئة المحكمة بشأن سؤال القاضي الروسي الذي طلب معرفة ما اذا كانت بريطانيا قد وقعت اتفاقيات نيابة عن قطر قبل عام «71» عام الاستقلال، وقد اوضحنا في ردنا ان قطر كان لها كامل الحرية والاستقلالية في توقيع الاتفاقيات الدولية دون الاستئذان من الدولة الحامية وهي بريطانيا في ذلك الوقت». واشار الى ان «المذكرة تضمنت الاتفاقيات التي وقعتها قطر ومنها اتفاقية الانضمام الى منظمة العمل الدولية والى منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبيك» ومنظمة الصحة العالمية، واتفاقيات مع دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبريطانيا وايران وغيرها. وهذا ما يؤكد

٠٠٠٣٢٧



المصدر : القدس

التاريخ : ١/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقلالية قطر وعدم كونها مستعمرة، مما ينفي الدفع البحريني القائم على مبدأ الموروث الاستعماري «لكل ما بيده، لكل ما بحوزته».

وتسعى البحرين من خلال اصرارها على هذا المبدأ، الى ابقاء الحدود على وضعها الراهن، اي ان تحتفظ هي بجزر حوار التي ضمها البريطانيون لها عام «39» رغم ملاصقتها لساحل قطر، وان تتخلى اي البحرين بالمقابل عن مطالبتها بمنطقة «الزبارة» التي هي جزء من البر القطري مواجهة لجزر «حوار».

وتعقيبا على استمرار البحرين في بناء منشآت في الجزر المتنازع عليها، قالت صحيفة قطرية في افتتاحيتها امس انه عندما اختارت قطر اللجوء الى محكمة العدل الدولية، كان دافعها الى ذلك هو حرصها على ان تبت جهة محايدة ونزيهة في النزاع الحدودي وصولا الى تسوية ملزمة تضع حدا نهائيا لهذه المشكلة وتفتح صفحة جديدة في العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين.

وتابعت تقول: غير ان ما اعلن في الصحافة البحرينية عن النية في مواصلة تنفيذ المشاريع السياحية في جزر حوار المتنازع عليها لا يخدم على الاطلاق الجهد المبذول الان عبر المحكمة الدولية، خاصة وانه معروف لدى الجميع بما في ذلك البحرين والمحكمة ومجلس التعاون انه لا يصح للمنامة ان تجري اي تعديلات او تغييرات في الوضع القائم في الجزر. ورأت الصحيفة وهي «الوطن» في الاجراء البحريني في الجزر استهتارا بالمحكمة الدولية وردا عمليا يستبق قرار المحكمة فيما لو قضت بالسيادة على الجزر لقطر. وتابعت

الصحيفة تقول: «ولا نملك ونحن نطلع على تفاصيل ما نقلته الصحيفة (البحرينية) بشان اجتذاب السياح الى حوار صيفا وشتاء، الا ان نتساءل عن حقيقة ما يدعيه اخواننا في المنامة حول اطمئنانهم الكامل الى ما ستخرج به محكمة لاهاي من قرارات، ذلك ان المطمئن الى الاحكام لا يتصرف بطريقة انفعالية». وقالت: «ولا نظن ان قضاة المحكمة الذين يتداولون الان فيما بينهم القرارات التي سيتخذونها حول الخلاف الحدودي، سينظرون الى التصرف البحريني بارتياح. بل على العكس من ذلك فان مثل هذه الخطوات تؤكد وتكشف ان البحرين مصممة على عدم تنفيذ الحكم اذا لم يات لصالحها، وتكشف ايضا انها غير واثقة من سلامة موقفها». ودعت «الوطن» البحرين الى التحلي بالصبر والانضباط انتظارا لقرار المحكمة، واحترام الاتفاقيات المعقودة بين البلدين لان في ذلك حسب رايها، مصلحة للجميع.

الصحافة البحرينية من جانبها، استمرت في الاصرار على التمسك بحوار كجزء لا يتجزأ من البحرين، وذهبت في حملتها امس الاحد الى درجة الربط بين مواقف الرياضة وقضية الجزر المتنازع عليها. وضمن تركيزها على وثائق قدمتها قطر الى المحكمة الدولية وسحبت بسبب عدم التأكد من مصداقيتها، قارنت صحيفة «الايام» الصحيفة الاولى في البحرين بين ما وصفه بفضيحة الوثائق المزورة، وقصة الرشاوى والضغوط في انتخابات «الفيفا» وحرمان جنوب افريقيا والمغرب من استضافة بطولة لكرة القدم لعام «2006».

وفي اطار ذلك الربط بين الخلاف الحدودي وانتخابات «الفيفا»، قالت «الايام»: «نحن في البحرين لا نخفي دعمنا لترشيح المغرب الشقيق كبلد عربي متحضر لاستضافة هذه الدورة العالمية، لكن المؤسف ان تشذ دولة عربية واحدة هي قطر بموقف منفرد حيال موقف عربي تضامني مع المغرب، فتعمل ضد ترشيح المغرب بكل السبل وبما يتجاوز المنطق والمشاعر العربية».

ومضت الصحيفة تقول: «اننا نعتذر للاشقاء في المغرب عن هذا الموقف المستغرب، ونقول لهم ان مشاعرنا في الخليج العربي معكم بما في ذلك مشاعر اهلنا في قطر، وان المسألة «تكتيك حكومات» تتصور انها تكسب عندما تسيء للاخرين سواء بالتزوير في مجال [illegible] دالة الدولية او «التزويغ» في مجال الرياضة «العالمية». ومضت الصحيفة البحرينية بالقول: «هذا بالنسبة لدورة رياضية، فماذا نقول نحن في البحرين امام فضيحة تزوير تمس كياننا الوطني لدى ارفع هيئة قضائية في العالم، ومن اقرب شقيق الينا؟



المصـدر : الأهـــرام

التاريـخ : ١٠/٨/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطر تنتقد إقامة البحرين لمنشآت جديدة فى جزر «حوار» المتنازع عليها بين البلدين

الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

اكد الدكتور عبد الله عبد اللطيف المسلمانى الامين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية ان الاجراءات التى تقوم بها دولة البحرين فى جزر حوار تمثل انتهاكا صارخا لاتفاقيتى ١٩٨٧ و١٩٩٠ الموقعتين بين البلدين برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية.

وقال ان اى منشآت تقيمها السلطات البحرينية فى هذه الجزر لا يترتب عليها اى اثار قانونية وتعتبر باطلة ولاغية.

جاء ذلك فى تصريحات أدلى بها الدكتور عبد الله المسلمانى لمراسل الاهرام بالدوحة تعقيبا على ما ذكرته صحيفة بحرينية امس الاول حول التزام البحرين مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية السياحية فى الجزر والتى تهدف وفقا لتعبير الصحيفة ذاتها الى بعد الجزر احدى ركائز الاقتصاد الوطنى للبحرين .

كما أوضحت الصحيفة ان وزير الاسكان والشئون البلدية بالبحرين الشيخ خالد بن عبد الله الخليفة اصدر تعليماته الى مستوى المنتجعات السياحية لتحديد منشآتهم ورفع قدرتها على الاستيعاب

وقال الدكتور المسلمانى ان محكمة العدل الدولية تدرك تماما ان هذه الاجراءات من قبل البحرين باطلة قانونا، مؤكدا انه لا يمكن اعتبارها من قبيل ممارسة أعمال السيادة باى حال من الاحوال .

ونسبت الصحيفة الى المسلمانى قوله ان هذه الاجراءات بدات بشكل مركز منذ عام ١٩٩١ وذلك بعد ان لمست البحرين حرص دولة قطر على اللجوء الى محكمة العدل الدولية وهو الامر الذى دفعها الى المسارعة بتنفيذ بعض المشروعات فى اطار فرض سياسة الامر الواقع وذلك على الرغم من ان حوار كانت قبل ذلك منطقة مهملة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٧/٢٠٠٠

ردأ على الاتهامات القطرية

البحرين: لن نفرط بأي ذرة من التراب

■ اشادة باتفاقات السعودية مع الكويت واليمن

المنامة - د.ب.أ - ازدادت حدة التراشق اللفظي بين البحرين وقطر حول المناطق البحرية المتنازع عليها بين البلدين.

وفي تصريح نشر امس في صحيفة «اخبار الخليج» قال رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة.

«ان البحرين لم يكن لها في يوم من الايام اية اهداف توسعية او اطماع اقليمية بل كانت دائما تسعى الى الحفاظ على ترابها الوطني لا تقبل التفريط في ذرة من ترابها ولا التنازل عن شبر واحد من اراضيها التي ورثها الخلف عن السلف الخير».

واضاف «ان البحرين واجهت على امتداد تاريخها الطويل المطالبات والادعاءات الباطلة بالحزم والعزم ووحدة الشعب والثقافة حول قيادته مما كان له اثره في دحض المزاعم الظالمة.. وكانت ثقتها في عدالة موقفها طريقا الى الفوز والنجاح في كل ما واجهها من اطماع توسعية».

واوضح الشيخ خليفة «ان البحرين بنت حقها التاريخي والسيادي والقانوني على اراضيها ومياهها بالصدق والحق والعدل لم يكن لها ان تلجا الى الاستعانة باية وثيقة او خريطة او دليل مشكوك في صحته».

السعودية والكويت واليمن

واشاد رئيس وزراء البحرين بالاتفاقات الحدودية بين السعودية وكل من الكويت واليمن وقال «ان النوايا الخيرة والثقة المتبادلة بين الاشقاء هي الاسس التي قامت عليها هذه الحلول بين الاهل والاقرباء».

وجاءت تصريحات الشيخ خليفة بعد يوم من نشر اتهامات للبحرين في الصحف القطرية نقلا عن مسؤولين قطريين بان ما يتردد عن قيام البحرين بانشاءات سياحية في جزر حوار المتنازع عليها يمثل «انتهاكا صارخا لاتفاقيتي ١٩٨٧ و١٩٩٠ الموقعتين بين البلدين.. وتعتبرباطلة ولاغية».

هذا وقد اختتم البلدان مرافعاتهما الشفهية امام محكمة العدل الدولية في التاسع والعشرين من يونيو ومن المقرر ان تصدر حكمها في النزاع مع نهاية العام الحالي.



المصـــدر : الأهـــــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١١/ ١٧/ ٢٠٠٠

محكمة العدل الدولية تبدأ مشاوراتها النهائية

حول الخلاف الحدودى بين الدوحة والمنامة الأسبوع المقبل

المنامة - من سامى كمال: تبدأ محكمة العدل الدولية بلاهاى الاسبوع القادم مداولاتها ومشاوراتها النهائية فى الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر، تمهيدا لإصدار حكمها فى القضية التى تعد الأطول من نوعها فى تاريخ المحكمة - خلال الشهور الستة القادمة.

ومن المقرر أن تنتهى بعد غد الخميس المهلة التى حددتها المحكمة للجانبين للرد على الأسئلة والإيضاحات المتعلقة بحدود منطقة الزبارة وخط الأساس للبحر الاقليمى وحدود المياه الإقليمية الخارجية، كما امهلت االمحكمة قطر حتى اليوم .الثلاثاء. الحادى عشر من يوليو، لتقديم ردها وملاحظاتها الكتابية على الوثائق الخمس التى قدمتها المنامة إلى المحكمة لإثبات تبعية منطقة الزبارة للبحرين.

وقد اعلنت المحكمة انها ستتفرغ لهذه القضية لعدم وجود قضايا اخرى على جدول اعمالها ..ووفقا لنظام العدل الدولية فانه يتعين على كل قاض من القضاة الاعضاء فى هيئة المحكمة إعداد مذكرة كتابية بملاحظاته حول القضية، ويتم تبادل هذه ا لمذكرات بين جميع القضاة لتحديد الحكم النهائى على ضوئها، من خلال لجنة صياغة تضم قاضيين من المحكمة يتم اختيارهما بالاقتراع االسرى، ويجرى التصويت على مشروع الحكم باكثرية الأصوات.

حذاري أهل الخليج.. فأزماتنا كلها في الصيف

عبدالله البواردي *

انتابني شعور بالحزن وأنا اتابع مداولات محكمة العدل الدولية بشأن نزاع الحدود بين البحرين وقطر عبر شاشة التلفزيون... وهو حزن مغلّف بسؤال تبادر الى ذهني سريعا، هو لماذا أنشىء مجلس التعاون الخليجي؟

أليس من أولويات مهامه حل الخلافات بين أعضائه؟.. أعتقد أن قضية النزاع بين البحرين وقطر قضية بسيطة بالقياس الى التحديات المستقبلية على كافة الأصعدة فاذا كان هذا المجلس لم يتمكن من حل قضية بسيطة كهذه، فكيف سيستطيع حل مشكلات المستقبل الاكثر تعقيدا؟.. من التجارب السابقة التي كان للمجلس دور فيها لم نلمس اي نجاح يذكر في حل اية مشكلة تطرح نفسها على هذا المجلس... تذكروا معي كم أمين سرّ تم تعيينه لهذا المجلس منذ تأسيسه؟ انهم كثيرون، أولهم ملأ خارطة الخليج والوطن العربي خطبا وضجيجا وأحاديث وإشادة بمنجزات لا وجود لها على أرض الواقع... وبينما نحن مشدوهون بأسلوب سعادته الفذ، صحونا على صرير جنازير الدبابات العراقية وهي تخترق حدود كويت باتجاه الجنوب. ثم توالى علينا أمناء سر نهم من لا صوت له أي «لا حس ولا نس»؟!

ومنهم من اشتغل بنقل الرسائل بين حاكم وحاكم... توالى علينا عدد من الأمناء ولا زال البيان الختامي للمجلس بعد كل دورة أو انعقاد قمة هو ذات البيان الأول، محتواه معروف... اتفق القادة على... سادت روح الإخاء بين الأعضاء... المواقف بين أعضاء المجلس تم تنسيقها حيال كذا وكذا... و.... الخ. وبعد مرور أربع وعشرين ساعة على هذا البيان نقرأ في صحف بعضها رسمية وبعضها محايد أن ليس هناك اتفاقا وترك لكل دولة التعرف بما تراه مناسبا، وانه ليس هناك تنسيق تجاه المواقف، ولو سادت روح الاخاء كما يجيء في البيانات الختامية لما قرأنا عن حروب التصريحات بين الاعضاء على جملة من الامور... المهم كان هذا لتذكير القارىء العزيز بمسيرة مجلس التعاون بمنظور رجل عادي يريد الخير كل الخير لدول المجلس.

· أعود الى مشكلة النزاع الحدودي بين البحرين وقطر مصحوبا هذه المرة بسؤال هو ما علاقة فصل الصيف بالمشكلات بل بالمصائب التي تحل بالخليج؟ يبدو أن هناك علاقة ما واسمحوا لي بأن أذكركم.

- حرب العراق وايران التي أكلت الأخضر واليابس واستعرت لمدة ثماني سنوات مجاف كاملة بدأت في الصيف وكانت بمثابة زلزال اتت توابعه على شكل حرب الناقلات وتلا ذلك وضع الولايات المتحدة يدها على المنطقة بهذه الحجة وحجج أخرى



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥١/٧/٢٠٠٢

تعرفونها.
- الغزو العراقي للكويت بدأ في الصيف.
- أزمة الأسهم في الإمارات حدثت في الصيف.
- قضية بنك الاعتماد حدثت في الصيف.
- قضية البنك الاسلامي حدثت في الصيف.
- البواخر اليونانية الست لصيد الأسماك والتي تشكل في عددها أسطولا دخلت مياهنا الإقليمية صيفا. وناقلة النفط الجازية رقم (١) والتي جنحت بعد كيلومترين تقريبا من بعد خروجها من الميناء الحر بأبوظبي فهذه السفينة تسرب منها آلاف الاطنان من النفط الخام.

إن الذي يظل أخطر في جوانب هذه القضية وكما ذكرت شركة التأمين العالمية «لويدز» ان هذه السفينة غير مسجلة أصلا لديها وانها غير صالحة للاستعمال، لكن يظل المهم الأهم في اضاءتنا هذه ان حادثة الجازية رقم (١) حدثت في الصيف أيضا.

- بقع الزيت... انقطاع الكهرباء... الاختلاس والهروب، اختراق الانترنت كلها تحدث صيفا.

- الباكستاني قاتل الخمسة... وبماذا قتلهم؟ بمادة اللانيت، هنا أريد أن أقول اننا ما زلنا في النصف الاول من هذا الصيف؟!!

- قضيتنا موضوع هذا المقال وهي نزاع الحدود بين البحرين وقطر جارية احداثها حاليا وبالطبع نحن في فصل الصيف. فعلام يدل هذا؟ هل للمناخ الحار والرطوبة العالية دور في اتخاذ القرار السياسي في الخليج؟

في هذا الامر نداء أوجهه باسم جميع المخلصين الحريصين على أمن واستقرار هذا الخليج الى كافة اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون... لا بد من تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي وجعله المظلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتمكينه من حل المشكلات القائمة بين اعضائه، نحن كافراد مجرد ان نسمع ان «دولة خليجية» قد رفعت قضية نزاع الحدود الى محكمة العدل الدولية نحس وبكل أسف بغصة سببها ليس فقط الشعور بعجز هذا المجلس عن حل قضايا أعضائه، بل اننا نشعر بعدم الاستفادة من تجارب الماضي، ولا ننسى ان الغزو العراقي للكويت الذي لا زالت تعاني من آثاره المنطقة، ولا زال شعب بأكمله يعاني من ويلات الحصار الجائر الذي فرضته الولايات المتحدة عليه لضمان سيطرتها على المنطقة وبذريعة لم تكن لتحصل عليها لولا قرار الغزو الغبي، وما سبق ذلك من صرف مليارات الدولارات للتسلح وان كان ذلك حقا مشروعا استلزمته الضرورة.

المهم ان الغزو العراقي للكويت سببه نزاع حدودي في الاساس... فهل من مذكر؟

نحن وان شاء الله لا نريد ان يضطر احد في البحرين او قطر او غيرهما من دول مجلس التعاون الى القيام بتخزين المواد الغذائية كما فعلنا نحن في



المصدر : الاتحاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٧ / ٢٠٠٢

الامارات وفعل غيرنا في الخليج، أو لصق الاشرطة
اللاصقة على النوافذ تحسبا لقصف أو غارة
جوية... ان المرحلة تتطلب التكاتف واعمال العقل،
والا فالولايات المتحدة الاميركية عائدة الينا
باساطيلها تحت نفس الحجج وعلى رأسها حماية
الأمن القومي الاميركي، وسنضطر لممارسة نفس
الدور الذي وصفه المتنبي في بيته المشهور،

ومن نكد الدنيا على الحر أن
يرى عدو له ما من صداقته بد

اضاءات:

● قرأت في الصحف تصريحا لمسؤول خليجي
جاء فيه ان على نظام الحكم في العراق الاعتذار
للكويت عن غزوة لها، في سبيل التضامن
العربي... وهذا كلام لا غبار عليه، وهو أمر مطلوب
في هذه المرحلة... ولكن النظام العراقي لم يكن
وحيدا في فعلته هذه فهناك قادة عرب كثر وقفوا
معه في نفس الخندق وزينوا له سوء عمله... فاذا
كان هؤلاء قد أعادوا علاقتهم مع الكويت وتم
نسيان الماضي بينهم... فعليهم احقاقا للحق
الاعتذار لشعب العراق المحاصر وللاسف بموافقة
جميع العرب وعلى رأسهم صاحبة الجلالة العجوز
الجامعة العربية كونها هي السبب المهم في هذا
الحصار.

● الخوف كل الخوف من الرحلات المكوكية التي
يقوم بها أي أمين سر لمجلس التعاون بين اية دولة
خليجية واخرى، وبخاصة تصريحه بعد هذه
الجولات، والذي يتمثل دائما في العبارة التالية،
«انها مجرد سحابة صيف» مع علم جميع أهل
الخليج بانه لا يتجمع السحاب على اي من عواصم
شبه الجزيرة العربية صيفا، صحيح اذا كان شتاؤنا
بدون مطر فمن أين أتت سحابة الصيف هذه؟!

● في احدى القمم الخليجية وان لم تخني
الذاكرة في العاصمة العمانية مسقط تم تشكيل
لجنة من وزراء الخارجية وكان الهدف والقصد من
تشكيل هذه اللجنة هو متابعة ومراقبة ورصد
المتغيرات السياسية في المنطقة وبالتالي رفعها الى
الامانة العامة في المجلس... السؤال هنا اين هي
هذه اللجنة؟ وما هي توصياتها ونتائجها؟ اين هذه
اللجنة الآن؟.. عفوا اننا نطرح هذه الاسئلة تخوفا
من المستقبل القادم على هذه المنطقة وما أصعبه
وأخطره من مستقبل.

● تناهت الى اسماعنا ان هناك اتفاقيات دفاع
مشترك أو تعاون مشترك أو... أو... الخ، بين «...
و...».

ترى ما هو حجم هذه الاتفاقيات وما هي ماهية
هذا التعاون المشترك... عسى ان يكون كل هذا في
مصلحة وسلامة شعوب مجلس التعاون؟!
وسامحونا.



المصدر : الاتحاد
التاريخ : ١٨/٧/٢٠٠٠

أمير البحرين يبدي رغبة بالاتحاد مع قطر

■ المنامة - واخ، أكد سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين رغبة بلاده الصادقة في مد جسور التقارب والتعاون بل الاتحاد مع الاشـقـاء في قطر ووصف ذلك بانه الامر الطبيعي بين البلدين.

واعرب سموه في كلمة وجهها مساء امس الى التجمع الشعبي الثاني الذي عقد بنادي المحرق مساء امس والذي حضرته جموع غفيرة من المواطنين تمثل كافة قطاعات المجتمع اعرب عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر وقال ان هذا الخلاف لم نكن نتمنى حدوثه.

وأكد على اواصر الصلة الحية في نطاق الاسرة البحرينية مشيدا في هذا الصدد بالموقف الذي وقفه شعب البحرين من موضوع الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٨/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين يأمل في الاتحاد مع قطر

استفتاء شعبي بالمنامة حول مستقبل العلاقات بين البلدين

المنامة ـ ق.ن.ا: اكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير البحرين رغبة بلاده الصادقة في مد جسور التقارب والتعاون والاتحاد مع «الاشقاء في قطر». ووصف ذلك بانه امر طبيعي بين البلدين.

واعرب في كلمة وجهها مساء امس الى التجمع الشعبي الثاني الذي عقد في نادي المحرق عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر وقال ان «هذا الخلاف لم نكن نتمنى حدوثه».

واشار الى المشاريع الكبيرة التي انجزت في مدينة المحرق، والتي من بينها محطة الحد للكهرباء والماء والتطلع الى انجاز ميناء عيسى بن سلمان كاحدث الموانئ البحرينية مع اكتمال مد الجسر الثالث من مدينة المحرق الى ميناء سلمان، والعمل في الوقت نفسه على ان يبقى مطار البحرين الدولي بالتطوير والتوسعة المستمرة، واحدا من اهم المطارات في الخليج.

وصدر في ختام التجمع الشعبي بيان دعا كافة الهيئات الشعبية والاهلية الى استفتاء حول مستقبل العلاقات بين البحرين وقطر وصولا للاتحاد المأمول بينهما.

وقال البيان ان «الحاضرين في التجمع الشعبي تابعوا بكل الاهتمام والتقدير الكلمة المباشرة التي وجهها امير البحرين وما تضمنته من تطلعات ونظرة ثاقبة وبعد حضاري تجسد رغبة الشيخ حمد في مد جسور التقارب والتعاون مع الاشقاء في قطر، سعيا للوصول للاتحاد، وان الحاضرين وقد اثلجت صدورهم هذه التوجهات الطيبة ليرفعون الى امير البلاد كامل تاييدهم ودعمهم لذلك».

وقد شاركت في التجمع الشعبي الثاني جموع غفيرة من مواطني البحرين تمثل كافة قطاعات المجتمع، كما شارك فيه ممثلو الهيئات الدينية الخيرية والثقافية والشبابية والنسائية والمهنية والاجتماعية والرياضية والعمالية والتجارية.



المصـــدر : الـــوفـــد

التاريـــخ : ١٩/٧/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين يدعو للتقارب مع قطـــر

المنامـة ـ أ. ف. ب: اعـرب امس امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خلال تجمع شعبي عن رغبة بلاده في التقارب مع قطر بالرغم من الخلاف القائم بين البلدين. واكد الشيخ حمد على استغرابه للخلاف القائم مع قطر وانه لم يتمن حدوثه. واكدت مصادر عربية ان التجمع الشعبي حضره جموع غفيرة من المواطنين ابدت استعدادها التام عن تحمل مسئولية الدفاع عن تراب الوطن مهما كلف ذلك من تضحيات.

وكان خلاف حدودي بين قطر والبحرين كاد ان يؤدي إلى صراع مسلح بين البلدين وتنظر حاليا محكمة العدل الدولية في هذا الخلاف.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/٢٠٠٢

مصادر في الدوحة: الكويت اقترحت وحدة بين قطر والبحرين

الدوحة: صالح الأشقر

علمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة قطرية امس ان دولة الكويت تقدمت الى كل من دولتي قطر والبحرين باقتراح جديد حول امكانية اقامة وحدة بين البلدين. واوضحت هذه المصادر ان مهندس اقتراح اقامة الوحدة بين قطر والبحرين هو الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي. واكدت المصادر ذاتها ان الزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية القطري عبد الرحمن بن حمد العطية الاسبوع الماضي الى دولة الكويت واستغرقت يومين كانت تتعلق باقتراح الكويت حول اقامة الوحدة القطرية - البحرينية. وربطت مصادر دبلوماسية في الدوحة امس بين الاقتراح الكويتي وتصريحات أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اول من امس التي قال فيها ان لدى بلاده الرغبة في التقارب مع قطر بالرغم من الخلاف القائم بين البلدين. يذكر أن كلا من أميري البحرين وقطر دعا الى مثل هذه الوحدة خلال الأشهر الماضية، إلا انه لم يشر الى تقدم طرف ثالث مشابه لاقتراح الوحدة الذي تقدمت به الكويت بين الدوحة والمنامة. ولا يزال الموقف القطري حتى الآن غير معروف من الاقتراح الكويتي نظرا لقيام أمير قطر مطلع الاسبوع الحالي بزيارة ايران يرافقه وفد رسمي رفيع المستوى من بينهم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٠

رغم فشل حل الخلاف الحدودى

هل تتحقق الوحدة بين قطر والبحرين؟

رغم فشل المساعى لحل الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر بالطرق الودية، ووصول المحاولات الثنائية أو الخليجية فى هذا المجال الى طريق مسدود..

ورغم أن محكمة العدل الدولية قد استكملت إجراءات ومراحل التقاضى فى هذا الخلاف المعروض عليها منذ عام ١٩٩١، وحتى الآن وانها ستصدر حكمها فى القضية خلال الشهور القليلة المقبلة، فإن الأبواب فيما يبدو لم تغلق امام تجدد المساعى، وإيجاد صيغة مناسبة للخروج من مأزق التقاضى الذى لن ينهى المشكلة، بل قد يزيدها تفاقما إذا خرج منها أحد الطرفين رابحا والآخر خاسرا.

ولعل الدعوة التى وجهها الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة امير البحرين للاتحاد مع قطر ، والترحيب الذى أعلنه الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى بهذه الدعوة من طهران خلال زيارته لإيران بشرط أن تحظى الفكرة بموافقة الشعبين يجسدان - أى الدعوة البحرينية ورد الفعل القطرى - تلك المحاولات التى تقتصر الآن على الإطار الثنائى لإنهاء المشكلة والخروج من المأزق بما يحافظ على علاقات البلدين والشعبين ، ويحفظ الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة الحساسة من العالم، كما أن دعوة أمير البحرين، وترحيب أمير قطر يمكن ان تشكلا تغييرا جذريا فى العلاقات والتقارب بين البلدين ، ومدخلا صحيحا وسليما، إذا صدقت النيات لتجاوز الخلافات التى دفعت بعلاقاتهما الى اقصى حالات التوتر والعصبية والخشية من حدوث ما لا تحمد عقباه مع اقتراب موعد صدور حكم محكمة العدل الدولية فى الخلاف الحدودى بينهما .

الشيخ حمد بن خليفة

ورغم ان هذه ليست المرة الأولى التى يدعو فيها امير البحرين لتغيير شكل العلاقة مع قطر والوصول بها الى أفضل مراحل التعاون والانصهار من خلال وحدة اندماجية، او شكل من اشكال الاتحاد، حيث سبق أن دعا لوحدة البلدين حينما كان وليا للعهد فى النصف الثانى من التسعينات وهى الدعوة التى علق عليها المسئولون القطريون حينئذ أيضا بالإشادة بالعلاقات بين البلدين ، والتاكيد على أن هذه الوحدة ينبغى أن تنبع من رغبة مشتركة بين الشعبين وانتهى الأمر عند ذلك، فإن دعوة الأمير هذه المرة ، والتى ايدها تجمع ضخم لممثلى مختلف الهيئات ، والشرائح، والطوائف البحرينية تكتسب اهمية كبيرة ولها ابعاد أخرى لكونها تاتى بعد انتهاء مراحل التقاضى بين البلدين فى محكمة العدل الدولية وإعلان كل طرف مواقفه من الخلاف علانية ، ووضوح الصورة أمام الجميع.

ومن المثير أن دعوات الوحدة لم تكن وليدة اليوم، ولكنها بدأت منذ فترة طويلة وتجسدت فى الفكرة التى طرحت على هامش القمة العربية بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ لإقامة اتحاد «تساعى» يضم الإمارات السبع التى يتكون منها اتحاد دولة الإمارات حاليا، بالإضافة الى البحرين ، وقطر، وهو مشروع كان سيغير التاريخ والواقع فى المنطقة اذا كتب له النجاح، وهو ما لم يحدث،

ولعل من يراهنون على أن الوحدة أو الاتحاد بين البحرين ، وقطر أمر بعيد المنال فى المرحلة الحالية على الأقل يستندون فى استبعادهم لنجاح المحاولة الى خلافات الاتحاد التساعى ويزيدون على ذلك أن النفوس قد لا تكون مهيأة الآن لاتخاذ خطوات «شجاعة» على هذا الصعيد.. إلا أن الحقيقة التى لا يمكن الفكاك منها أن البلدين لن يكون أمامهما وربما أمام دول مجلس التعاون الخليجى باكملها فى مواجهة التغيرات الدولية الهائلة وعصر الكيانات الضخمة التى لن تترك مكانا أو مجالا للكيانات الصغيرة.

المنامة - سامى كمال



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

شيء عن الدور الفلسطيني والعربي في الوساطة بين السعودية واليمن

ناصر الدين النشاشيبي

اثار مقال الدكتور نجم عبد الكريم عن صحافة الثلاثينات، الذي نشر يوم الاربعاء الموافق 2000/7/19 وكيف عالجت نزاع الحدود بين السعودية واليمن منذ 70 سنة، الكثير من خواطر الذكريات.

وقد حملتني تلك الخواطر الى الكثير مما كنت قد سمعته او عرفته او قرأته عن الدور الفلسطيني والعربي المشرف في التصدي لذلك النزاع وبذل الجهود المخلصة والحثيثة للوصول الى الحل الذي يرضي كرامة العرب ويعيد الحق الى اصحابه ويوصد الابواب في وجه المتربصين بالعرب والمسلمين، في بريطانيا، وفي غيرها من الدول الاستعمارية المعروفة.

وقد سمعت ـ شخصياً ـ من سماحة المفتي الحاج امين الحسيني خلال لقاءاتي واحاديثي المتعددة معه بعد عودته من اوروبا في منزله بحي حلمية الزيتون بالقاهرة، بعض اللقطات السياسية او الاخبارية، عن المساعي النشطة التي قام بها سماحته بوصفه رئيساً للمؤتمر الاسلامي العام المنعقد في القدس عام 1931، مع نفر من زعماء العرب للتوسط بين ملك السعودية من جهة وإمام اليمن من جهة اخرى.

قال لي سماحته انه على اثر نشوب الحرب عام 1934 بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بسبب الخلاف على الحدود بين البلدين، أبرق المفتي الى الملك السعودي يطلب الإذن لحضور وفد اسلامي الى مكة المكرمة والى صنعاء للتوسط.

وكان الخلاف على منطقتي نجران وجيزان بعد وفاة الادريسي، حاكم عسير.

واندلعت الاشتباكات المسلحة بين السعودية واليمن، وأبرق المفتي ـ باسم المؤتمر الاسلامي وباسم شعب فلسطين ـ الى ملكي السعودية واليمن مقترحاً اعلان الهدنة ريثما يتم وصول وفد عربي اسلامي باسم المؤتمر الاسلامي وباسم فلسطين الى السعودية واليمن.

وبالفعل، تم تشكيل وفد كبير كان يضم هاشم الاتاسي رئيس سوريا الاسبق والامير شكيب ارسلان ومحمد علي علوبة باشا والزعيم الراحل رياض الصلح، بالاضافة الى محمد امين الحسيني مفتي فلسطين.

وتوجه الوفد الى المملكة العربية السعودية، ثم الى اليمن. ووصل الى مكة المكرمة في 14 ابريل (نيسان) من ذلك العام، وقابل الملك عبد العزيز الذي اعلن موافقته على الوساطة. ثم انتقل الوفد الى اليمن. ونجحت المساعي، وجرى التوقيع على المعاهدة بين البلدين في العاشر من شهر مايو (ايار) عام 1934.

ويهمني ان أؤكد ان الانصراف الكلي الذي أرغم شعب فلسطين على الانصراف لمدة نصف قرن او يزيد نحو قضيته الكبرى والاولى، لم يمنع زعماءه ولا قادته من السعي الكريم والمستمر للتوسط في كل خلاف كان يقع بين العرب، صوناً للتضامن العربي وحرصاً على الصف العربي .. وهذا يعني ان شعب فلسطين ـ باسم قادته ـ لم يكن يوماً غائباً عن هموم اخوانه العرب او عن قضاياهم.

وقد اسمح لنفسي ان اقول ان إمام اليمن اراد قبل ان يغادر الوفد صنعاء، وبعد نجاح الوساطة، ان يُنعم على اعضائه ببعض الهدايا حيث تسلم الزعيم اللبناني الكبير رياض الصلح خنجراً يمنياً خاصاً موشحاً بخطوط من الذهب على غلافه، ومطعماً بالقطع الثمينة داخله.

وهذا الخنجر قد اسعدني امتلاكه في الخمسينات وأوائل الستينات حيث نقلته معي من بيروت الى القدس، وجعلته في مكان امين من منزلي في حي الشيخ جراح بالمدينة.

وجاءت حرب الايام الستة المنكودة والمنكوبة!

ودخل اليهود الى حي الشيخ جراح بالقدس!

٠٠٠٣٤٠



وكما سرقوا منزل خالي ومكتبته، اديب اللغة العربية محمد اسعاف النشاشيبي، ومخطوطات مؤلفاته وكنوز ادبه واثاث منزله، كذلك امتدت أياديهم الى منزلي وسرقوا كل شيء، حتى ذلك الخنجر التاريخي الثمين الذي أهداه إمام اليمن الراحل الى زعيم لبنان رياض الصلح في عام 1934.

واختلطت خيوط الأسى والحزن في حادث واحد، وفي بيت واحد!

هل ابكي بلدي.. أم أبكي على خنجر الذكريات؟!



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٢٠

الخلاف بين قطر والبحرين يهدد القمتين الإسلامية والخليجية

■ المنامة: سامى كمال

فى الوقت الذى ألمحت فيه مصادر بحرينية إلى حدوث تغيير فى التعامل مع المواطنين البحرينيين العاملين فى قطر وتزايد الحديث عما يتعرضون له من ضغوط لإجبارهم على الاستقالة وتعمد إقالة العديدين من وظائفهم شهدت مدينة المحرق ثانى أكبر الجزر البحرينية مساء الإثنين الماضى تجمعاً شعبياً ضخماً لتأييد موقف المنامة من الخلاف الحدودى مع قطر، والذى تستعد محكمة العدل الدولية لإصدار حكمها النهائى فيه خلال الشهور القليلة القادمة بعد أن استمر نظر القضية فى لاهاى تسعة أعوام كاملة.

وذكرت مصادر فى المنامة أن الضغوط التى يتعرض لها البحرينيون فى الدوحة لا تقتصر على حاملى الجنسية البحرينية فقط وإنما تمتد إلى حاملى الجنسية القطرية من ذوى الأصول البحرينية، ومعروف أن عائلات بأكملها يتقاسم افرادها العيش فى البحرين وقطر منذ فترات طويلة.

ومع تزايد التأييد الشعبى لأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والإشادة بأسلوبه فى التعامل مع قضية الخلاف الحدودى مع قطر، أعلنت السلطات المحلية فى البحرين عن مسابقة لتصميم النصب التذكارى الضخم الذى قرر الأمير إقامته أمام قصره فى منطقة الصخير ونقش أسماء كل من أعلنوا ولاءهم وتأييدهم لموقف البحرين فى القضية عليه، حيث يتوقع أن يبدأ بناء هذا النصب قبل نهاية العام الحالى على مساحة تصل إلى 75 ألف متر مربع.

من ناحية أخرى أبدت مصادر خليجية فى تصريحات لـ «الأهرام العربى» مخاوفها من تأثير الحكم المنتظر لمحكمة العدل الدولية على الحدثين المهمين اللذين ستشهدهما الدوحة والمنامة فى الربع الأخير من العام الحالى حيث ستستضيف الدوحة القمة الإسلامية فى نوفمبر بينما تستضيف المنامة قمة مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر وأعربت المصادر عن خشيتها من أن يؤدى الحكم الذى سيصدر لصالح أى من الطرفين إلى مقاطعة كل منهما للقمة التى ستعقد فى البلد الآخر.

٠٠٠٣٤٢



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٨ / ٢٠٠٠

أربع وثائق قطرية جديدة إلى محكمة العدل

□ الدوحة - محمد المكي أحمد

■ قدمت قطر إلى محكمة العدل الدولية أربع وثائق جديدة في شأن خلافها الحدودي مع البحرين، احداها «بريطانية كانت في أرشيف الأمم المتحدة»، كما قدم البلدان إلى المحكمة تعليقات على اجابات كل منهما على أسئلة القضاة، فيما أجرى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ليل الثلثاء اتصالاً هاتفياً بأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تطرق إلى «تعزيز العلاقات» بين المنامة والدوحة.

وقال وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله المسلماني لـ«الحياة» أمس ان الدوحة ستقدم «احتجاجاً للبحرين وتوجه رسائل إلى دول مجلس التعاون الخليجي في شأن تصريحات أدلى بها قبل أيام وزير الاسكان والبيئة البحريني، قال فيها إن المنامة ستقيم انشاءات سياحية في حوار».

ورأى ان «هذه التصرفات تعد خرقاً لاتفاقين وقعهما البلدان عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠، نصتا على بقاء الوضع (في الجزر المتنازع عليها بينهما) كما هو وعدم تغيير المعالم». واعتبر ان «استمرار الخرق البحريني لن تكون له آثار قانونية» على قضية النزاع المعروض الآن في محكمة العدل، مشيراً إلى أن «وكيل البحرين لدى المحكمة اعترف بها عندما اعتبر امام المحكمة ان (المخالفات) تافهة».

وعلم ان قطر قدمت إلى المحكمة أمس تعليقات على «اجابات البحرين عن أسئلة طرحها قضاة على الجانبين». وذكر المسلماني ان الدوحة «ردت على ما جاء في اجابات البحرين عن سؤالين في شأن الزبارة وخطوط الأساس لعرض البحر، وهل هناك خطوط أساس استخدمها البلدان».

وكشف المسلماني، الموجود في باريس، لـ«الحياة» ان الدوحة قدمت إلى المحكمة أربع وثائق جديدة أسوة بالبحرين، «تؤكد استقلالية قطر في اتخاذ القرارات بعيداً عن مواقف بريطانيا أو أي اذن منها في المرحلة التي سبقت الاستقلال».

وزاد ان بلاده حصلت على وثيقة جديدة قدمتها إلى المحكمة بعد انتهاء مرحلة المرافعات الشفوية، موضحاً ان الوثيقة بريطانية تم الحصول عليها من ارشيف الأمم المتحدة، و«تثبت ان بريطانيا كانت تعرف ان لقطر سيادة على شبه الجزيرة وجزرها التابعة لها». وتابع ان هذه الوثيقة «صدرت عام ١٩٣٨ قبل القرار البريطاني الذي منح حوار للبحرين، وحصلت الدوحة على وثيقة كانت البحرين ادعت ان قطر ليس لها مستند» في هذا المجال.

وعلم ان المنامة قدمت إلى محكمة العدل أيضاً ردها على اجابات قطرية عن أسئلة وجهتها المحكمة إلى الطرفين في نهاية الجولة الثانية من المرافعات، وكان أمس اليوم الأخير في مهلة لتلقي التعليقات.

وتزامنت هذه التفاعلات مع اتصالات بين الدوحة والمنامة، آخرها اتصال هاتفي اجراه مساء الثلثاء أمير قطر بأمير البحرين. وأوضحت وكالة الأنباء القطرية ان الجانبين بحثا في العلاقات بين بلديهما وسبل تعزيزها».

ومعروف ان محكمة العدل ستصدر نهاية السنة حكمها في قضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، وشدد الشيخ حمد بن خليفة أكثر من مرة على أن اللجوء إلى المحكمة هو حل ودي، ويمكن سحب القضية إذا توصل البلدان إلى حل متفق عليه.

٠٠٠٢٤٣



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٦/ ٨/ ٢٠٠٠

ولى عهد ابوظبى يدعو إيران مجددا إلى حل مشكلة الجزر بالحوار المباشر أو الوساطة

ابوظبى . وكالات الانباء: وجه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد ابوظبى نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، نداء جديدا للقيادة السياسية فى إيران، بتغليب المنطق والمصلحة العليا للبلدين ولدول المنطقة، والتجاوب مع النداءات المتكررة الصادرة من دولة الإمارات، للوصول الى حل سلمى لمشكلة جزر الإمارات الثلاث، التى تحتلها إيران، سواء عن طريق الحوار الثنائى المباشر، او عن طريق الوساطة او القبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

وقال فى كلمة لمجلة «درع الوطن» الصادرة بدولة الإمارات، بمناسبة احتفال دولة الإمارات، بالذكرى الرابعة والثلاثين لعيد جلوس الشيخ زايد، إن الإمارات أبدت دائما حسن النيات تجاه إيران على اكثر من صعيد، انطلاقا من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار، والمصالح المشتركة للبلدين ودول المنطقة.

وأشار فى هذا الصدد الى التطورات الايجابية، التى شهدتها المنطقة فى الفترة الأخيرة، حيث تمكنت المملكة العربية السعودية من التوصل الى حلول ودية لمشكلاتها الحدودية مع كل من اليمن ودولة الكويت، وبما يمهد الطريق للوصول الى حلول مماثلة لجميع المشكلات الحدودية العالقة، ويعزز الأمن والاستقرار والرخاء لدول المنطقة.

واكد وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة الى جانب الشعب الفلسطينى، فى نضاله العادل والمشروع من اجل استرجاع حقوقه المغتصبة، وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعبر عن اعتزاز دولة الإمارات بتحرير جنوب لبنان والبقاع الغربى، مؤكدا وقوف دولة الإمارات الى جانب الشعب اللبنانى فى سعيه لتحقيق الاستقرار واعادة الإعمار للمناطة المح...



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٨/٢٠٠٠

الإمارات تتعهد بالعمل على استعادة ثلاث جزر تحتلها إيران

ابوظبي - رويترز: تعهد الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان ولي عهد ابوظبي في تصريحات اذيعت امس بمواصلة الجهود الرامية لاستعادة ثلاث جزر في الخليج تسيطر عليها ايران.

ووجه الشيخ خليفة في كلمة عشية الذكري السنوية الرابعة والثلاثين لتولي الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة منصب حاكم ابوظبي، نداء جديدا من الامارات الى ايران «لتغليب المنطق والمصلحة العليا للبلدين ولدول المنطقة والتجاوب مع النداءات المتكررة والصادرة من الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس الدولة للوصول الى حل سلمي لمشكلة جزرنا الثلاث التي تحتلها ايران».

واضاف الشيخ خليفة في بيان بثته وكالة انباء الامارات الرسمية «سنظل نعمل على اساس من هذه المبادئ من اجل استرجاع حقوقنا الثابتة في جزرنا الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) التي تعد جزءا لا يتجزأ من وطننا العزيز وحقا من حقوقنا الراسخة التي تستند الى اسس قانونية وتاريخية وجغرافية واضحة لا لبس فيها».

وحث الشيخ خليفة ايران على حل القضية سلميا سواء من خلال محادثات ثنائية او الوساطة او احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية للتحكيم. وقال «نجدد استعدادنا للقبول مسبقا بما سيصدر عنها (المحكمة) من قرارات بل ونعلن استعدادنا للقيام فورا بتنفيذها».

وتحسنت العلاقات بين ايران ودول الخليج المجاورة في اعقاب انتخاب الرئيس الايراني المعتدل محمد خاتمي في عام 1997، غير ان النزاع حول الجزر الثلاث ما زال يقف حائلا امام مزيد من التحسن في العلاقات.

وشكل مجلس التعاون الخليجي لجنة ثلاثية من وزراء خارجية السعودية وقطر وعمان العام الماضي في محاولة لمساعدة ايران ودولة الامارات على حل النزاع، لكنها لم تثمر اي نتائج حتى الآن. وقالت ايران انها على استعداد لبحث ما اسمته قضية «سوء فهم» لكنها رفضت اي تدخل خارجي في النزاع.


Bibliotheca Alexandrina
0280938